ينابيع الألفاظ

شرح الإظهار

obeikandl.com

obeikandl.com

متن الإظهار

بِسْمِ اللهِ .....

ينابيع الألفاظ

(بسم الله) أولف هذه الرسالة، فالباء [1] فيه إما للاستعانة [2]، أي: باستعانة اسم الله تعالى أصنف، أو أصنف باستعانة اسم الله تعالى.

وذهب إلى هذا القول القاضي البيضاوي.

وإما للملابسة[3]، أي تصنيفي ملابس أو يلابس أو ملاصق، أو كائن باسم الله تصنيفي.

وهذا ما ذهب إليه الزمخشري صاحب الكشاف [4] والمتأخرون.

وعليه فجملة (بسم الله) تحتمل الفعلية والاسمية، والأول هو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب[5]، والثاني هو قول البصريين[6].

قال أبو بكر الجصاص : إن المتعلق يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون أمراً، فإذا كان خبراً كان معناه: أبدأ باسم الله، وإذا كان أمراً كان معناه : ابدؤوا باسم الله [7].

---

(١) للباء أربعة عشر معنى، ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب (١/ ١٣٧) وما بعدها .

(٢) نحو: كتبت بالقلم.

(٣) نحو: خرج زيد بعشيرته.

(٤) انظر مغني اللبيب (١/ ١٣٧).

(٥) أي كتب النحو والإعراب.

(٦) انظر : معرب الإظهار: زيني زاده (١).

(٧) أحكام القرآن للجصاص (١/ ٥).

وقال بعض الفحول من أرباب المعاني والأصول : إن الظرف المستقر (من الجار والمجرور : بسم) [1] منصوب محلاً، حال من فاعل فعل مقدر، أي : حال كوني متبركاً باسم الله أصنف.

وقيل : الظرف المستقر خبر مقدم، والحمد مبتدأ مؤخر، وهو ضعيف [2].

ولفظ الاسم : مشتق من السمو، بمعنى العلو عند البصريين، وهو مشتق من وسم، وبمعنى العلامة عند الكوفيين .

وفيه خمس لغات؛ هي: إِسْمٌ ، وسُمي ، وسِمٌ ، وسُمٌ .

(الله) علم للذات الواجب الوجود لذاته ، وهو المتفرد بالألوهية والعبودية وحده لا شريك له، والمستحق لها وحده لاستجماعه لجميع صفات الكمال، وتنزهه عن صفات النقصان .

وأصل الاسم أله بمعنى معبود، حذفت همزته على خلاف القياس، ثم أدخل عليه الألف واللام، وأدغمت اللام في اللام، أو أدخل التعريف قبل حذف الهمزة، ثم خففت الهمزة بنقل حركتها إلى اللام ، وأدغم بحذف حركة اللام الأولى، فحذف الهمزة في الوجه الأول خلاف القياس لا الإدغام.

وفي الوجه الثاني حذف الهمزة قياس، والإدغام شاذ؛ لأن ما حذف قياساً فكالباقي [3].

وهناك خمسة أقوال في اشتقاق لفظ الجلالة؛ هي:

- مشتق من أَلِهَ: إذا تحير، حذفت الهمزة على خلاف القياس لثقل الهمزة، وأضيف إليها الألف واللام.

---

(١) على المذهب المشهور، لا التحقيق.

(٢) انظر: مغني اللبيب (١/ ١٣٧).

(٣) انظر: شرح الشرح: مولوي شريف (١/ ٢).

- مشتق من **أَلَهِ** : بمعنى مألوه، أي معبود.
- مشتق من **ولاءٍ**: قلبت الواو همزة لاستثقال الضمة عليها .
- مشتق من **إِلَهٌ**: كإناء ، إذا تحير.
- مشتق من **لاهٍ** : مصدر لاهَ ليهاً، إذا احتجب من درك الإبعاد.

واختلف العلماء في اللفظ الدال (اسم الله) عليه على أربعة آراء؛ هي:

الأول: أنه اسم عربي مشتق ، صار علماً بالغلبة، وهذا رأي جمهور أهل اللغة.

الثاني: أنه اسم عربي غير مشتق، وإلى هذا ذهب الخليل والزجاج وجمهور الفقهاء.

الثالث : أنه صفة مشتقة ، صارت علماً بالغلبة. وهذا ما اختاره البيضاوي .

الرابع : أنه لفظ سرياني نقل إلى العربية.

وإن قلت: لم قال: بسم الله، ولم يقل: بالله ؟

قلت: لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى ، أو لأن قوله بالله تعالى محتمل اليمين، بخلاف باسم الله، لأن اليمين لا يكون إلا بالله ولا يكون باسمه .

(الرحمن) على وزن فعلان، من أوزان المبالغة، وهو أبلغ من الراحم والرحيم، وهو بالجر صفة للجلالة، أو بدل عطف بيان منه .

والمبالغة هنا هي الرحمة: وهي لانعطاف من المقتضي للإحسان، وهي إما في نفسها الرحمة، أو فيمن يتعلق به؛ فإن كان الأول فيكون الرحمن إشارة إلى كثرة رحمة الله تعالى في الآخرة، وفيه من المبالغة ما ليس في الرحيم، لذا يقال: رحمان الدنيا والآخرة، ويقال: رحيم الآخرة.

ولدلالاتة الأكثر على المبالغة قدم على الرحيم.

(الرحيم) صفة مبالغة تعني عظيم الرحمة في الآخرة، فيكون على خصوص المؤمنين، إذ الكفار محرمون من الرحمة الأخروية، مخلدون في النار .

وفي بعض كتب التفسير: يقال: رحمان الدنيا والآخرة، ورحيم الآخرة .

لذا يكون الرحمن أبلغ باعتبار المتعلق؛ أي المرحوم، والرحيم أبلغ باعتبار الكيفية؛ أي العظيم [1].

واعلم أن في إعراب (الرحمن الرحيم) تسعة احتمالات، سبعة منها جائزة: رفعها، ونصبها، وجرها، ورفع الأول مع نصب الثاني، وعكسه، وجر الأول مع رفع الثاني أو نصبه، واثنان ممتنعان: رفع الأول ونصبه مع جر الثاني [2].

وخص الأسماء الثلاثة (الله، الرحمن، الرحيم) بالتسمية لأن الاسم ثلاثة أنواع : إما أن يدل عن الذات، أو على الصفة، والثاني إما أن يكون صفة تتعلق بالدنيا، أو صفة متعلقة بالآخرة.

فالله: اسمه يدل على ذاته الأزلية الموجودة قبل وجودنا، والرحمن: اسم يدل على الصفة الموجودة إثرها عند وجودنا في الدنيا، والرحيم: اسم يدل على الصفة الموجودة إثرها عند البعث في الآخرة .

وفي هذه الأسماء تنبيه وإشارة إلى استحقاق الله تعالى التعظيم قبل الدنيا، وحين الدنيا، وبعد الدنيا، باعتبار الذات، وباعتبار الصفتين.

---

(١) وقيل أيضاً: إن الفرق بين الرحمن والرحيم، أن الرحمن صفة لله تعالى، والرحيم اسم مشترك يطلق على الإنسان أيضاً، فيقال: الرجل الرحيم.

(٢) انظر معرب الإظهار: زيني زاده ص (٢).

أراد المصنف الافتتاح بالبسملة كما هو أسلوب الكتاب المجيد، وللأحاديث النبوية الواردة في ذلك، ومنها:

قال عليه السلام والصلاة فيما رواه أبو داود[1] وابن ماجه[2] وغيرهما[3]: (كل كلامٍ أو أمرٍ ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتر، أو قال أقطع).

والبسملة الواحدة كما أنها بسملة للمقصود، كذلك إنها البسملة بنفسها، فلا تحتاج إلى بسملة أخرى، ونظيره أن الدرهم الواحدة أربعين المعطى للزكاة، كما أنه زكاة لتسعة وثلاثين، فكذلك هو زكاة لنفسه.

(الحمد) للحمد معنى لغوي : وهو الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل الاختياري مطلقاً .

ومعنى عرفي (اصطلاحي): وهو فعل ما يشعر بتعظيم المنعم قصداً لإنعامه مطلقاً .

والحمد مصدر معلوم وهو الأظهر لكونه معدولاً من حمدت حمداً لله، للدلالة على العموم والدوام، وكثرة الاستعمال.

---

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب: الهدي في الكلام، حديث رقم ٤٨٤٠، (٤/ ٢٦٢) بلفظ (فهو أجذم).

(٢) رواه ابن ماجه في سننه: كتاب النكاح، باب: خطبة النكاح، حديث رقم ١٨٩٤، (١/ ٦١٠).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٥٩)، والبيهقي في سننه (٣/ ٢٨-٢٩).

قال السندي: الحديث حسنه ابن الصلاح والنووي، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه.

واختلف في وصله وإرساله.

انظر: تلخيص الحبير لابن حجر (٣/ ١٥١)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (ص ١٥٩)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ١٥٦)، وفيض القدير للمناوي (٥/ ١٣).

.....

ولام التعريف [1] في الحمد للجنس أو الاستغراق ، وأياً ما كان فتعريف المسند إليه لتخصيصه بالمسند، كما في التوكل على الله ، والكرم في العرب، فيكون جميع أفراده متصفاً بالمسند ، أما في الاستغراق فظاهر، لكون المراد من مدخولها جميع الأفراد ، وأما في الجنس فلأن المسند إليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد، فيكون المسند لازم الماهية، كما في قوله : الأربعة زوج، فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى، كما لا يوجد فرد من الأربعة بدون الاتصاف بالزوجية .

وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع إلى الله عز وجل في الحقيقة.

والمصنف رحمه الله تعالى اختار الثاني [الاستغراق] لظهوره في أداء المرام، ولأن معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى، بخلاف معنى الجنس، إذ لا وجود له في الخارج، فيكون في الإفادة أوفى، وبمقام الثناء أحرى .

وإذا قلتَ: في أي معنى الجنس أو الاستغراق، يكون بعض أفراد الآخر خارجاً عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند إليه بلام الجنس أو الاستغراق، فلا يكون حمداً لمخصّص على وجه أكمل؟

---

(١) تستعمل لام التعريف في أربعة معان:

الأول في الجنس: وهو الذي يراد بمدخوله مفهوم من حيث هو هو، نحو: العلم خيرٌ من الجهل.

والثاني في الاستغراق: وهو الذي يراد بمدخوله مفهوم من حيث وجوده في ضمن جميع الأفراد، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:٢].

والثالث في العهد الخارجي: وهو الذي يراد بمدخوله مفهوم من حيث وجوده في ضمن بعض فرد معين، نحو: جاءني رجل فأكرمت الرجل.

والرابع في العهد الذهني: وهو الذي يراد بمدخوله مفهوم من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين، نحو: أدخل السوق وأشتري اللحم.

.....

قلتُ: إن أردت الإكمال فعليك بعموم المجاز، أي: إن أردت كمال الحمد فعليك أن تعتبر الجنس والاستغراق، وذلك عن طريق عموم المجاز [1].

وللحمد تقسيمات باعتبارات مختلفة؛ منها:

الحمد باعتبار صدوره من الحامد: حمد قوليّ، وحمد فعليّ، وحمد حاليّ.

والحمد باعتبار ما بين الحامد والمحمود: حمد الحامد بنفسه، وهذه ينقسه على فعله، وحمد بفعله على نفسه، وحمده بفعله على فعله.

والحمد باعتبار أركانه وتحققه من خمسة أشياء: الحامد، والمحمود، والمحمود عليه، والمحمود به، والحمد.

والحمد باعتبار المعنى اللغوي: حمد لغوي مبني للفاعل، وحمد لغوي مبني للمفعول، وحمد لغوي حصل بالمصدر.

وعلم أنَّ في مقام الحمد أربعة ألفاظ؛ هي: الحمد، والثناء، والمدح، والشكر.

والشكر في اللغة: هو فعل شيء عن تعظيم المنعم قصداً لإنعامه على الشاكر، وفي الاصطلاح: هو صرف العبد جميع ما أنعم عليه إلى ما خلق له.

والمدح: هو الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل مطلقاً.

والثناء: فعل يشعر بالتعظيم، فهو أعم مطلقاً من الكل؛ لأنه يكون باللسان وغيره، وبمقابلة الإنعام وغيره، اختياراً أو غيره.

ومورد الحمد هو اللسان وحده، ومتعلقة يعم النعمة وغيرها، أما مورد الشكر فإنه يعم اللسان وغيره، ومتعلقة يكون بالنعمة وحدها [2].

---

(١) عموم المجاز: هو أن يراد باللفظ معنى يتناول المعنيين، أحدهما حقيقي، والآخر مجازي، أو أحدهما لغوي، والآخر عرفي.

(٢) انظر: الحمد والشكر والمدح والثناء في حاشية حسن المصري على النتائج، ص ١٧-٢٧.

.....

فالحمد أعم باعتبار المتعلق، وأخصّ باعتبار المورد، والشكر بالعكس ، فبينهما عموم وخصوص .

وفي ذكر الحمد عقب البسملة اقتداءً بكتاب الله تعالى، وبحديث أبي هريرة ﷺ فيما رواه أبو داود[1] وابن ماجه[2] وغيرهما[3] عن رسول الله ﷺ أنه قال:(كل كلامٍ أو أمرٍ ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتر، أو قال أقطع)، أي ناقص البركة ، أو قليلها.

قلت : وإن كان الاقتداء والبركة يحصل لكل من البسملة والحمد لله لما في رواية أو روايات الابتداء بذكر الله؛ إلا أن الجمع بينهما أفضل، وثوابهما أكمل [4].

قال النووي : "يستحب البدء بالحمد لكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخاطب، وبين يدي جميع الأمور المهمة".

---

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب: الهدي في الكلام، حديث رقم ٤٨٤٠، (٤/ ٢٦٢) بلفظ (فهو أجذم).

(٢) رواه ابن ماجه في سننه: كتاب النكاح، باب: خطبة النكاح، حديث رقم ١٨٩٤، (١/ ٦١٠).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣٥٩)، والبيهقي في سننه (٣/ ٢٨-٢٩).
قال السندي: الحديث حسنه ابن الصلاح والنووي، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه.
واختلف في وصله وإرساله.
انظر: تلخيص الحبير لابن حجر (٣/ ١٥١)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (ص ١٥٩)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ١٥٦)، وفيض القدير للمناوي (٥/ ١٣).

(٤) انظر: تفسير البغوي (١/ ٥٢)، فتح الغفار لابن نجيم (١/ ٧)، زجاجة الأنوار (ورقة ٢/ ب)، شرح الكوكب النير لابن النجار (١/ ٢٢-٢٣).

(لله) اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما، بأن يعتبر الأول بين الذات والصفة ، نحو: العزة لله والأمر لله، والثاني بين الذاتين، نحو: الجنة للمؤمنين والنار للكافرين.

وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما، وعمم الثاني (الاختصاص) للاستحقاق، وهو يقلل الاشتراك؛ لأن اللام ستة معان، وإذا عم الاختصاص للاستحقاق بقي الحمد، فيقل الاشتراك ، وهو اختيار ابن هشام في مغني اللبيب [1] وهو المختار عند المصنف .

(رب العالمين) أي مالكهم ومبلغهم إلى كمالهم، شيئاً فشيئاً .

والعالم : اسم لما يعلم به، كالخاتم والقالب، غلب فيما يعلم به الصانع، وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض [2]، وإنما جمع ليشمل ما تحته من الأجناس المختلفة ، وغلب العقلاء منهم ، فجمع بالباء والنون كسائر أوصافهم .

وقيل: العالم اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع .

(والصلاة) الصلاة في اللغة : هي الدعاء والرحمة والاستغفار، أو التعظيم.

وفي الاصطلاح : هي الأفعال المعلومة والأركان المخصوصة تقرباً لله تعالى .

والمراد هنا المعنى اللغوي ، وهو إذا صدر من الأعلى يكون نوعاً، وإذا صدر من المساوي يكون نوعاً آخر، وإن صدر من الأدنى يكون نوعاً مغايراً لهما، فلذلك تتنوع بالإضافة إلى محلها إلى ثلاثة أنواع تنوع الأجناس بفصولها، فمن الله تعالى الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن المؤمنين الدعاء .

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي (١/ ٢٢٠).

(٢) إن الفرق بين الجوهر والعرض هو: أن الجوهر موجود بنفسه، قائم بذاته، والعرض موجود بنفسه، لا يقوم بذاته.

على محمدٍ وآلِهِ أجمعينَ.

ولفظ الصلاة في التنزيل تأتي على أوجه؛ هي :

الصلوات الخمس ، صلاة العصر ، الدعاء ، صلاة الجمعة ، صلاة الجنازة ، الدِّين، لمواضع الصلاة ، للقراءة .

وترك السلام اكتفاءً بذكر الصلاة عليه، أي أراد الصلاة الكاملة؛ لأن اللفظ إذا أطلق انصرف إلى فرده الكامل .

وهي لا تكون كاملة إلا إذا قارنها بالسلام، لذلك كان ذكر السلام أولى .

(**على محمد**) دعاؤه تعالى ومغفرته له عليه الصلاة والسلام، وإحسانه تعالى إليه عليه السلام، وكذا تعظيمه، ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم بطلب المغفرة والإحسان منه تعالى، وأن يعظمه عليه الصلاة والسلام في الدنيا بإعلاء دينه وذكره، وإبقاء شريعته وإظهار دعوته، وفي الآخرة تشفيعه وتضعيف أجره ومثوبته.

(**وآله**) الآل : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وتجوز إضافته إلى ضمير.

وقيل: المراد بهم في هذا المقام: الذين حرمت عليهم الصدقة، وهم بني هاشم، وبني عبد مناف.

وقيل : أهل بيته ﷺ ، وعشيرته، وأقاربه .

وقيل : آل علي، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وحارث.

وقيل : أتباعه من الصحابة، ومن آمن به عليه السلام.

وقيل: أتقياء أمته.

وقيل : أتقياء أمة الإجابة، وهو يشمل كل مؤمن ولو كان عاصياً، وقيل غير ذلك.

(**أجمعين**) تأكيد للآل تأكيداً معنوياً لدفع احتمال أن يكون المراد بعضاً منهم، ولحمل الإضافة على الجنس، والتنبيه هنا على أنها للاستغراق .

وَبعدُ فهذهِ رِسالَةٌ فيما يحتاجُ إليهِ كُلُّ مُعْرِبٍ أَشَدَّ الاحتياجِ، وَهوَ ثَلاثَةُ أشياءَ: العامِلُ، والمَعْمُولُ، والعَمَلُ: أي الإعراب.

(**وبعد**) بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والتصلية .

والواو إما ابتدائية قائمة مقام أمّا، أو عاطفة.

(**فهذه**) الفاء جواب أمّا المقدرة، أو أمّا الموهومة لكثرة وقوعها في هذا المقام، إجراء لها مجرى المحققة

(**رسالة**) هي الوساطة بين المرسل والمرسل إليه في إيصال الأخبار والأحكام، ثم أطلقت في العرف[1] على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار، وعلى المعاني المدونة كذلك، كإطلاق القضية والقياس ونظائرها على الألفاظ والمعاني لما فيها من إيصال كلام المؤلف ومراده إلى المؤلف له، فعلى الأول : [الألفاظ] تكون هذه إشارة إلى الألفاظ والعبارات التي تتلى بعد أو التي بين الدفتين ، وعلى الثاني :[المعاني] تكون الإشارة إلى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن، أو فيه وفي الألفاظ، أو فيهما وفي الكتابة.

(في) بيان أحوال (**ما يحتاج إليه كل معرب**) كل من يريد معرفة إجراء الإعراب على الكلمة (**أَشد الاحتياج**) ما يحتاج إليه كل معرب أشد الاحتياج.

(**وهو ثلاثة أشياء: العامل، والمعمول، والعمل؛ أي الإعراب**).

الأول (**العامل**) العامل في اللغة : المؤثر .

وفي الاصطلاح : ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

---

(١) الفرق بين العرف والاصطلاح: أن العرف أعم من الاصطلاح بالنسبة إلى أرباب الفنون، والاصطلاح أخص إلى فن واحد، أي إلى قوم مخصوصين في فن مخصوص.

إذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفي أي لفظ يعمل لا يمكن إجراء الإعراب على الألفاظ المستعملة، وأما احتياجه إلى معرفة الاصطلاحات النحوية، ومعرفة المذكر والمؤنث، والتثنية والجمع، والمعرفة والنكرة، وغير ذلك فليس معرفتها بهذه المثابة، ولذا لم يجعل لكل منها باباً على حده، بل ذكر بحث كل منها أثناء بحث هذه الثلاثة (العامل، والمعمول، والعمل؛ أي الإعراب) على سبيل التبع .

والثاني (**المعمول**) وهو في اللغة : المتأثر ، وفي الاصطلاح : ما يوجد فيه علم الفاعلية، والمفعولية، والإضافة حقيقة وحكماً، لفظاً أو تقديراً أو محلًّا.

والثالث (**العمل؛ أي الإعراب**) وهو في اللغة : الإظهار .

وفي الاصطلاح : شيء جاء من العامل، يختلف به آخر المعرب لفظاً أو تقديراً أو محلًّا.

(**أي الإعراب**) حرف تفسير [1] على القول المشهور، أو حرف عطف على مذهب المبرد والكوفيين، واختاره صاحب المفتاح السكاكي.

وإنما فسره به للتنبيه على أن المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري [2] هو الحدث، وإنما لم يقل أولاً الإعراب حتى لا يحتاج إلى التفسير ليوافق الأولين في الحروف الأصلية، وإن كان شدة الاحتياج إليها مقتضية لكمال الاعتناء بشأنها، المقتضي لبيان كل منها في باب على حدة .

---

(١) وأدوات التفسير ثلاثة؛ هي:١- **حرف**: أيْ، بفتح الهمزة وسكون الياء. ٢- **اسم**، مثل: المراد. ٣- **فعل**، مثل: أعني، ونعني، ويعني.

(٢) يستعمل المصدر ويراد به أحد هذه المعاني الثمانية: ١- معنى هو نفس الحدث. ٢- معنى اسم المفعول. ٣- معنى مبني للمفعول. ٤- معنى حاصل بالمصدر. ٥- معنى اسم الفاعل. ٦- معنى مبني الفاعل. ٧- معنى حاصل به المصدر والمعنى اللغوي. ٨- معنى يطلق على لفظ الحدث.

فوجبَ تَرتيبُها عَلى [ثلاثةِ][1] أبوابٍ .

(**فوجب ترتيبها على ثلاثة أبواب**) الترتيب: مصدر رتب، بمعنى ثبت، من الرتوب بمعنى الثبوت، أي جعل الرسالة ثابتة على ثلاثة أبواب ثبوت الكل على الأجزاء .

(١) [**ثلثة**]: تأنيث بالهاء مع حذف الألف من ثلاث، هكذا وردت، وفي مواضع مختلفة من النسخ المخطوطة (ح، م، د، ط)، وهي صحيحة.

ولكن الأولى أن نلتزم ما نكتبه اليوم، فهو أدعى لإزالة اللبس (وهو الالتباس بالثلث)، فنحن نثبتها: ثلاثة، ثلاث وثلاثون، ثلاثمائة، الثلاثاء.

انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك (١/ ٣٣٦)، همع الهوامع للسيوطي (١/ ٣٣٣)، كتاب الكُتّاب لابن دستوريه (ص ٧٣-٧٤).

obeikandl.com

البابُ الأوَّلُ: في العامِلِ

اِعْلَمْ أولاً أَنَّ الكلمةَ .....

(**الباب الأول**) اللام في الباب للعهد، أي الذي عهد جزءاً من الرسالة، فإن اعتبرت لفظاً فالباب لفظ لأنه جزء من الرسالة، وإن اعتبرت معنى فالباب كذلك لما ذكر، أي اللفظ الذي مرتبته الإدلالية، أو المعنى الذي كذلك مدون لبيان أحوال العامل، أو كائن في بيان أحوال العامل، أو في تحصيل معرفتها.

(**في**) بيان أحوال (**العامل**) قدمه لتوقف صحة أكثر تعريفات المعمول على بحثه، ولشرفه لكونه مؤثراً، بخلاف المعمول فإنه متأثر، ولما كان البحث عن أحوال العامل موقوفاً على معرفته ومعرفة أقسامه، ومعرفتها موقوفة على معرفة أقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها، إذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف، عليه أراد المصنف أن يقسم الكلمة أولاً معرفاً لها، ولكل قسم من أقسامها ويبين كون منها عاملاً كلاً أو بعضاً في أثنائه، ويعرّف العامل ويقسمه ثانياً.

(**اعلم**) خطاب عام لكل من يستفيد، وتنبيهاً على أن البحث الآتي مما يهتم بشأنه ويصغى إليه ويحفظ ولا يضيع، مخاطباً لكل من شأنه العلم، وليحضر قلبه وفهمه، ويقبل عليه بالكلية فلا يضيع الكلام .

(**أولاً**) قبل الشروع في المقصود، فإذا جعلت أولاً صفة لم تصرفه، تقول : لقيته عاماً أول، أي : أول من هذا العالم.

وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول : لقيته عاماً أولاً ، أي : قبل هذا العام.

(**أنَّ الكلمة**) كل فرد من أفرادها، ولامها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل، إذ المقصود التقسيم، وهو للأفراد لا للماهية، والكلمة والكلام

مأخوذان من الكلْم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب ، وهو على الاشتقاق[1] البعيد[2].

(وهي اللفظ) جملة اعتراضية بين اسم أن، وخبرها مصدرة بالواو[3] دفعاً لتوهم كونها خبراً.

---

(١) إن الاسم المشتق: هو ما اشتق من غيره، ودل على ذات وحدث ينسب إليها، ويشترط فيه أن يتارب أصله في المعنى، وأن يشاركه في الحروف الأصلية، ولو مقدرة.
واعلم أن الاشتقاق على وجهين: أحدهما: الاشتقاق بطريق العمل: وهو انقطاع كلمة من أخرى للتناسب، وثانيهما: الاشتقاق بطريق العلم: وهو أن نجد بين المشتق والمشتق منه تناسب في اللفظ والمعنى.
والاشتقاق كذلك على نوعين: الاشتقاق على وجه الإطلاق: وهو أن يكون المشتق منه جزءاً من المشتق، كاشتقاق ضارب من الضرب، فإنه يصح هذا الوصف لكل من اتصف بالضرب، من زيد وعمرو وبكر، أو يكون معنى المشتق منه لازماً يلازم المشتق، كاشتقاق الكلمة والكلام من الكلمة.
والثاني: الاشتقاق على وجه التسمية وعلى وجه الترجيح : وهو أن يكون معنى المشتق منه لازماً للمشتق، ولا يكون صالحاً في كل أفراده، كالقارُورة بضم الراء مع المد، شيشة من القَرار بفتح القاف، فإنه لا يسمى بالقارورة كل ما يستقر فيه الأشياء من الأواني .
والأصل في الاشتقاق هو المصدر الأصلي، ومنه صيغة المصادر الفرعية: مصدر المرة ، ومصدر النوع ، والمصدر الميمي، ومنه اشتقت الأفعال والأسماء المشتقة: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة (وأخرج الآخرين بعض النحاة)، وهذا هو الاختيار.
وذهب نحاة الكوفة إلى أن الفعل هو أصل الاشتقاق، وعنه صدر المصدر والمشتقات.
وزعم ابن طلحة -أستاذ الزمخشري- : أن المصدر أصل مستقل، والفعل أصل آخر مستقل، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .
وذهب السيرافي والفارسي إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وهو أصل للمشتقات من الأسماء.
انظر: تصريف الأسماء والأفعال : فخر الدين قباوة ، ص ١٢٨ .
(٢) اشتقاق بعيد لبعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا .
(٣) الاعتراضية، والفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية هو أن القصد في الحالية تقييد الحكم، ولا يعتبر في معنى اختصاصٍ إلى ما قبله.

واللفظ في الأصل مصدر لفظ، ثم صار بمعنى الملفوظ، لا بطريق التجوز كالضرب بمعنى المضروب في قولهم: الدينار ضرب الأمير، بل بطريق النقل العرفي فإن اللفظ بمعنى الملفوظ، وفي العرف: صوت من شأنه أن يخرج من الفم معتمداً على المخرج.

وتعريفه المشهور : وهو ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً دوريٌّ؛ لتوقف التلفظ على اللفظ [1].

(**الموضوع**) صفة اللفظ، وللوضع اللفظي ثلاثة أركان؛ هي: الواضع ، والموضوع ، والموضوع له .

والوضع مطلقاً : تعيين شيء بشيء (امتياز الشيء من غيره بحيث لا يشاركه غيره فيه) متى أدرك الأول (أي الشيء الأول دون الثاني) فُهم الثاني ولو بغيره للعالم به.

والوضع اللفظي ثلاثة أنواع وهي:

١. وضع جنسي : كالحيوان، فإنه وُضع لقولك : جسم تام حساس، متحرِّك بالإرادة.

٢. وضع نوعي : وهو تعيين هيئة إفراديَّة لضرب بضرب وضارب وغيرها، أو تركيبة لمعنى، كالإنسان؛ فإنه موضوع للحيوان الناطق .

وضع شخصي : وهو تعيين لفظ معيَّن بنفسه لمعنى كليّ أو جزئيّ، كزيد؛ فإنه وضع للحيوان الناطق مع التشخص، أو لشخص معيَّن .

وينقسم الوضع من حيث الدلالة إلى :

١) دلالة لفظية.

٢) دلالة غير لفظية.

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية: لملا جامي، ص ٥-٦.

وتنقسم الدلالة اللفظية إلى :

أ) دلالة لفظية وضعية : كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١. دلالة مطابقة : وهو ما يدلّ على تمام ما وُضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

٢. دلالة تضمن : وهو ما يدل على جزء ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان والناطق.

٣. دلالة الالتزام : وهو ما يدل على ما يُلازمه الذهن: وهو كون الشيء مقتضياً للآخر في الذهن، بمعنى أنه كلما تحقق اللزوم في الذهن تحقق اللازم فيه، كدلالة الإنسان على قابلية العلم وصنعة الكتابة.

ب) دلالة لفظية عقلية : كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ.

جـ) دلالة لفظية طبيعية : كدلالة (أخْ) على الوجع مطلقاً، وكدلالة (أخْ) على وجع الصدر[1].

(١) انظر كتابنا: "المجموع المنتخب من متون الوضع في اللغة العربية"، وكذلك: معاني القرآن للأخفش (١/ ٦٥)، المحتسب لابن جني (١/ ٣٧٧)، شرح الأشموني على الألفية (١/ ٢٨٢)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ١١١)، المزهر للسيوطي (١/ ٤٠٢)، شرح الكافية للأستراباذي (٢/ ١٩٠)، مفاتيح التحقيق للأحنسخوي (٩٦)، تقرير شمس الأنبابي على شرح التفتازاني لتخليص المفتاح (٤/ ١٤٢- ١٤٣)، تقرير الوديني على المرآة (٣٨٧ – ٣٨٨)، حاشية حامد أفندي على المرآة (١/ ٣٩٤)، جمع الجوامع (١/ ٢٧٥)، المرآة لملا خسرو (١٥٩-١٩٠)، التلويح والتفتيح (١/ ٧١)، البحر المحيط (٢/ ٢٦٨)، الأحكام للآمدي (١/ ١٩-٢٣)، الأحكام لابن حزم (١/ ٤٠)، رسالة كشف القناع عن وجوده الأوضاع: للمولى محمد فاروق، طبعت مع حاشية العصام على الجامي (٧-١١).

لمعنًى مُفردٍ ثلاثةٌ: فِعْلٌ: وهوَ مَا دَلَّ بِهيئَتِهِ وضعاً على أَحَدِ الأزمنةِ الثلاثةِ.

وَمِنْ خواصِهِ .....

ويكون اللفظ معرفاً باللام، عدل المصنف عن قوله وضع؛ يعني عدل عن الجملة إلى قوله الموضوع المعرب باللام؛ لأن قوله وضع جملة وهي في قوة النكرة، والحال أن النكرة لا تقع صفة للمعرفة؛ ولأن اسم المفعول كذلك أدل على المقصود وهو بقاء الوضع في الحال بأن لا يحتمل اللفظ بما يستعمل في غير ما وضع له، لأن المعنى المتبادر منه وهو البقاء في الحال بخلاف الماضي.

(**لمعنى**) هو في الأصل مصدر ميمي عناية وعنيت، ثم نقل ابتداءً أو بعد جعله بمعنى المفعول إلى ما يقصد بشيء، أو اسم زمان ، أو مكان، ثم نقل فيه ، أو اسم مفعول، وفي الأصل معنى كمرمى، ثم خفف ونقل.

(**مفرد**) صفة لمعنى، وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه.

(**ثلاثة**) منحصرة فيها حصراً استقرائيّاً.

(**فعل**) سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث، قدمه على الاسم لأن الكلام في العامل هو أصل في العمل، ولأن كله عامل بخلاف الاسم.

(**وهو ما دل بهيئة وضعاً**) لفظ دل بصورته أو بحالة دلالة وضع (على أحد الأزمنة الثلاثة) الماضي أو الحال أو الاستقبال.

(**ومن خواصه**) خبر مقدم على المبتدأ، أي ومن خواصه، قدمه للاهتمام[1]، والخواص جمع خاصة، وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره، وهي إما شاملة لجميع أفراده أو غير شاملة.

---

(١) التقديم ضربان عند أهل البيان:

الأول: التقديم المعنوي: وهو التقديم على نية التأخير، وبعبارة أخرى: هو تقديم ما من حقه التأخير على ما من حقه التقدم، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل.

الثاني: التقديم اللفظي: وهو التقديم لا على نية التأخير لعدم وجود معنى التقدم فيه، فإن التقدم فيه في اللفظ دون المعنى.

قلت: وأسباب التقديم كثيرة.

دُخُولُ قَدْ، وَالسّينِ، وَسَوْفَ، وإِنْ، وَلَمْ، ولَّما، وَلام الأَمْرِ، وَلاءِ النَهَي، وَكُلّهُ عامِلٌ على ما سَيجيءُ.

واسمٌ: وَهُوَ ما دَلَّ على معنًى مُستَقلٍّ بالفهمِ غيرُ مقترِنٍ بأَحَدِ الأَزمنةِ الثلاثةِ.

عدل المصنف عن العلامة ولم يقل من علاماته بل قال: من خواصه؛ لأن العلامة لازمة لا تنفك؛ كالرفع للفاعل، والخاصة تنفك؛ كالضحك للإنسان.

(**دخول قد**) درجة الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي، أو تقليله أو توقعه وتقريب الحدث الماضي إلى الحال، وشيء منها لا يتحقق إلا في الفعل (**والسين**) أي سين الاستقبال بقرينة سوف (**وسوف، وأن**) لتعليق الشيء بالحدث الفعلي (**ولم، ولما**) لأنهما لنفي الحدث الفعلي (**ولام الأمر**) لطلب الحدث الفعلي (**ولاء النهي**) لطلب ترك الحدث الفعلي.

(**وكله عامل**) كل أفراد الفعل عامل باعتبار وضعه (**على ما سيجيء**) في بحث العامل القياسي .

(**و**) الثاني (**اسم**) في اللغة : مأخوذ من السمو، وهو العلو، سمي به لاستعلائه على الفعل والحرف من جهة كون الاسم مسند إليه وتركيب الكلام منه وحده بخلافهما.

وفي الاصطلاح : (**وهو ما دل على معنى**) وضعاً في نفسه (**مستقل بالفهم**) مستقل بالمفهومية تصريحاً بالمقصود (**غير مقترن فيه**) في الفهم لما دل عليه (**بأحد الأزمنة الثالثة**) الماضي والحال والاستقبال، فيخرج الفعل، فإنه وإن كان مستقلاً بالفهم لكونه مقترناً بأحد الأزمنة ليس باسم .

ومن خَواصّهِ دُخُولُ التنوينِ وَحَرفِ الجَرِّ، ولامِ التَّعرِيفِ، وكَونُهُ مُبتدأً، وفاعِلاً، وَمُضافاً.

(**ومن خواصه**) اعلم أن للاسم خواص كثيرة، بحيث توجد فيه ولا توجد في غيره من الفعل والحرف، وبعض تلك الخواص (**دخول التنوين**) والتنوين [1] في الاصطلاح: هو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد، والمراد به ما سوى تنوين الترنم وتنوين الغالي، فإنهما غير مختصين بالاسم (**وحرف الجر**) لأن أثر الجر مخصوص بالاسم (**ولام التعريف**) [2] [3] (**وكونه**) الاسم (**مبتدأ**) وهو الاسم أو المؤول به المجرد عن العامل اللفظي المسند إليه، أو الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي.

(**وفاعلاً**) وهو ما أسند إليه الفعل التام المعلوم أو بمعناه (**ومضافاً**) كون الشيء مضافاً معنى ولفظاً، ووجه الاختصاص كون الإضافة المعنوية مفيدة للتعريف

---

(١) التنوين ستة أقسام:

تنوين **التمكين**: وهو ما يدل على عدم مشابهة الاسم للفعل، كزيدٍ.

تنوين **التنكير**: وهو ما يدل على أن مدخوله غير معين، كرجلٍ.

تنوين **عوض**: وهو ما لحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف إليه، كيومئذٍ.

تنوين **المقابلة**: وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم، كمسلماتٍ.

تنوين **الترنم**: وهو ما يلحق آخر الأبيات والمصاريع لترديد الصوت في الحشوة، كقول الشاعر:

إن أصبتها فقد أصاباً

تنوين **الغالي**: وهو ما لحق آخر الأبيات المقيدة، أي الساكنة، كقول الشاعر:

وقائم الأعماق خاوى المخترقن

(٢) لام التعريف (ال): على وزن هل، على ثلاثة أوجه:

الأول: كونها اسم موصول بمعنى الذي.

الثاني: كونها حرف تعريف:

الثالث: كونها زائدة، وهي: ١- زائدة لازمة، ٢- زائدة غير لازمة.

انظر: مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي (١/ ٥١-٥٢).

(٣) احترز به عن لام الأمر ولام المبتدأ ولام التأكيد، فإنها تدخل على الفعل.

انظر: حواشي الفوائد الضيائية (١٥)، حاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية (٢٠).

وبعضهُ عاملٌ كاسمِ الفاعِلِ، وبعضَهُ غيرُ عامِلٍ كـ أَنا، وأَنت، والذي.

وَحرفٌ: وَهوَ ما دَلَّ على معنًى غيرِ مستقلٍّ بالفَهمِ؛ بـل آلـةٌ لفَهـمِ غَـيرِه.

وبَعضُهُ عامِلٌ كحرفِ الجرِّ وبَعضُهُ غيرُ عاملٍ كـ هَلْ ، وَقَدْ.

ثُمَّ العامِلُ: هو مَا أَوجَبَ بواسطةٍ .....

أو التخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة الاستقراء، وهما لا يوجدان معاً إلا في الاسم ، واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هي به.

(**وبعضه عامل كاسم الفاعل**) واسم المفعول، والصفة المشبهة على ما سيجيء في بحث العامل القياسي.

(**وبعضه غير عامل كأنا، وأنت، والذي**) فإن شيئاً منها لا يكون عاملاً في شيء من المعمولات .

(**وحرف**) وهو في اللغة : بمعنى الطرف والجانب، ثم نقل إلى ما كان طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه ، وهو نوع ثالث للكلمة .

وفي الاصطلاح (**ما دل على معنى غير مستقل بالفهم**) أي المفهومية عن الدال عليه، بل يحتاج انفهامه منه إلى ضم معنى آخر إليه هو المتعلق ، وهو غير مقصود بالملاحظة .

(**بل آلة**) وتابع (**لفهم**) حال معنى (**غيره**) وهو المتعلق، حتى إذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلًا .

(**وبعضه**) الحرف (**عامل كحرف الجر، وبعضه غير عامل كـ: هل ، وقد، ولم**).

(**ثم**) للتراخي الزماني أو الرتبي، أي اعلم بعد ما علمت الكلمة وأقسامها وما يتعلق بها شرعنا في بحث (**العامل**) ومفهومه الذي هو المقصود (**هو ما**) أي شيء لفظاً أو غيره (**أوجب**) اقتضى (**بواسطة**) بسبب التنوين زيادة على قول الجمهور،

كونَ آخرِ الكلمةِ على وجهٍ مَخصُوصٍ مِن الإِعرابِ.

والمرادُ بالواسطةِ مُقتضى الإِعراب: وَهوَ في الأسماءِ تواردُ المعاني المختلفةِ عليها فإنها أمورٌ خفيَّةٌ تَستدعي عَلائِمَ ظاهِرةً لتُعْرَفَ مثلاً .

ولا بد منها، وإلا ينتقض التعريف بها لأنها موجبة أيضاً (كون آخر الكلمة) فعلاً أو اسماً حقيقيّاً أو حكماً معربة ومبنية (على وجه مخصوص من الإعراب) على طريق لفظي أو تقديري أو محلي مشخص معين من أنواع الإعراب على ما يقتضيه العامل .

ولما كان علم المعرف يتوقف على علم تعريفه ، و علم التعريف يتوقف على علم كل جزء من أجزائه أراد المصنف أن يبين بعض الأجزاء فقال :

(والمراد بالواسطة مقتضى الإعراب) فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالأصالة، بل بالحمل عن الأصلي من الحروف الجارة الزائدة، ومثل رب والمضاف بالإضافة اللفظية، وإنْ وأنْ الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع .

(وهو) مقتضى الإعراب (في الأسماء) حال من المبتدأ، والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إليه، أو ظرف له، وهو أظهر .

(توارد المعاني المختلفة) مجيء الفاعلية والمفعولية والإضافة متعاقبة أو حكماً (عليها) على الأسماء (فإنها) الفاء تفصيل، أي المعاني المختلفة (أمور خفية) لا تدرك إلا بالعقول (تستدعي) يقتضي كل أمر منها (الملائم) علامة على واحدة من العلامات التي هي أنواع الإعراب (ظاهرة) إذا لم يمنع مانع من ظهورها، فإن كان المانع حالاً في الآخر غير الإعراب الحقيقي فتلك العلامة تقديرية، وإن في نفس الكلمة أو الإعراب فمحلية، كما يجيء في الباب الثالث (لتعرف مثلاً) بمعنى مثالاً، مفعول به مقدر، أي اذكر مثالاً، أو مفعول مطلق لأمثل، أي أمثل لك مثلاً .

إذا قُلنَا: ضَرَبَ زيدٌ غُلامَ عَمرٍو؛ فضربَ أَوجَبَ كَونَ آخِرِ زيدٍ مضموماً وآخِرِ غُلامَ مفتوحاً بواسطةِ وُرودِ الفاعليّة على زيدٍ، والمفعوليةِ على غلامٍ بسببِ تَعلُّقِ ضَرَبَ بهما، وأَوجَبَ غلامٌ أيضاً كونَ آخرِ عمرٍو مكسوراً بواسطةِ وُرودِ الإضافةِ عليهِ أي كونِهِ منسوباً إليهِ الغلامَ.

فالعاملُ يُحصِّلُ المعاني الخفيَّة في الأَسماءِ، وهي تقتَضي نَصْبَ عَلائمَ هي: الإعراب.

(**إذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب أوجب كون آخر زيدٌ مضموماً، وآخر غلام مفتوحاً بواسطة ورود الفاعلية على زيدٍ**) وبواسطة ورود (**المفعولية على غلام بسبب تعلق ضربَ بهما**) بزيد وغلام (**وأوجب**) لفظ (**غلام أيضاً كون آخر عمرو مكسوراً بواسطة ورود الإضافة عليه منسوباً إليه لغلام**) بسبب تعلق به.

(**فالعاملُ يحصل المعاني الخفية في الأسماء**) بسبب تعلقه بها (**وهي**) المعاني الخفية (**تقتضي علائم: هي الإعراب** [1]) الذي هو أثر العامل في المعمول، لا المعنى المصدري : وهو كون الشيء معرباً وهو أحد معنييه ، فالعامل يحصل ويوجد الإعراب بالواسطة.

وجعل العامل محصلاً وموجباً للمعاني وعلائمها إنما هو اعتبار النحويين، وأما في التحقيق فإن الفاعل المؤثر هو المتكلم، والعامل هو الآلة، وجعلها النحويين كأنها هي الموجد للإعراب بواسطة المعاني الخفية وعلامتها، وقيل: الآلة هي اللسان.

---

(١) قال البركوي في امتحان الأذكياء:" الإعراب يحصل من العامل، إما ذاتاً وصفة معاً، أو صفة فقط، فحروف الإعراب قبل العامل ليس بإعراب، وإن كانت موجودة ذاتاً فالإعراب من حيث هو إعراب لا يكون إلا بعد العامل"
انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (٢٢).

وفي الأَفعالِ المُشَابِهَةُ التَّامَّةُ للاسمِ: وهي في المضارعِ فَقَط؛ فإنَّه مُشابِهٌ لاسم الفاعلِ لفظاً ومعنىً واستعمالاً.

واعلم أن للإعراب معنيين: عام شامل للإعراب اللفظي والتقديري والمحلي، وهو ما اقتضاه عروض معنى بسبب العامل ليكون دليلاً عليه، وهو تابع لمقتضيه، فيوجد في غير الحرف والماضي والأمر بغير اللام، وهو المراد به هنا، والثاني ليس بمراد، وهو خاص بالإعراب اللفظي والتقديري.

(**وفي الأفعال**) مقتضى الإعراب [1] فيها (**المشابهة التامة للاسم**) لاسم الفاعل (**وهي في المضارع فقط**) لا في سائر الأفعال، ولم يقل المصنف وفي المضارع أولاً حتى لا يحتاج إلى بيان ثانياً، ولتحسين المقابلة بقوله في الأسماء، وأتى بصيغة الجمع مع أن المناسب للمضارع الإفراد وذلك للمشاركة، أو للتنبيه على تنوع المضارع كالمطلق والمستغرق، أو للنظر إلى الأفراد.

(**فإنه**) إنما كان المضارع مشابهاً به مشابهة تامة لأن المضارع (**مشابهة لاسم الفاعل لفظاً**) تمييز من النسبة في اسم الفاعل، وهو مشابهة من جهة اللفظ (**ومعنى واستعمالاً**).

---

(١) مقتضى الإعراب في الأفعال:

المشابهة : اتفاق الشيئين في الكيفية .

المشاكلة : اتحاد الشيئين في الشكل، وقد يراد منها التناسب .

المماثلة : اتفاق الشيئين في النوع والحقيقة، وقد يراد منها سد أحدهما مسد الآخر.

نسبة ما : وهي الاتحاد في الجنسين بين الشيئين .

المساواة : اتفق الشيئين في الكمية .

الموازاة : اتفقا الشيئين في الخاصة والكمية والنوع .

المطابقة : وهي الجمع بين الضدين في كلام أو بيت وشعر، كالليل والنهار .

المناسبة : وهي ما تعم المشابهة والمشاكلة والمساواة والمماثلة والموازاة .

أمّـا الأوّلَ فَلِمُوَازَنَتِـهِ لَـهُ فِي الحركـاتِ والـسكناتِ، نحـو: ضـاربٍ، ويضربَ، ومدحرجٍ، ويدحرجُ.

وأمَّا الثاني فلقبول كلٌّ منهما الشيوعَ والخصُوصَ، فإنَ الاسمَ عِنـدَ تجرُّدِهِ عن اللامِ يُفيـدُ الـشيوعَ وعنـدَ دخـولِ حـرفِ التعريـفِ عليـهِ يتخـصصُ، نحـو: ضاربٍ، والضّاربِ.

كَذلكَ المضارعُ عندَ تجردِهِ مِنْ حرفِ الاستقبالِ .....

(**أما الأول**) الشبه لفظاً، أي مشابهة المضارع باسم الفاعل في اللفظ (**فلموازنته له**) موازنة الفعل المضارع لاسم الفاعل (**في الحركات**) مطلقها (**والسكنات**) في عددها وترتيبها، وصيغة الجمع هنا إما بالنظر إلى الأفراد أو للمشاكلة (**نحو : ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج**).

(**وأما الثاني**) الوجه الثاني الشبه المعنويّ (**فلقبول كل منهما**) المضارع واسم الفاعل (**الشيوع**) الانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل البدل ، أي أن للمضارع شيوعاً لكونه صالحاً للزمان، كالحاضر والمستقبل، والتقليل والتكثير كشيوع الاسم [1].

(**والخصوص**) لبعضها (**فإن الاسم**) اسم الفاعل (**عند تجرده عن اللام**) خلو الاسم عن لام التعريف (**يفيد الشيوع**) الاحتمال لكل فرد على سبيل البدل .

(**وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص**) دخول حرف التعريف على اسم الفاعل يصير خاصاً لفرد (**نحو: ضارب والضارب**).

(**كذلك**) اسم الفاعل عند تجرده يفيد الشيوع لكل فرد، وعند دخول حرف التعريف يختص بفرد واحد (**المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال**) كالسين

---

(١) الفرق بين العموم والشيوع: أن الشيوع ما يتناول الأفراد على سبيل البدل، والعموم ما يتناول الأفراد على سبيل الجمع.

والحالِ يحتمل الحالَ والاستقبالَ، نحو: يضرب.

وَعند دخولهما عليهِ يتخصصُ بالاستقبالِ أو الحالِ، نحو: سيضرب، وما يضرب، ولمبادرةِ الفهمِ فيهما عند التجرّد عن القرائنِ إلى الحالِ.

وأمَّا الثَّالثُ فلوقوعِ كلٍّ منهما صفةً لنكرةٍ، .....

وسوف (**والحال يحتمل**) زمان (**الحال والاستقبال** [1]) قدم الأول وهو حرف الاستقبال لاختصاصه به بخلاف الثاني (**نحو يضرب**).

(**وعند دخولهما**) أي دخول أحدهما حرفي الحال والاستقبال (**عليه**) على المضارع (**يختص بالاستقبال أو الحال**) يختص المضارع بالاستقبال أو الحال (**نحو سيضرب وما يضرب**) (**و**) مشابهة المضارع باسم الفاعل في المعنى (**لمبادرة الفهم**) أي انتقال الذهن بسرعة (**فيهما**) اسم الفاعل والمضارع (**عند التجرد عن القرائن**) جمع قرينة، وهي : ما ينصبه الكلام للدلالة على مراده (**إلى الحال**) لاقتضاء مفهومها الوقوع.

(**والثالث**) والثالث في مشابهة المضارع باسم الفاعل في الاستقبال (**فلوقوع كل منهما صفة لنكرة**) النكرة: هي ما وضع لشيء لا بعينه، وهي متعلقة بصفة، أي لجواز كل منهما واقعاً في موضع صفة لنكرة في الجملة وبحسب الظاهر، وأما في التحقيق فالصفة الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل وفاعله، فإطلاق الصفة عليهما على المسامحة[2]

---

(١) وإن قيل لا نسلم أن المضارع يحتمل الحال والاستقبال عند تجرده إذ المضارع أقرأُ استعمل في مقام الدعاء مجرداً عنهما متعين للاستقبال، ولا يحتمل الحال أصلاً ؟

فالجواب: أن الحال إذا استعمل في التعاريف فيقال المراد باحتماله الحال والاستقبال احتماله لهما مع قطع النظر عن العوارض، فوقوعه في هذين الموضعين عارض له فلا يضرّه.

(٢) المراد بالمسامحة هنا: هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له حقيقة من غير قصد علاقة اعتماداً على ظهور المراد في المقام.

نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ أو يضرب.

ولِدخولِ لامِ الابتداءِ عليهما، نحو: إنَّ زيداً لضاربٌ أو ليضربُ، فهذه المشابهةِ تَقتَضي تَطفُّلَ المضارعِ للاسمِ فيما هوَ أصلٌ فيهِ؛ وهو الإعراب فإعرابهُ ليسَ بالأصالةِ.

أو التجوز بإطلاق اسم الكل على الجزء (**نحو: جاءني رجل**[1] **ضارب أو يضرب**) فإنها في الأول مركبة، حيث أن الصفة في ضارب في الحقيقة هو ضارب فقط، وفي الثاني جملة، حيث أن الصفة في يضرب وهو يضرب بعد رفع فاعله، أي بعد كونه جمله معه، فإطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور المراد، أو على التجوز بإطلاق اسم الكل على الجزء.

(**و**) مشابهة المضارع باسم الفاعل كائن (**الدخول لام الابتداء عليهما، نحو: إن زيداً لضارب**[2]**، أو ليضرب، فهذه المشابهة**) لفظاً ومعنًى واستعمالاً (**تقتضي تطفل المضارع**) أي تبعيته (**للاسم فيما هو الأصل فيه**) الأصل في ذلك الشيء (**وهو الإعراب**) المراد هو استعداد الآخر للحركات العاملية، وعدم الامتناع عنها لفظاً أو تقديراً .

ويقابله البناء، والاسم في البناء متطفل وتابع للفعل والحرف ليس بأصل فيه لا أثر العامل كما فيما سبق، حيث تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو أصل فيه، وهو العمل، ولذا لا يعمل في المفعول إذا كان بمعنى الماضي .

(**فإعرابه**) جواب لشرط محذوف، أي إذا كان الاسم أصلاً في الإعراب، وكان إعراب الفعل تابعاً لإعراب الاسم، بشرط وقوع المشابهة التامة بينهما، فإعراب الفعل المضارع (**ليس بالأصالة**) لا يكون أصلاً .

---

(١) الرجل: اسم لمن جاوز حد البلوغ من الذكور.

(٢) إذا قلت: إن اللام الابتدائية لا تكون في الوسط ؟

قلنا : اللام فيه زالت عن مكانها، والتقدير: إن لزيداً ضارب؛ وإنما أخر اللام كراهة اجتماع علامتي التوكيد، وهما: أن، واللام .

فإذا قلنا: لَنْ يضربَ، فلَنْ أوجَبَ كون آخر يضربَ مفتوحاً بواسطةِ المشابهةِ لاسمِ الفاعِلِ.

ثُمَّ العَامِلُ على ضربينِ: لفظيٌّ، ومعنويٌّ.

فاللَّفظيُّ: ما يكونُ للِّسانِ فيهِ حظٌّ، وهوَ على ضربينِ: سَماعيٌّ وقياسيٌّ.

فالسماعيُّ: هوَ الذي يتوقف إعمالهُ على السماعِ.

وهو أيضاً على نوعين: عامِلٌ في الاسمِ، وعامِلٌ في الفعلِ المضارعِ.

والعَامِلُ في الاسمِ أيضاً على قسمينِ: عامِلٌ في اسم واحدٍ، .....

(فإذا قلنا: لن نضرب فلن أوجب كون آخر يضرب مفتوحاً بواسطة المشابهة) مشابهة يضرب (لاسم الفاعل).

(ثم) أي بعدما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به (العامل على ضربين: لفظي، ومعنوي).

فالأول: العامل اللفظي (اللفظي : ما يكون للسان فيه حظ) ما يتلفظ باللسان، ولا يكون معنى يعرف بالقلب فقط.

(وهو على ضربين) اللفظي على ضربين ، الأول : (سماعي). والثاني : (قياسي).

فالعامل (السماعي: هو ما يتوقف إعماله على السماع) الذي يحتاج كل فرد عامل على السماع من العرب ، (وهو) السماعي (أيضاً[1]) كاللفظي (على نوعين: عامل في الاسم ، وعامل في الفعل المضارع).

(والعامل في الاسم أيضاً) كالسماعي (على قسمين: عامل في اسم واحد،

---

(١) كلمة أيضاً لا تستعمل إلا مع الشيئين بينهما توافق، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر.

وعامِلٌ في اسمينِ أَعني المبتدأَ والخبرَ في الأصلِ، ويسمَّيان بعدَ دخولِ العامِلِ اِسماً وخبراً لَهُ.

والعاملُ في اسمٍ واحدٍ حُروفٌ تجرُّهُ تُسمّى حُروفَ الجرِّ وحُروفَ الإضافةِ؛ وهي عشرونَ:

الباءُ للإلصاقِ، .....

وعامل في اسمين، أعني) بالاسمين (**المبتدأ والخبر**[1] **في الأصل**) قبل دخول العامل اللفظي عليهما (**ويسمّيان بعد دخول العامل**) اللفظي (**اسماً**) للأول (**وخبراً**) للثاني (**له**) أي العامل اللفظي .

(**والعامل في اسم واحد**) من السماعي قدمه لكون معموله واحداً، ولكونه أكثر استعمالاً (**حروف تجره**) حروف تجر اسماً واحداً) سماعاً (**تسمى : حروف الجر**[2]**، وحروف الإضافة**[3]) لوجودهما في مفهومها، وهو وضع لافعتاء الفعل أو معناه إلى الاسم، أو المؤد به ولكن أثرها الجر .

(**وهي عشرون : الباء**) قدمه لسهولته، ولكونه أكثر استعمالاً، وهي (**للإلصاق**) لإفادة لصوق أمر إلى مجروره، وهو إما حقيقي، نحو: به داء، وأمسكت الحبل بيدي، أو مجازي، نحو : مررت بزيد، أي التصق مروري بمكان يقرب منه زيد.

---

(١) المبتدأ: هو الاسم الذي تبدأ به الجملة الاسمية، وإنّما يقع في أول الجملة لكي نحكم عليه، أو نخبر عنه.

والخبر: هو الجزء المكمِّل للفائدة، وهو الحكم الذي يطلق على المبتدأ، أو هو الخبر الذي نخبر به عن المبتدأ.

(٢) حروف الجر مبنية، تدخل على الأسماء فتجرها.

(٣) سميت بالإضافة لأن الإضافة في الأصل نسبة شيء إلى شيء، فهذه الحروف لما وضعت لمعنى الإفضاء يلزمها نسبة الشيء إلى الفعل.

ومِنْ للابتداءِ، وإلى للانتهاءِ، وعَنْ للبعدِ والمجاوزَةِ، وعلى للاستعلاءِ، .....

وللباء معاني أخرى[1]، ولما كان الإلصاق أصلاً وغالباً اكتفى به المصنف، ولم يذكر سائر معانيه، ولأن المقصود الأصلي بيان العامل لا بيان معانيه .

(**ومن**[2]) وهي (**للابتداء**) لبيان أول الفعل الواقع في المكان عند البصريين ، ومطلقاً زماناً أو مكاناً أو غيرهما عند الكوفيين.

(**وإلى للانتهاء**) في الزمان والمكان[3] وغيرهما ، نحو : سرت إلى المسجد ، و﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ﴾ [البقرة:١٨٧]، وأتيت إلى زيد .

(**وعن للبعد**) لبعد الشيء عن شيء (**والمجاوزة**) لمجاوزة ذلك الشيء البعيد إلى ثالث؛ نحو: رميت السهم عن القوس إلى الصيد.

(**وعلى**[4] **للاستعلاء**) استعلاء شيء على شيء حقيقة أو حكماً، كزيد على السطح.

---

(١) إن حرف الجر الباء له أربعة عشر معنى؛ هي:
١- الإلصاق، ٢- التعدية، ٣- الاستعانة، ٤- السببية، ٥- المصاحبة، ٦- الظرفية، ٧- البدل، ٨- المقابلة، ٩- المجاورة، ١٠- الاستعلاء، ١١- التبعيض، ١٢- القسم، ١٣- الغاية، ١٤- التوكيد: وهي الزائدة، ولها ستة أقسام : ١- في الفاعل، ٢- والمفعول، ٣- والمبتدأ، ٤- والخبر، ٥- والحال المنفي، ٦- والتوكيد .
انظر: المغني وحاشية الدسوقي (١/ ١٠٨-١١٤).

(٢) مِنْ (بكسر الميم وسكون النون) لها خمسة عشر استعمالاً، وهي :
١- ابتداء الغاية، ٢- التبعيض، ٣- بيان الجنس، ٤- التعليل، ٥- البَدَل، ٦- مرادفة عن، ٧- مرادفة الباء، ٨- مرادفة في، ٩- مرادفة عند، ١٠- مرادفة ربما، ١١- مرادفة على، ١٢- الفصل، ١٣- الغاية، ١٤- التنصيص على العموم، ١٥- توكيد العموم.

(٣) أي تستعمل لانتهاء الغاية المكانية والزمانية .

(٤) على لها ثلاث استعمالات؛ هي :
١- الاستعلاء، ٢- أن تكون بمعنى عن، ٣- حرف جر فقط.

واللاَّمُ للتَّعليلِ والتَّخصيصِ، وفي للظرفِ، والكَافُ للتشبيهِ، وحتَّى للغايةِ، ورُبَّ للتَّقليلِ، وواو القَسمِ، وتاؤُهُ، .....

(**واللام**[1] **للتعليل والتخصيص**) لبيان كون مجروره علة لمتعلقه في الذهن أو الخارج، ولبيان كونه مربوطاً لمجروره، والتخصيص هاهنا بمعنى ارتباط شيء مجرور، إما باعتبار الملكية؛ نحو : المال لزيد ، أو التمليك؛ نحو: وهبت لزيد ، أو الاستحقاق؛ نحو: الجل للفرس، أو النسب؛ نحو: الابن لزيد، فيدخل في هذا لام الملك والتمليك والاستحقاق والنسب ، وليس معنى التخصيص الحصر .

(**و**) السابع لفظ (**في للظرف**) لبيان كونه مجروره ظرفاً لشيء حقيقةً ومجازاً .

(**و**) الثامن (**الكاف**) أي مسمى الكاف (**للتشبيه**) لبيان مشابهة شيء بمجروره، نحو : زيد كالأسد.

(**وحتى للغاية**) لبيان نهاية الفعل الواقع في شيء ، أي تستعمل لانتهاء الغاية؛ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، ونحو :

نمت البارحة حتى الصباح، ولكونه عاملاً أصلياً قدمه على رُبَّ.

(**ورُبَّ للتّقليل**) موضوع لإنشاء التقليل، نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته، ويستعمل غالباً للتكثير كما في مقام المدح والذم .

(**وواو القسم ، وتاؤه**) ولم يذكر باء القسم لما عرفت من أن مقصوده بيان العامل لا المعنى، وأنه داخل في الإلصاق .

---

(١) تستعمل اللام العاملة للجر في اثنين وعشرين معنى؛ وهي:
١- الاستحقاق، ٢- الاختصاص، ٣- الملك، ٤- التمليك، ٥- شبه التمليك، ٦- التعليل، ٧- توكيد النفي، ٨- موافقة إلى، ٩- موافقة على، ١٠- موافقة في، ١١- موافقة عند، ١٢- موافقة بعد، ١٣- موافقة مع، ١٤- مرافقة من، ١٥- التبليغ، ١٦- مرافقة عن، ١٧- العاقبة، ١٨- القسم والتعجب معاً، ١٩- التعجب المجرّد من القسم، ٢٠- التعدية، ٢١- التوكيد، ٢٢- التعيين .

وحَاشا للاستثناءِ، ومُذْ ومُنْذُ للابتداءِ في الزَّمانِ الماضي وقد يكونانِ اِسمَينِ، وخَلا وعَدا للاستثناءِ ويكونانِ فعلينِ وهوَ الأكثرُ، ولولا لامتناعِ شيءٍ لوجودِ غيرِهِ إذا اتَّصلَ بها ضميرٌ، وكَيْ إذا دخلَ على ما الاستفهاميَّةِ للتعليلِ، .....

(**وحاشا للاستثناء**) لاستثناء ما بعده عما قبله ، ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه؛ نحو: ضرب القوم عمراً حاشا زيد.

(**مذ ومنذ**) الأصل في مُذْ : مُنذُ ، إلا أنَّ النون في كلمة منذ حذفت للتخفيف، وهذان الحرفان لا يجران إلا أسماء الزمان ، وتستعملان في معنيين:

الأول: بمعنى (مِنْ)؛ نحو : ما رأيته مُذْ يوم الجمعة، أي : من يوم.

والثاني: بمعنى (في)؛ نحو : ما رأيتهُ منذُ يومنا هذا، أي : في يومنا هذا.

وهما (**للابتداء**) لابتداء زمان الفعل حال كونهما (**في الزمان الماضي ، وقد يكونان اسمين**) بمعنى أول المرة أو جميعها، فيكون كل منهما مبتدأ، وما بعدهما خبر.

(**خلا وعدا للاستثناء**) لبيان خروج مجرورها عما قبلها (**ويكونان فعلين، وهو الأكثر**) أكثر وقوعها حرفين .

(**ولولا**) الثامن عشر لفظ لولا (**لامتناع شيء**) أي هو موضوع لبيان علة امتناع شيء (**لوجود غيره**) لوجود غير ذلك الشيء، يعني أن هاهنا شيئين: أحدهما ممتنع، والآخر موجود، فكان وجود ذلك الموجود علة لامتناع الممتنع؛ نحو: لولا رحمة الله لهلك زيد، فعدم هلاك زيد وامتناعه لوجود رحمة الله تعالى (**إذا اتصل بها**) بـ لولا (**ضمير**).

(**وكي**) الموضوع لبيان كون مجروره سبباً لمتعلقه، وهو لا يكون حرف جر في وقت من الأوقات ، إلا (**إذا دخل على ما الاستفهامية للتعليل**)؛ نحو : كيمه فعلت؟،

ولعلَّ للترجي في لغةِ عقيلٍ.

ولا بُدَّ لهذهِ الحروفِ من متعلَّقٍ فِعْلٌ أَو شبهُهُ أَو معناهُ إلا الزائدِ منها نحوَ: كفى باللهِ، وبحسبكَ درهمٌ، ورُبَّ، وحاشا، وخلا، وعدا، ولولا، ولعلَّ، فإنَّها لا تَتَعلقُ بشيءٍ.

أي لأي غرض فعلت؟، ويدل على كونها حرف جر حذف ألف ما، كما في لم، وعمَّ[1].

(**ولعل**) أي والعشرون لفظ لعل (**للترجي**) رجاء وقوع أسباب شيء، والظن بترجيح وجود أسبابه على عدمه، وهو لا يكون جر حرف في لغة إلا (**في لغة عقيل**).

(**ولا بد**) لا فراق حاصل (**لهذه الحروف**) حروف الجر (**من متعلق** [2]) بفتح اللام لفظاً أو تقديراً، وهو (**فعل أو شبه**) شبه الفعل وهو ما يعمل كعمل الفعل من : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر (**أو معناه**) وهو كل لفظ ليس بمشتق ولا مشتق منه، يفهم معنى الفعل وأسماء الأفعال والظرف المستقر وغيرهما (**إلا الزائد منها**) أي من هذه الحروف (**نحو : كفى بالله**) منال للفاعل (**وبحسبك درهم**) لزيادة الباء في المبتدأ (**و**) إلا (**رب، وحاشا، وخلا، وعدا، ولولا، ولعل، فإنها**) أي هذه الحروف المستثنيات (**لا تتعلق**) أصلاً (**بشيء**)

---

(١) وفي "كي" ثلاثة أقوال؛ هي:
أحدهما : أنه حرف نصب دائماً (وهو قول الكوفيين).
الثاني : أنه حرف جر دائماً (وهو قول الأخفش).
والثالث : أنه يكون حرف جر تارة، وناصباً للفعل تارة (وهو قول أكثر البصريين).

(٢) حروف الجر على ثلاثة أقسام :
قسم يحتاج إلى متعلق دائماً؛ وهو : من، وإلى، وعن، وعلى، وواو القسم، وتاء القسم، ومذ، ومنذ، وكيمه.
وقسم لا يحتاج إلى المتعلق أصلاً؛ وهو : رب، وحاشا، وخلا، وعدا، ولولا، ولعل.
وقسم متعلق في بعض الأوقات؛ وهو: اللام، والكاف، والباء، وحتى.

فمجرورُ الزائدِ ورُبَّ باقٍ على ما كانَ عليهِ قبلَ دخولِها.

ومجرورُ حروفِ الاستثناءِ كالمستثنى بإلاَّ على ما سيجيء.

ومجرورُ لولا ولَعلَّ مبتدأٌ وما بعدهُ خبرُهُ، نحو: لَولاكَ لهلَكَ زيدٌ، ولعلَّ زيدٍ قائمٌ.

ومجرورُ ما عَدا هذهِ السبعةَ منصوبُ المحلِّ على أَنَّهُ مفعولٌ فيهِ لمتعلقهِ إنْ كانَ الجارُ في أَو ما بمعناهُ، نحوَ: صلّيتُ في المسجدِ وبالمسجدِ.

من الفعل وشبهه ومعناه، فلا توصل ذلك الشيء إلى ما يليها، بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه إليه، وفائدة الزائد إما التأكيد وتحسين اللفظ، أو غير ذلك .

(**فمجرور الزائد ورُبَّ باق على ما كان عليه قبل دخولها**) من كونه فاعلاً أو خبراً؛ نحو : زيد بقائم.

(**ومجرور حروف الاستثناء**) وهي حاشا، وخلا، وعدا (**كالمستثنى بـ إلا على ما سيجيء**) في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو محلاً؛نحو:جاء من القوم خلا زيداً.

(**ومجرور لولا ولعل مبتدأ، أو ما بعده خبره**) خبر المبتدأ (**نحو: لولاك لهلك زيد ، ولعل زيد قائم**).

(**ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على أنه مفعول فيه لمتعلقه**) المتعلق ما عدا هذه .

(**إن كان الجار في، أو ما بمعناه**) كالباء (**نحو : صليت في المسجد أو بالمسجد**)، هذا على رأي ابن الحاجب، وتبعه المصنف، وأما على رأي الجمهور فكل ما دخله حرف جر يتعلق بشيء، وليس مرفوعاً على أنه نائب الفاعل؛ نحو: مر زيد، فهو مفعول به غير صحيح، سواء كان الجار أو اللام أو غيرها [1].

---

(١) انظر: فتح الأسرار: محمد بن محمد بن أحمد (٩٦).

أو مفعولٌ لهُ إن كانَ الجارُ لاماً أو بمعناهُ، نحو: ضربتُ زيداً للتَّأديبِ، وكَيمهَ عصيتَ، أَو مفعولٌ به غيرُ صريحٍ إِنْ كانَ الجار ما عَداهما، نحو: مَررتُ بزيدٍ.

وَقَدْ يسندُ المتعلقُ إِلى الجارِ والمَجرورِ فَيكونُ مرفوعَ المحلِّ على أَنَّهُ نائبُ الفاعِلِ، نحو: مُرَّ بزيدٍ.

(**أو مفعول له** [1]) لمتعلقه (**إن كان الجارُّ لاماً**) للتعليل (**أو ما بمعناه**) بمعنى اللام كـكيمه (**نحو: ضربتُ زيداً للتأديب، وكيمه عصيت؟**).

(**أو مفعول به**[2] **غير صريح إن كان الجار ما عداهما**) اللام وما بمعناه .

(**نحو مررتُ بزيد**) فإذا فإن الباء في بزيد متعلق بمررت لأنه ليس بزائد، وزيد مجرور به لفظاً ، وحل المجرور منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح لمررت؛ لأن الباء ليس بمعنى في، ولا بمعنى اللام .

(**وقد يسند المتعلق إلى الجار والمجرور فيكون**) الجار والمجرور (**مرفوع المحل**) تسمية الكل باسم الجزء، تسامحاً أو تجوزاً ، أو الضمير راجع إلى المجرور فقط لقربه، فحينئذ لا تسامح ولا تجوز فيه (**على أنه نائب الفاعل**[3]؛ **نحو : مر بزيد**) ورمى عن القوس، وضرب للتأديب، وذهب في يوم الجمعة .

---

(١) المفعول له: هو مصدر قلبي (أي صادر من القلب، ويتصل بالمشاعر والأحاسيس النفسية) منصوب، يؤتى به ليبين سبب حدوث الفعل، مثل: الشفقة، الخوف، الاحترام، العزَّة، التأديب.

(٢) المفعول به: اسم منصوب يدل على مَن وقع عليه فعل الفاعل، مثل: بَرَى خالد القلمَ.

(٣) نائب الفاعل : هو الاسم المرفوع الذي يحل محل الفاعل بعد حذفه، والذي ينوب عن الفاعل أربعة أشياء؛ هي : الأول : المفعول به، الثاني : الجار والمجرور، الثالث : الظرف، الرابع: المصدر، بشرط أن يكون مخصصاً، أي موصوفاً. ومثال الأول : بيع المحصول، ومثال الثاني: جُلِسَ في الحديقة، ومثال الثالث: سُهِرَت ليلةٌ، ومثال الرابع: سيرَ سيرٌ سريعٌ.

ويجوزُ تقديمُ ما عَدا هذا على متعلَّقِهِ، نحو: بزيدٍ مررتُ.

وَقَدْ يُحذفُ المتعلَّقُ فإن كانَ المحذوفُ فِعلاً عامّاً متضمِّناً في الجارِ والمجرورِ يسمَّيان ظَرفاً مستقِرّاً .....

(**ويجوز تقديم ما**) الجار والمجرور (**عدا هذا**) أي ما كان نائب الفاعل (**على متعلقة ، نحو : بزيد مررت**) يعني يجوز تقديم كل جار ومجرور مما ذكر من كونه مفعولاً فيه ومفعولاً له ومفعولاً به غير صريح على متعلقة، إلا جاراً ومجروراً يكون نائب فاعل، فإنه لا يجوز تقديمه، فلا يقال : بزيد مرّ لأنه كالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله، فكذا نائبه.

(**وقد يحذف المتعلق**) لفظ قد للتقليل، والغرض من إتيانه بيان قلة مدخوله بالنسبة إلى صغره. (**فإن كان المتعلق المحذوف فعلاً**) أي لفظاً دالاً على الحدث فيعمها (**عاماً**) لكل فعل كالكون والوجود، والحصول والثبوت، والاستقرار والوقوع ، يقال: كان الأكل والضرب وغير ذلك.

(**متضمناً في الجار والمجرور**) ملحوظاً ومفهوماً معناه منهما عرفاً (**ويسميان**) الجار والمجرور في الاصطلاح (**ظرفاً**[1] **مستقرّاً**[2]) ظرفاً استقر فيه معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره ومتعلقة المحذوف .

---

(١) الظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان أو المكان، ثم تسامحوا فأطلقوه على الجار والمجرور أيضاً.
والظرف في اللغة: هو الوعاء ، وقد سمي الزمان والمكان ظرفاً تشبيهاً لهما بالوعاء .
وظرف الزمان : اسم يدل على زمان وقوع الفعل، و هو على نوعين : الظرف المبهم ، والظرف المحدد أو المختص .
وظرف المكان : اسم يدل على مكان وقوع الفعل ، وهو على فرعين أيضاً : الظرف المبهم : أي ظرف المكان المبهم، والظرف المحدود أو المختص : أي ظرف المكان المحدود أو المختص .

(٢) إن الظرف المستقر مشروط بشرطين: أحدهما : أن يكون المتعلق محذوفاً، ثانياً : أن يكون فعلاً عاماً، فإذا فقد أحد الشرطين لم يكن مستقراً، بل يكون لغواً .

نحو: زيدٌ في الدارِ؛ أي حَصَلَ، وإنْ لمْ يكنْ كذلكَ أو لمْ يحذفْ متعلقهُ يسمّيان ظَرفاً لغواً، نحو: زيدٌ في الدارِ أيْ أَكَلَ، ومررتُ بزيدٍ.

وقدْ يحذفُ الجارُ وهوَ على نوعينِ: قِياسيٌّ وسَماعيٌّ.

فالقياسيُّ في ثلاثة مَواضِعَ: الأوَّلُ المفعول فيهِ فإن حذفَ في مِنهُ قياسٌ إن كانَ ظرفَ زمانٍ مبهماً كانَ أو محدوداً، .....

(**نحو : زيد في الدار؛ أي حصل**) أو حاصل (**وإن لم يكن**) المتعلق المحذوف كائناً (**كذلك**) أي إن لم يكن المحذوف عامّاً متضمناً فيهما (**أولم يحذف متعلقه**) أي الجار ولو عاماً (**يسميان ظرفاً لغواً**) الجار والمجرور فضلة مستغنى عنه أبداً في الكلام (**نحو : زيد في الدار، أي أكل**) مثال لما لم يكن المتعلق المحذوف فعلاً عامّاً (**ومررت بزيد**) ووجد زيد في الدار، وهو معطوف على المثال الأول ، ومثال لما لم يحذف متعلقه، سواء كان فعلاً عامّاً أو خاصّاً.

ولما فرغ المصنف من مسائل المتعلق حذفاً وإثباتاً شرع في مسائل الجار، فقال: (**وقد يحذف الجار**) والأكثر أن يذكر، (**وهو على نوعين**) حذف الجار على نوعين؛ النوع الأول: حذف (**قياسي**) منسوب إلى القياس، وهو مضبوط بضابط كلي، بحيث إذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج إلى السماع بخصوصه ، مثل ظرف زمان يجوز فيه حذف "في" يعرف منه حذفه؛ من نحو: سرت يوم الجمعة ، وصمت شهراً، والنوع الثاني: حذف (**سماعي**) لا ينضبط بضابط كلي، بل يحتاج في كل جزئي إلى السماع .

(**فالقياسي**) من الحذف (**في ثلاثة مواضع**) الموضع (**الأول: المفعول فيه**[1]، **فإن حذف**) لفظ (**في منه**) في المفعول فيه (**قياس إن كان**) المفعول فيه (**ظرف زمان مبهماً كان أو محدوداً**) سواء كان ظرف الزمان مبهماً : ما لا يتعين له مقدار مخصوص، نكرة

---

(١) المفعول فيه : المقصود من الصيغة : وهو أنّ الأفعال تحدثُ أو تحصلُ ، أو تُفعَل في ظرفي الزمان والمكان.

نحو: سرتُ حيناً وصمتُ شهراً، أو ظرفَ مكانٍ مبهماً؛ وهو ما ثبتَ لهُ اسمٌ بسبب أمرٍ غير داخلٍ في مسمّاهُ كالجهات السّتِ، وَهي: أَمامٌ، وقدامٌ، وخلفٌ، وعينٌ، ويسارٌ، وشمالٌ، وفوقٌ، وتحتٌ.

وكعندَ، .....

كان أو معرفة، كحين والحين، أو محدوداً "مختصاً": ما يتعين له مقدار مخصوص، نكرة كان أو معرفة ليوم وليل، واليوم والليل.

(**نحو: سرت حيناً**) مثال لظرف الزمان المبهم؛ لأن الحين يطلق على زمان ليس له ابتداء أو انتهاء ، وليس له يوم أو ساعة محدودة، وقوله (**وصمت شهراً**) مثال لظرف الزمان المحدود؛ لأن الشهر له ابتداء وانتهاء، وأيام معدودة يطلق على مجموعها شهر واحد ، وكذلك اليوم، فإن له ابتداء وانتهاء معتبر، وهو طلوع الشمس وغروبها .

(**أو ظرف مكان مبهماً** [1]:**وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسمّاه**) بل هو خارج عن مسمّى ذلك الاسم،فهو مبهم ليس جزء منه،بل خارج عنه[2] (**كالجهات الست؛ وهي : أمام، وقدام، وخلف، ويمين، ويسار، وشمال، وفوق، وتحت**) كجلست أمامه، فإن تسمية المكان أماماً مثلاً بوقوعه إزاء وجه الإنسان أو غيره، وإذا حول إلى جانب آخر زال عنه اسم الأمام، والوجه غير داخل في ذلك المكان، وقس عليه غيره .

(**وكعند**) نحو جلست عندك، فإن تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب أو ما في حمايته، كداره ومملكته، وأعاد الجار ليتعين العطف على الجهات، ولا يتوهم العطف على أمام، فإنه ليس بصحيح، إذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست، وليس كذلك.

---

(١) الحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما (الزمان المبهم والمكان المبهم) في صفة الإبهام.

(٢) من النجاة من فسره بالنكرة، ورد عليه بأنه غير مانع للدخول ، وغير جامع ، وقسم فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية، ويخرج منه المقادير الممسوحة.

انظر: حاشية الخضام على الفوائد الضيائية (١٢٨-١٢٩)، ومنافع الأخيار على النتائج: مصطفى بن محمد بن إبراهيم (١٠٨).

ولدي، ووسْطٍ بسكون السّين، وبينَ، وإذا، وحذاءَ، وتلقاءَ، وكالمقاديرِ المسموحةِ، نحو: فرسخٍ، وميلٍ، وبريدٍ، إلا جانباً وجهةً ووجهاً، وخارِجَ الدارِ، وداخلِ الدارِ، وجوفَ البيتِ، ووسَطاً بفتحِ السينِ، .....

(**ولدي**) بمعنى عند، وهو عطف على عند مختص بالحضور ، يقال: جلست لدى زيد، أي عند حضوره.

(**وَوَسْطٍ بسكون السين**) مجرور لفظاً عطف على القريب "ولدى"، أو على البعيد "عند"، وهي بمعنى بين : وهو كل موضوع يصح فيه بين فهو وسْط بالسكون، تقول : جلست وسط القوم، كما تقول: بين القوم (**وبين وإزاء وحذاء وتلقاء**) والثلاثة الأخيرة بمعنى الجهة، وتطبيقها ظاهر .

(**وكالمقادير المسوحة**) المقادير: جمع مقدار ، وهو القدر؛ وقدر الشيء مبلغه، ثم أطلق على ما يدل على ذلك القدر، والمقادير هي ظرف المكان المبهم التي ثبت لها اسم بعد المساحة، وهو أيضاً مبهم لأنه يصدق عليها تعريف المبهم.

(**نحو فرسخ، وميل، وبريد** [1]) فإن كلاً من هذه الثلاثة مقادير مخصوصة، يعرف بالمساحة التي هي أمر غير داخل فيه ، فهي ظروف مكان مبهم ، يعني بحذف "في" قياساً منها .

(**إلا جانباً**) استثناء من ظرف المكان المبهم، ولا يجوز حذف لفظ "في" منها ، وكذلك (**وجهةً، ووجهاً، وخارج الدار**) معطوفة على إلا جانباً (**وداخل الدار، وجوف البيت، ووسَطاً بفتح السين**) مثل إلا جانباً، لا يجوز حذف "في" منها.

---

(١) الفرسخ : يطلق على المكان الممسوح باثني عشر ألف خطوة.
الميـــل : يطلق على ثلث الفرسخ، وهو أربعة آلاف خطوة.
البريـــد : يطلق على اثنى عشر ميلاً، وهو ثمانية وأربعين خطوة.

وكلَّ اسمِ مكانٍ لا يكون بمعنى الاستقرارِ، نحو: المقتَلِ والمضربِ.

وَكذا إن كانَ بمعناهُ ولمْ يكن متعلقُهُ بمعناهُ، نحو: مقامٍ ومكانٍ فإن هذه المستثنياتِ لا يجوزُ حذفُ في منها، لا يقالُ: أكلتُ جانب الدار، ومضربَ زيدٍ أو مقامَهُ، بَلْ في جانبِ الدارِ أو في مضربِ زيدٍ أو في مقامِهِ.

وأَمّا إنْ كانَ عامِلُ القسمِ الأخيرِ بمعنى الاستقرارِ يجوزُ حذفُ في، نحو: قمتُ مقامَهُ، وقَعدتُ مكانَهُ.

وكذلك (**كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار**) لا يكون مشتقاً من حدث بمعنى الاستقرار ، أي لم يحذف في كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار (**نحو : المقتل والمضرب**) مثال لاسم المكان الذي لم يكن بمعنى الاستقرار؛ لأن المقتل والمضرب كلاهما اسم مكان من القتل والضرب، وهما لا يدومان ولا يستقران (**وكذا إن كان بمعناه**) بمعنى الاستقرار (**ولم يكن متعلقه**) عامل اسم المكان ملتبساً (**بمعناه**) بمعنى الاستقرار (**نحو : مقامٍ ومكانٍ**).

(**فإن هذه المستثنيات لا يجوز حذف "في" منها**) من هذه المستثنيات (**لا يقال : أكلت جانب الدار، أو مَضْربَ زيدٍ أو مقامه، بل في جانب الدار، أو في مضرب زيدٍ، أو في مقامه**) حكم اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار؛ إما أن لا يكون عامله بمعنى الاستقرار أو يكون ، أما إن لم يكن عامله بمعنى الاستقرار - كما مر- فلا يجوز حذف "في" منه .

(**وأما إن كان عامل القسم الأخير**) وهو اسم المكان الذي يكون (**بمعنى الاستقرار بمعنى الاستقرار يجوز حذف "في"**) لوضوح ظرفيته له مع دلالته على القرار، فيكون مشعراً بكونه ظرفاً للحدث الذي فيه، فلا حاجة إلى تنصيص الظرفية، فيستغنى حينئذٍ من ذكر لفظ "في" (**نحو : قمت مقامه، وقعدت مكانه**).

وإنْ كانَ ظرفَ مكانٍ محدوداً: وهوَ ما ثبتَ له اسمٌ بسببِ أَمرٍ داخلٍ في مسمّاهُ، نحو: دارٍ؛ فلا يجوز حَذفُ في فلا يقالُ: صلّيتُ داراً، بَلْ في دارٍ. إلا ممّا بَعدَ دَخَلَ ونَزَلَ وسَكَنَ، نحو: دَخلتُ الدّارَ، ونزلتُ الخَانَ، وسَكَنتُ البَلَدَ.

والثّاني: المفعولُ لَهُ إذا كانَ فعلاً لفاعلِ الفِعل المعلّلِ ومُقَارناً لهُ في الوجودِ، نحو: ضربتُ زيداً تأديباً لَهُ.

(**وإن كان**) المفعول فيه (**ظرف مكان محدوداً : وهو ما ثبت له اسم بسبب أمرٍ داخل في مسمّاه**) غير خارج عنه (**نحو : داراً**) وبيت وبلد فإنها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء داخلة فيها، كالدار في البلد، والبيت في الدار، والجدار والسقف في الدار (**فلا يجوز حذف في منه**) من جميع الظرف المكان المحدود (**فلا يقال صليت داراً؛ بل**) يقال: (**في الدار**)، (**إلا**) استثناء من قوله، فلا يجوز حذف "في" من مكان محدود (**مما**) من مكان محدود وقع (**بعدَ دخلَ ، ونزلَ ، وسكنَ**) وفروعها؛ كادخل وانزل واسكن وغيرها، فيجوز حذف "في" لكمال مشابهة المفعول به (**نحو : دخلت الدارَ، ونزلت الخان ، وسكنت البلد**).

(**و**) الموضع (**الثاني**) من المواضع الثلاثة التي يحذف فيها حرف الجر قياسياً (**المفعول له** [1]) فإن اللام تحذف منه قياساً، ولكن ليس هذا على الإطلاق، بل عند وجود شروط ثلاثة؛ هي : الأول:(**إذا كان فعلاً**)، والثاني: كونه حدثاً (**لفاعل الفعل المعلل به**) اتحد فاعلهما : أي اتحد فاعل ذلك الفعل، وفاعل عامله، والثالث: كون زمان المفعول له (**مقارناً له**) لزمان الفعل المعلل (**في الوجود**) بأن يتحد زمان وجودهما (**نحو : ضربت زيداً تأديباً له**) يقاعاً للأدب، فاعل الضرب والتأديب هو المتكلم ، وزمانها واحد والضرب وسيلة للتأديب كالنصيحة .

---

(١) المفعول له: هو مصدر قلبي (أي صادر من القلب، ويتصل بالمشاعر والأحاسيس النفسية) منصوب، يؤتى به ليبين سبب حدوث الفعل، مثل: الشفقة، الخوف، الاحترام، العزَّة، التأديب.

بخلافِ: أكرمتُكَ لإكرامِكَ، وجئتكَ اليومَ لوعدي أمسِ. وفي هذين الموضعينِ إذا حُذِفَ الجارُ يُنصبُ المجرورُ إِن لم يكنْ نائبَ الفاعِلِ، ويرفعُ إنْ كانَ نائباً بالاتفاق.

والثَّالثُ: أَنْ وإنَّ فالجارُ يحذفُ منهما قياساً، نحو: قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢﴾ [عبس:١-٢] أي لإن جاءَهُ.

والسَّماعيُّ فيما عدا هَذهِ الثلاثةَ .....

(**بخلاف أكرمتك لأكرمك**) لعدم الاتحاد في الفاعل ،(**وجئتك اليوم لوعدي أمس**) لعدم المقارنة في الوجد؛ أي لعدم اتحاد الزمان (**وفي هذين الموضعين**) المفعول فيه والمفعول له المذكورين (**إذا حذف الجار ينتصب المجرور**) على أنه مفعول فيه أو مفعول له، لأنهما كانا منصوبي المحل لعمل الجار في لفظه، فلما حذف الجار أظهر النصب الذي في المحل، وهذا النصب يعم اللفظي وغيره .

(**إن لم يكن**) المجرور (**نائب الفاعل**) فإنه ينتصب لفظاً (**ويرفع**) المجرور (**إن كان نائبه**) نائب الفاعل (**بالاتفاق**) باتفاق النحاة .

(**والثالث**) من المواضيع الثالثة التي يحذف منها الجار قياساً :

(**أَنْ، وأَنَّ**) الأُولى بالسكون، والثانية بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما (**فالجار يحذف منهما قياساً**) لتخفيف الثقل (**نحو قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢﴾** [عبس:١-٢] **أي لأن جاءه**) ونحو : إياك أن تضيع وقتك، أي من أن تضيع وقتك.

(**و**) الحذف (**السَّماعي فيما** [1]) في موضع (**عدا هذه الثلاثة**) المفعول فيه،

---

(١) قد يحذف الجار، وهو على نوعين: قياسي (قد مر ذكره)، وسماعي، فبعد أن بين المصنف المواضع التي يحذف فيها الجار قياساً أراد أن بين المواضيع التي يحذف منها الجار سماعاً.

مما سمعَ من العربِ فيحفظُ ولا يقاسُ عليهِ.

ثمَّ القياسُ بعدَ الحذفِ في غير الأولين أنْ تُوصلَ متعلقهُ إلى المجرورِ فَتُظْهِرَ الإعرابَ المحليَّ وهو النصبُ على المفعوليةِ أَو الرفعُ على النائبيّةِ وتسمّى حَذفاً وإيصالاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف:١٥٥] أي مِنْ قومِهِ، ونحو قولهم: مالٌ مشتركٌ، وظرفٌ مُستقرٌّ أي مشتركٌ فيه ومستقرٌّ فيهِ.

وقدْ يبقى مجروراً على الشذوذِ، نحو: اللهِ لأَفْعَلَنَّ: أي واللهِ.

والمفعول له، وأَنْ وأَنَّ، حال كونه (**مما سمع من العرب، فيحفظ ولا يقاس عليه**) على ما سمع من العرب، ولا يجوز أن يقاس عليه غيره.

(**ثم القياس**) القاعدة الكلية (**بعد الحذف**) حذف الجار، سواء كان حذفه قياساً كما في المواضع الثلاثة، أو سماعيّاً كما في عداها (**في غير الأولين**) المفعول فيه والمفعول له (**إن توصل متعلقه**) الجار (**إلى المجرور، فتظهر الإعراب المحلي**) فيه لزوال كونه مدخول الجار، وهو المانع من الوصول والظهور؛ أي إيصال المتعلق وإظهار الإعراب (**وهو النصب على المفعولية**) كونه مفعولاً (**أو على النائبية**) كونه نائب الفاعل (**وتسمى حذفاً وإيصالاً**) لوجودهما فيه (**نحو قوله تعالى :﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾** [الأعراف:١٥٥] **أي من قومه**) وهو مثال النصب على المفعولية، (**ونحو قولهم: مال مشترك، وظرف مستقر، أي مشترك فيه ومستقر فيه**) مثال الرفع على النائبية؛ حيث حذف الجار ورفع المجرور، وأنيب مناب الفاعل واستتر .

(**وقد يبقى**) المجرور بعد حذف الجار بلا عوض (**مجروراً على الشذوذ**)، وإن كان الكثير الموافق للقياس النصب أو الرفع (**نحو: اللهِ**) بالجر (**لأفعلن، أي والله**)

ولا يجوزُ تَعلّقُ الجارينِ بمعنىً واحدٍ بدونِ العطفِ بفعلٍ واحدٍ، فلا يُقالُ: مَررتُ بزيدٍ بعمروٍ، ولا ضربتُ يومُ الجمعةِ يومَ السبتِ، بخلافِ ضربتُ يومَ الجمعةِ أمامَ المسجدِ، وأكلتُ من ثمرهِ من تفاحِهِ.

فحذف حرف الجر الذي هو حرف القسم، وأبقى لفظة الجلالة الله مجروراً، وقرينة الحذف والمحذوف هو جواب القسم، ثم إن بقاءه مجرور مختص بـ باب القسم، لكنهم اختلفوا فيه : فالبصريين قالوا إنه مختص بلفظ الجلالة دون سائر أسماء الله تعالى، والكوفيون يقيسون سائر أسماء الله تعالى على الجلالة، ويجوزون ذلك فيه [1].

(**ولا يجوز تعلق الجارين**) ملفوظين أو محذوفين حال كونهما ملتبسين (**بمعنى واحد بدون العطف**) والأبدال والتأكيد، إذ بالتبعية يحصل نوع مغاير (**بفعل واحد**) متعلق بالتعلق، يعني لا يجوز تعلق الجارين اللذين معناهما واحد بفعل واحد، من غير أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر.

(**فلا يقال: مررت بزيد بعمرو**) لأنه غير صحيح، ولا يوجد بكلام الفصحاء بخلاف نحو : مررت بزيد وبعمرو ، نظرت إلى الفلك إلى قمره .

(**ولا**) يقال: (**ضربت يوم الجمعة يوم السبت**) بل يقال: ويوم السبت.

(**بخلاف ضربت يوم الجمعة أمام المسجد ، وأكلت من ثمره من تفاحة**) فإن الجارين في كل منهما وأن كانا بمعنى واحد إلا أنهما لم يتعلقا بفعل واحد، بل الأول بالمطلق، أي تعلق به حين إطلاقه، والثاني بعد ما قيد بالأول، فكان المعنى وقع الأكل المبتدئ من الثمر من التفاح.

---

(١) وقال البعض : لا يحذف من أدوات القسم إلا الباء لأصالته.
انظر : فتح الأسرار شرح كتاب الإظهار (١٢٩).

والعامِلُ في اسمينِ على قسمينِ أيضاً: قسمٌ منصوبُهُ قبلَ مرفوعهِ وقسمٌ على العكس.

القسمُ الأوَّلُ ثمانيةُ أحرفٍ: ستَّةٌ منها تُسمّى المشبهةِ بالفعلِ لكونها على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً .....

(**والعامل في اسمين** [1]) عطف على قوله "والعامل في اسم واحد"، والفاعل اللفظي السماعي الذي يعمل في اسمين الذين هما المبتدأ وخبر حقيقة أو حكماً (**على قسمين أيضاً**) كالعامل في الاسم (**قسم منصوبة قبل مرفوعه**) رتبة (**وقسم على العكس**) مرفوعه قبل منصوبه.

(**القسم الأول ثمانية أحرف**) إن لفظ الحرف مفرد وجد فيه جمع قلّة وجمع كثرة، وكل لفظ وجد فيه هذان الجمعان، فجمع قلة مستعمل في ثلاثة إلى العشرة دون ما فوقها على الحقيقة، وجمع كثرة مستعمل فيما فوقها على الحقيقة، وفي هذه الصورة قد يستعمل كل منها للآخر [2]، فاللايق أن يقول: أحرف لئلا يعدل عن الحقيقة، وقد أحسن المصنف رحمه الله في ذلك.

(**ستة منها تسمى حروفاً**) الأحسن والأنسب الأحرف؛ لكن المصنف أراد التنبيه على أن لهذا أيضاً وجهاً باعتبار أن لهذه الحروف مفهوماً كليّاً، وهو ما شبه الفعل وعمل عمله الفرعي، وله أفراد ذهنية كثيرة (**مشبهة**) لفظاً (**بالفعل**) الماضي (**لكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً**) لكونها منقسمة إلى الثلاثي: كأن، وليت، وأن ، والرباعي كـ: لعل، وكان، والخماسي كـ: لكن .

---

(١) ولم يكتف بأن يقول: وفي اسمين بالعطف على في اسم واحد؛ لبعد المعطوف، فقال: والعامل في الاسمين.

(٢) إذا لم توجد قرينة.

وفتحِ أواخرِها ووجودِ معنى الفعلِ في كلٍّ مِنها.

إنَّ وأَنَّ للتحقيق، وكأنَّ للتشبيهِ، ولكنَّ للاستدراكِ، ولَيتَ للتمنِّي، ولعلَّ للترجِّي .....

(**ولفتح**) معطوف على لكونها أي مشبهة أيضاً لوجه آخر وهو الفتح (**أواخرها**) كما أن أواخر الماضي بنيت على الفتح كذلك أواخر هذه الحروف بنيت على الفتح (**ووجود معنى الفعل في كل منها**) في كل واحد من هذه الحروف، هذا مشابها بالفعل في المعنى، والأول لفظاً.

ومعنى الفعل هو الحدث مثل التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، ولملازمتها الأسماء بالمتعدي خاصة في دخولها على الاسمين، ولذا عملت عمله [1].

(**إنَّ، وأنَّ**) هما (**للتحقيق**) لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير (**وكأنّ للتشبيه**) لإفادة وإنشاء مشابهة اسمه بخبره .

(**ولكن للاستدراك**) الرابع لفظ لكن الموضوع للاستدراك : لدفع توهم نشأ من الكلام السابق، أي المتقدم.

(**وليت للتمني**) لطلب ما لا طمع فيه ، أو طلب ما فيه عسر سواء كان عدم طمعه لكونه مستحيلاً، أو لعدم رجائه لانعدام الأسباب .

(**ولعل للترجي**[2]) والسادس لفظ لعل الموضوع لانتظار شيء لا وثوق

---

(١) قدم منصوبها على مرفوعها، وهو عمل فرعي.

(٢) الفرق بين التمني والترجي : أن التمني يجوز أن يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه، والترجي لا يستعمل إلا فيما يمكن وقوعه، إذ المحال لا يرجى.

ولا يتقدمُ معمولُها عليها ولَها صدرُ الكلامِ غير أَنَّ فلا تقعُ في الصدرِ أصلاً وتلحقُهَا ما فتُلغى، .....

بحصوله مرجو؛ نحو: لعلك تعطينا ، أو مخوف؛ نحو : لعله يموت الساعة [1].

(**ولا يتقدم معمولها عليها**) لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الحروف الستة من اسمها وخبرها عليها.

(**ولها**) ووجب للحروف المشبهة بالفعل (**صدر الكلام**) يجب أن تقع في صدر الكلام الذي دخلت عليه، فلا يتقدم معمول من معمولاتها عليه؛ لأنه لو تقدمت عليها بطلت صدراتها التي هي المقصود منها (**غير أنَّ**) المفتوحة مستثنى من الحروف الستة التي لها الصدارة في الكلام (**فلا تقع**) تفصيل للاستثناء، وفاعله المستقر تحته راجع إلى أنَّ ، فلا تقع أنَّ (**في الصدر**) في ابتداء الكلام (**أصلاً**) قطعاً (**وتلحقها ما**) تلحق أواخرها هذه الحروف الستة ما الكافة والمانعة (**فتلغى**) عن العمل ، أي فيبطل عمل هذه الحروف .

---

(١) قلت : اضطربت أقوال أئمة اللغة في لعل الواقعة في القرآن الكريم لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله من الله سبحانه، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

واعلم أن لعل الواردة في القرآن في حقه سبحانه وتعالى كالجزم بها، وإنما تطلق عليه سبحانه وتعالى كما في قولك :(لعل الله تعالى يرحمني) إظهاراً للوقار، وكذلك هو الجزم في وعد الله تعالى ووعيده وأنه حق، تنبيهاً على أنه يجب أن يكون المكلف على الطمع والإشفاق؛ لأنه أبعد عن الاتكال والإهمال، أضف إلى ذلك أن أوضاع اللغة العربية مبنية على خصائص الخلق، ولهذا ورد في القرآن الكريم ما هو على العادة فيما بينهم لأنه خطاب لهم.

وعليه فإذا أوقعت كلمة "لعل" في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين ، فهي للإطماع في محل التحقيق ، أي في الأمر المحقق للإطماع الموثوق بحصولها، فهي محل التحقيق للتحقيق .

انظر : الحاشية الجديدة على شرح عصام على الفريدة للقلبوي (٢/ ٥١٩-٥٢٠)، وحاشية منافع الأخيار على النتائج : مصطفى بن محمد بن إبراهيم (١٢٢).

وتدخلُ حينئذٍ على الأفعالِ، نحو: إنما ضَرَبَ زيدٌ، فإنَّ لا تُغيرُ معنى الجملةِ، وأَنَّ مع جملتها في حكمِ المصدرِ ومن ثَمَّة وجبَ الكسرُ في موضعِ الجُمَلِ، والفتحُ في موضعِ المفردِ فكسرَتْ في الابتداءِ، نحو: إِنَّ زيداً قائمٌ.

وفي جوابِ القسمِ، نحو: واللهِ إِنَّ زيداً قائمٌ.

(**وتدخل حينئذ**) فيجوز دخولها حين الإلغاء (**على الأفعال**) ولا تختص بالأسماء؛ لأنها لما لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحاً للعمومية، وهذا في غير ليت، وأما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال : ليتما قام زيد [1].

(**نحو : إنّما ضربَ زيدٌ ، فإنَّ لا تغير معنى الجملة**) لا تجعلها في حكم المفرد، بل تؤكده (**وأنَّ**) المفتوحة (**مع جملتها**) اسمها وخبرها (**في حكم المصدر**) تغير معنى الجملة وتجعلها كالمصدر (**من ثمة**) من أجل كون إنَّ المكسورة لا تغير معنى الجملة، والمفتوحة تغيره (**وجب الكسر**) وجب كسر الهمزة (**في موضع الجمل**) جمع جملة (**والفتح في موضع المفرد**) في موضع يقع فيه المفرد (**فكسرت**) الهمزة في عشرة مواضع؛ هي :

١- (**في الابتداء**): أي في حال كونها في ابتداء الكلام؛ نحو : إنَّ زيداً قائمٌ.

٢- (**وفي جواب القسم**): وهو جملة مستقلة عند الجمهور، سواء دخلت اللام في خبرها؛ نحو : والله إن زيداً لقائم، أو لم تدخل (**نحو: والله إن زيداً قائمٌ**) [2].

---

(١) إلا عند ابن أبي الربيع وطاهر القزويني. كذا ذكره ابن هشام في مغني اللبيب.
انظر : مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي (١/ ٢٨٨).

(٢) خلافاً للكوفيين والمبرد الذين قالوا : إن أدخلت اللام في جوابه يجوز فيه الفتح بناءً على أنه مأول بالمفرد. انظر نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٤٢).

وفي الصِّلَةِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[القصص:٧٦].

وفي الخبرِ عن اسمِ عينٍ، نحو: زيدٌ إنّهُ قائمٌ.

وفي جملةٍ دخلَتْ على خبرها لامُ الابتداءِ، نحو: علمتُ إنَّ زيداً لقائِمٌ، وَبعدَ القولِ العريِّ عن الظنِّ، نحو: قُلْ إنَّ ٱللهَ تعالى واحِدٌ.

وبعدَ حتّى الابتدائيةِ نحو: أتقولُ ذلك حتّى إنَّ زيداً يقولُهُ.

٣- (وفي الصلةِ): كسرت أيضاً حال كونها دالة على الجملة التي هي صلة لاسم الموصول؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة (نحو: قوله تعالى ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[القصص:٧٦]).

٤- (وفي الخبر عن اسم عين): عن اسم مدلوله ذات علماً، وهو ما يقوم بذاته (نحو: زيداً إنه قائمٌ).

٥- (وفي جملة دخلت على خبرها): وتكسر الهمزة في جملة دخلت على خبر إن (لام الابتداء) لأنها -كما مر- لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة لا المفتوحة (نحو: علمتُ إنَّ زيداً القائمٌ).

٦- (وبعد القول): وكسرت الهمزة أيضاً إذا وقعت بعد القول وما يشتق منه (العريّ) على وزن فعيل، صفة للقول، أي بعد القول العاري والخالي (عن الظنّ) الغير دال على معنى الظنِّ (نحو: قُل إنَّ الله تعالى واحدٌ).

٧- (وبعد حتى الابتدائية): التي يبتدأ بها الكلام (نحو: أتقول ذلك حتى إنَّ زيداً يقوله).

وبعدَ حروفِ التصديقِ، نحو: نَعمْ إنَّ زيداً قائمٌ.

وبعدَ حروفِ الافتتاحِ، نحو: ألا إنَّ زيداً قائمٌ.

وبعدَ واوِ الحالِ، نحو: قوله تعالى:﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال:٥].

وفتحتْ فاعلةً، نحو: بلغني أَنَّكَ قائمٌ.

ومفعولةً، نحو: علمتُ أَنَّ زيداً قائمٌ.

ومبتدأةً، نحو: عندي أَنَّك قائمٌ.

٨- (**وبعد حروف التصديق**): مثل: نعم، وبلى، وغيرها (**نحو: نعم، إنَّ زيداً قائمٌ**).

٩- (**وبعد حروف الافتتاح**): حروف يبدأ بها الكلام؛ وهي: ألا، وأما ، (**نحو: ألا إنَّ زيداً قائمٌ**).

١٠- (**وبعد واو الحال**): لأنها لا تدخل إلا على جملة (**نحو قوله تعالى :﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾**[الأنفال:٥]).

(**وفتحت**) الهمزة في مادة الألف والنون في عشرة مواضع، الأولى مفتوحة حال كونه في جملة واقعة :

١) (**فاعلةً**) بالنصب على أنها حال من نائب الفاعل المستقر في فتحت (**نحو: بلغني أَنَّك قائمٌ**).

٢) (**ومفعولة**) والثانية مفتوحة حالَ كونها في جملة واقعه مفعوله (**نحو :علمت أَنَّ زيداً قائم**).

٣) (**ومبتدأةً**) حال كون تلك المادة مع جملتها مبتدأه (**نحو: عندي أَنَّك قائمٌ**).

ومضافاً إليها، نحو: اجلسْ حيث أَنَّ زيداً جالسٌ.

وبعدَ لَوْ لأَنَّهُ فاعل، نحو: لو أَنَّكَ قائمٌ لكانَ كذا؛ أي: لو ثبتَ قيامكَ.

وبعدَ لولا لأَنَّهُ مبتدأ، نحو: لولا أَنَّكَ ذاهبٌ لكانَ كذا؛ أي: لولا ذهابكَ موجودٌ.

وبعدَ ما المصدريَّةِ التوقيتية لأَنَّهُ فاعلٌ لاختصاصِ ما المصدريَّةِ بالفعلِ،

---

٤) (**ومضافاً إليها**) الرابعة مفتوحة في جملة واقعة مضافاً إليها (**نحو: اجلس حيث أَنَّ زيداً جالسٌ**).

٥) (**وبعد لو**) حال كونها واقعة بعد لو (**لأنه فاعل**) الاسم الذي تقع بعده فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده (**نحو : لو أنّك قائم لكان كذا، أي لوثبت قيامك**).

٦) (**وبعد لولا**) والسادسة مفتوحة حال كونها في جملة واقعة بعد لولا الامتناعية (**لأنه**) بعد لولا (**مبتدأ**) لا فاعل، خبر محذوف وجوباً، وقيل: غير محتاج إلى الخبر لتضمنه المسند والمسند إليه (**نحو: لولا أَنَّك ذاهب لكان كذا، أي لولا ذهابك موجودٌ**).

٧) (**وبعد ما المصدرية**[1] **التوقيتية**) ما المصدرية إما زمانية تدل على الزمان، وإما أن تكون مصدرية لا غير ، والمراد هنا المنسوبة إلى التوقيت بدلالتها على الوقت[2] (**لأنه**) ما بعد ما المصدرية (**فاعل لاختصاص ما الصدرية بالفعل**) سواء كانت ما

---

(١) ما المصدرية حرف غير محتاج إلى عائد عند سيبويه، وأما عند الأخفش وابن السّراج فإنها اسم يحتاج إلى عائد، وأما عند أبي البقاء فإنها على كلا التقديرين لا يعود شيئاً من صلتها.
انظر : شرح قواعد الإعراب (٦٤)، الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٧١-٢٧٢)، حاشية الدسوقي على المغني (١/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٢) فالمصدرية أعم من التوقيتية.

نحو: اجلسْ ما أَنَّ زيداً قائمٌ؛ أي ما ثبتَ أَنَّ زيداً قائمٌ بمعنى مُدَّةِ ثبوتِ قيامِ زيدٍ.

وبعدَ حروفِ الجرِّ، نحو: عجبتُ من أَنَّكَ قائمٌ.

وبعدَ حتى العاطفةِ للمفردِ، نحو: عرفتُ أمورَكَ حتى أَنَّكَ صالحٌ.

وبعدَ مُذْ ومُنْذُ، نحو: ما رأيتهُ مُذْ أَنَّك قائمٌ.

وحيثُ جازَ التقديرانِ .....

وقتية أو لا فهي مقصورة على الفعل ولا توجد في غيره لفظاً أو تقديراً[1] (**نحو: اجلس ما أنَّ زيداً قائم، أي ما يثبت أن زيداً قائمٌ، بمعنى مدة ثبوت قيام زيدٍ**).

٨) (**وبعد حروف الجر**) حال كونها واقعة بعد حروف الجر، لكونها مستلزمة لما بعدها اسماً مفرداً (**نحو: عجبت من أَنَّك قائمٌ**).

٩) (**وبعد حتى العاطفة**) التاسعة مفتوحة حال كونها في جملة واقعة بعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد[2] (**نحو: عرفت أمورك حتى أَنَّك صالحٌ**) عرفت أمورك حتى صلاحك.

١٠) (**وبعد مُذْ ومُنذُ**) العاشرة مفتوحة حال كونها في جملة واقعة بعد مُذ ومنذُ الاسمين لدخول الحرفين في حروف الجر (**نحو: ما رأيته مذ أَنَّك قائم**) وكذا مُنذُ أَنَّك قائم، أي جميع مدة عدم رؤيتي له قيامك، أي مدة قيامك .

(وحيث جاز التقديران) جاز تقدير مادة الألف والنون مع اسمها وخبرها جملة، وتقديرها مفرداً حكماً، والمراد بالجواز: ما يجامع ترجيح أحد الطرفين؛ لأن الخلو عن

---

(١) عند سيبويه، وتعم الاسم عند غيره، وإن كان وقوعها قليلاً، وتخصيص المصنف بالفعل للإشارة إلى ندرته. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/ ٢٩٦- ٢٩٧)، شرح مغني الجابردي لمحمد الميلاني (١٠٥)، الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٧١-٢٧٢).

(٢) وهذا قيد تحقيقي لبيان الواقع، لا احترازي.

جازَ الأمرانِ كالتي وقعتْ بعدَ فاءِ الجزاءِ، نحو: من يكرمني فإنّي أكرمهُ؛ فإن كسرتَ فالمعنى فأنا أكرمهُ، وإن فتحت فالمعنى فإكرامي إياه ثابتٌ.

وتخففُ المكسورةُ فيلزمُ اللاَّمُ في خبرها.....

الحذف أرجح (**جاز الأمران**) جاز الكسر والفتح في أن ، فالكسر على تقدير جعل إن مع اسمها وخبرها جملة ، والفتح على تقدير جعلها معها مفرداً (**كالتي**) كمادة الألف والنون التي (**وقعت بعد فاء الجزاءِ**) أو إذا المفاجأة (**نحو : من يكرمني فإني أكرمهُ**) أو إذا أني أكرمهُ (**فإن كسرتَ فالمعنى : فأنا أكرمهُ**) فتبقى الجملة بلا تغيير لأن الهمزة المكسورة لا تغير المعنى (**وإن فتحت فالمعنى : فإكرامي إياه ثابتٌ**) فالمعنى فثابت إكرامي إياه ، وقد وجب تقديم الخبر لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة، لذا لا يجوز حذفه .

(**وتخفف المكسورة**) بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد (**فيلزم**) يلزم اللام حين الإلغاء؛ لأن اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين النافية، ولا التباس حين الإعمال[1] (**اللام**) لام الابتداء[2] عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفي، كما في زيد لن يقوم، واقتضاء المقام الإثبات ، كقول الشاعر عند المدح[3]:

وأن مالك كانت كرامَ المعادن [4].

وتمتنع عند عدم وجود القرينة (**في خبرها**) خبر إن المكسورة المخففة لفظاً أو معنى، ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينها.

---

(١) عند سيبويه وسائر النحاة ، وعند ابن الحاجب مطلقاً، أي حين الإلغاء والإعمال؛ لأن الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي، وأما في اللفظي فللاطراد.

انظر : نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (٤٥)، حل المعاقد شرح القواعد (٦٣)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/ ٤٠-٤١)، شرح مغني الجابردي للميلاني (٩٤).

(٢) التي تفيد تأكيد مضمون الجملة الاسمية.

(٣) عند مدح القبيلة المالكيّة.

(٤) أول البيت : أنا ابن آباه الضيم من آل مالك.

ويجوزُ إلغاؤُها ودخولُها على فعلٍ من أفعالِ المبتدأ.....

(**ويجوز إلغاؤها**) جواز إبطال وإلغاء عمل إن المكسورة عند التخفيف، يعني إن المكسورة يجب إعمالها عند عدم التخفيف، ويجوز إعمالها [1] وإلغاؤها عند التخفيف، ولكن الغالب هو إبطال عمل إن المكسورة المخففة لفوات بعض المشابهة بين الاسم والخبر.

(**و**) ويجوز (**دخولها على فعل من أفعال المبتدأ**) والخبر ، فيجوز دخول إن المكسورة المخففة على بعض الأفعال، وهي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر دون سواها[2]؛ كالأفعال الناقصة[3]، وأفعال المقاربة[4]، وأفعال القلوب[5]، كما جاز دخولها على المبتدأ والخبر .

---

(١) على ما هو الأصل .

(٢) خلافاً للكوفيين الذين يجوزون دخولها على كل فعل.

(٣) وهي الأفعال التي يكون آخرها حرف علة.

(٤) **أفعال المقاربة** : هي أفعال تدل على قرب وقوع الخبر، وتعمل عمل كان؛ فتدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ وهي : كاد ، أوشك ، كَرَب.

انظر: شرح المغني للميلاني (٨٣)، المغني للجابردي (٢٦)، الفوائد الضيائية لملا جامي (٢٧٦)، امتحان الأذكياء للبركوي (١٤٧)، حاشية العصام على الفوائد (٣٣٥-٣٣٩).

(٥) أفعال القلوب : وهي أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

قال البركوني في امتحان الأذكياء :" أفعال القلوب: أي أفعال اصطلاحية دالة على أفعال القلوب".

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- أفعال الظن، أو الرجحان، وهي: ظنَّ ، حسب ، زعم ، حَجَا ، عدَّ، هَبْ ، خال.

٢- أفعال اليقين، وهي : رأي القلبية، جد ، علم ، ألفى، درس ، تعلَّم ، جعل.

٣- أفعال التحويل، وهي : صيّر، جعل، اتَّخَذ ، تَخِذ، ترك ، ردّ .

انظر : امتحان الأذكياء للبركوي (١٤٢)، المغني للجابردي (٢٥)، شرح المغني للميلاني (٨٠)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٣٢٣-٣٢٧).

obeikandl.com

نحـو: قولـه تعـالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقـرة:١٤٣]،﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[الشعراء:١٨٦].

وتخففُ المفتوحةُ فتعملُ في ضميرِ شأنٍ مقدَّرٍ ويلزمُ أن يكونَ قبلها فعلٌ من أفعالِ التحقيقِ، نحو: عَلمتُ أَنْ زيداً قائمٌ.

(نحـو قولـه تعـالى :﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقـرة:١٤٣]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[الشعراء:١٨٦]) الآيـة مثـال لـدخول إن المكسورة المخففة على فعل من الأفعال الناقصة، وهو كان وألغي عملها ، ولما خفت إنْ لزم اللام في خبرها، والآية الثانية مثال لدخول إن المكسورة المخففة على فعل من أفعال القلوب، وهو ظنَّ ، فلما خففت إن ألغي عملها ولزم اللام في خبرها .

(**وتخفَّف**) أن (**المفتوحةُ فتعمل في ضمير شأن مقدر**) وجوباً يراد به مضمون الجملة الكائنة بعده؛ لأنها أكثر مشابهة من المكسورة العاملة، ولم يوجد عملها في الاسم الظاهر، فقدر في مقدر وجوباً لئلا يلزم ترجيح الأضعف، وهو إنْ المكسورة المخففة.

(**ويلـزم**) حينئـذٍ (**أن يكـون قبلهـا**) أن المفتوحـة المفخـة (**فعـل مـن أفعـال التحقيق**) وأفعـال التحقيـق : هـي الأفعـال التـي تـدل عـلى حـدث فيـه معنـى التحقيـق والثبت، كالعلم والتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك ، أو فيها معنى التحقيق، وحكمه كـالظن؛ لأن الطـرف الـراجح فيهـا هـو التحقيـق، فأخـذ حكم أفعال التحقيق ، والمعنى أن أوجد فعل قبـل أنْ المفتوحـة المخففـة يجب أن يكـون ذلك الفعل من أفعال التحقيق (**نحو : عملـت أنْ زيـدٌ قـائمٌ**) مثال لما خفف وأعمل ضمير الشأن المقدر، ووجد قبلها فعل من أفعال التحقيق، وهو علمت.

وَتدخلُ على الفعلِ مطلقاً ويلزمها مع الفعلِ المتصرفِ غير الشرطِ والدعاءِ حرفُ النفي، نحو: علمتُ أَنْ لا يَقومُ.

أو السين، نحو: قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل:٢٠].

أو سوفَ أو قدْ، نحو: علمتُ أَنْ قَدْ يقومُ، ولو كان غيرَ منصرف.

أو شرطاً أو دعاءً لا يحتاجُ إلى أحدِ هذهِ الحروفِ .....

(وتدخل) ويجوز دخول أن المفتوحة المخففة (على الفعل مطلقاً) غير مقيد بكون من أفعال المبتدأ أولاً شرطاً أو دعاءً أو غيرهما، كما يجوز دخولها على الاسم .

(ويلزمها مع الفعل المتصرف) ويلزم أنْ المخففة المفتوحة حال كونها مع الفعل الذي له مصدر، كنصر، وضرب، وعلم (غير الشرط والدعاء) الفعل المتصرف الذي لا يكون في أوله حرف الشرط، ودعاء الذي يدل على النفع أو الضرر (حرف النفي) بعدها، وحروف النفي ستة؛ هي : لا ، لم ، لما ، ما ، لن ، أن (نحو : علمتُ أَنْ لا تقومُ).

(أو السين) الذي يجيء منه المضارع والأمر والنهي (نحو قوله تعالى :﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]).

(أو) وجود (سوف أو قد ، نحو : علمتُ أَنْ يقومُ) (ولو كان) الفعل الذي دخلت عليه أن المخففة المفتوحة (غير متصرف) فعلاً ليس له مصدر؛ نحو: عسى، وكاد .

(أو شرطاً، أو دعاءً لا يحتاج إلى أحد هذه الحروف) لا يجوز ولا يقع الاحتياج لعدم الالتباس حينئذٍ بالناصبة؛ لأنها مع مدخولها في حكم المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف، والشرط والدعاء لا يأولان بالمصدر .

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾[سبأ:١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور:٩].

وتخفَّفُ كأَنَّ فتلغى على الأفصحِ، نحو: كَأَنْ ثدياهُ حُقانِ.

وتخفَّفُ لكنَّ فيجبُ إلغاؤُها، نحو: ما جاءني زيدٌ ولكنْ عمروٌ حاضرٌ.

(نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٥]) مثال غير المتصرف (وقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾[سبأ:١٤]) مثال الشرط (وقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[النور:٩]) مثال الدعاء.

(وتخفف كأن) تخفف كلمة كأن بحذف النون الثانية المفتوحة، فتبقى النون الأول الساكنة (فتلغى) إذا خففت يلزم إلغاؤها، أي إبطال عملها (على الأفصح) على الاستعمال الأفصح (نحو) قول الشاعر: (كان ثدياهُ حُقّان)[1].

(وتخفف لكنَّ فيجب إلغاؤها[2]) إذا خففت يجب إبطال عملها، وذلك لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر، ولمشابهتها بـ لكن العاطفة لفظاً ومعنى، فأجريت مجراها (نحو: ما جاءني زيد، ولكن عمر حاضر).

---

(١) ثديا صدر المعشوق كالحقتين، والأصل حقتان، حذفت تاء التأنيث لضرورة الشعر.
وصدر البيت: وصدر مشرق النحر (على ما في الرضى).
أو: ووجه مشرق النحر (على ما في شرح التسهيل).
أو: ونحر مشرق اللون (على ما في شرح لب الألباب).

(٢) انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٤٨).
قال ابن هشام في مغني اللبيب: " لكن مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، خلافاً للأخفش ويونس". انظر: مغني اللبيب (١/ ٢٩٣).

ويجوزُ حذف دخولُها على الفعلِ، نحو: كانَ قامَ زيدٌ، وما قامَ زيدٌ ولكن قَعَدَ.

والسابعُ إلاَّ في المستثنى المنقطعِ: وهوَ الذي لم يخرجْ عن متعدِّدٍ لكونها بمعنى لكنَّ فيقدرُ لهُ الخبرُ، نحو: جاءني القومُ إلا حماراً. أي لكنَّ حماراً لم يجيء.

والثامنُ .....

(**ويجوز حينئذٍ دخولها**) المخففين كان ، ولكن (**على الفعل، نحو : كانَ قامَ زيدٌ، وما قامَ زيدٌ ولكن قعدَ**).

(**والسابع**) الحرف العامل السابع من الحروف الثمانية التي تعمل في الاسمين مقدماً منصوبة على مرفوعة (**إلا**) الكائن (**في المستثنى المنقطع**) لأن إلا في المتصل ليس بعامل على الصحيح، بل العامل فيه الفعل، أو شبهه، أو معناه على رأي البصريين [1].

والمستثنى المنقطع (**وهو الذي لم يخرج عن متعددٍ**) الذي لم يخرج من المستثنى (**لكونها**) إلا (**بمعنى لكن، فيقدر له**) لفظ (**الخبر**) في غالب الاستعمال

(**نحو : جاني القوم إلا حماراً، أي لكن حماراً لم يجيء**)، فعملت إلا عمل لكن باتفاق المتأخرين .

(**والثامن**) الحرف العامل الثامن من الحروف الثمانية التي تعمل في الاسمين التي

---

(١) وقال المبرد والزجاج: العامل فيه إلا لقيام معنى الاستثناء به.
انظر: فتح الأسرار (١٤٧)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (١٥٤-١٥٥).

لا لنفي الجنسِ وشرطُ عملهِ أَنْ يكونَ اسمُه نكرةً مضافةً أو مشبهةً بها غيرَ مفصولةٍ عنها، نحو: لا غلامَ رجلٍ جالسٌ عندنا.

والقسم الثَّاني: حرفان ما، ولا المشبهتان بليسَ في كونهما للنفي والدخولِ .....

تنصب الاسم وترفع الخبر (**لا لنفي الجنس** [1]) لنفي الحكم عن الجنس، وإضافة النفي إلى الجنس لأدنى ملابسة بين الحكم المنفي والجنس المنفي عنه.

(**وشرط عمله**) شرط عمل لا (**أن يكون اسمه نكره**) حتى يكون جنساً، ولامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية (**مضافة أو مشبهة بها**) بالنكرة المضافة (**غير مفصولة عنها**) عن لا؛ لأنها لو كانت مفصولة لا تقوى للعمل لضعفها (**نحو : لا غلامَ رجلٍ جالسٌ عندنا**).

(**والقسم الثاني**) عطف على القسم الأول، فالقسم الثاني من قسمي العامل من الاسمين: هو ما كان مرفوعه قبل منصوبه، وهو على عكس الأول، يرفع الاسم وينصب الخبر (**حرفان**) هما : (**ما، ولا المشبهتان بـ ليس، في كونهما للنفي، والدخول**

---

(١) الجنس عبارة عن لفظ يتناول كثيراً، ويتم ماهيته بفرد من هذا الكثير كالجسم.

والجنس عند النحويين والفقهاء : هو اللفظ العام، فكل لفظ عم شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف.

وعند غيرهم لا يكون جنساً حتى يختلف النوع، نحو الحيوان فإنه جنس الإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس ما تحته نوع.

والفرق بين لا لنفي الجنس وبين لا بمعنى ليس: أن الأولى لنفي الجنس والماهية، والثانية لنفي واحد من الجنس.

حاشية النتائج، ورقة ٣٨/ ب (٧٧)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٩٢-٩٣)، شرح مغني الجابردي للميلاني (٩٩)، حواشي الفوائد الضيائية لملا جامي (١٨٥).

على المبتدأِ والخبرِ، وشرطُ عملهما أَنْ لا يفصلَ بينهُمَا وبين اسمهما بِأَنْ ولا بخبرِهما ولا بغيرِهما، وأَنْ لا ينتقضَ النفي بإلاَّ، وشرطَ في لا معهما كونُ اسمها نكرةً .....

على المبتدأ والخبر [1]) لكن مشابهة ما أكثر؛ لأنها لنفي الحال كليس، بخلاف لا؛ فإنها للنفي المطلق أو لنفي الاستقبال.

(**وشرطُ عملها**) ما ، ولا (**أن لا يفصل بينهما وبين اسمها بإنّ**) بين اسم كل من ما ولا، بأن يليه أن الزائدة عند البصريين ، وأن النافية المؤكدة عند الكوفيين ، وتسمى أن العازلة [2] (**ولا بغيرهما**) أن وخبرهما كمعمول الخبر، بحيث يتقدم هذا المعمول على الاسم، فلا يجوز ما عمراً زيدٌ ضارباً، بخلاف ما إذا كان ظرفاً كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٧].

واشترط الفصل لأنهما عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل.

(**وأنْ لا ينتقض النفي**) نفي خبر لا (**بإلا**) فإنه إذا انتقض نفيها بإلا ونحوه يبطل عملها (**وشرط في لا معها**) مع عدم الفصل وعدم الانتقاض (**كون اسمها نكرة**)

---

(١) قلت : هناك حرفان يعملان عمل ليس في كونهما للنفي، وتدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول وتنصب الخبر، وهما: لاتَ - إنْ .

والشروط الواجب توفرها في لات لتعمل عمل ليس؛ هي:

١- أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان، قيل، حين، ساعة ، أوان .

٢- ألا يجتمع اسمها وخبرها، فلا بد من حذف أحدهما، والأغلب أن يحذف الاسم ، نحو: ندم البغاةُ ولات ساعة مندمِ.

والشروط الواجب توفرها في إنْ لتعمل عمل ليس؛ هي:

١- ألا يتقدم خبرها على اسمها .

٢- ألا ينتقض نفيها بإلا ، نحو : إنْ الخيرُ ضائعاً.

(٢) وقد جاء عمل ما مع أنْ على سبيل الشذوذ، وجعل المبرد جواز عملها قياساً.

انظر: فتح الأسرار لمحمد بن أحمد (١٨٠).

نحو: ما زيدٌ قائماً ولا رجلٌ حاضراً، وإنْ لمْ يوجد أحدُ الشروطِ لم يعملا، نحو: إنْ زيدٌ قائمٌ، وما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلا قائمٌ.

ولا يتقدمُ معمولُها عليها.

والعاملُ في الفعلِ المضارعِ على نوعينِ: ناصبٌ، وجازمٌ.

فالناصبُ أربعةُ أحرفٍ:

اسم لا نكرة، وهو شرط في عمل لا مع الشرطين المذكورين، وهما: عدم الفصل، وعدم الانتقاض ، والأصل في لا كونها لنفي الجنس، وقد اشترط فيها كون اسمها نكرة فهنا أولى (**نحو: ما زيدٌ قائماً، ولا رجلٌ حاضراً**).

(**وإن لم يوجد أحدُ الشروط**) المذكورة من : ١- عدم الفصل . ٢- عدم الانتقاض. ٣- وكون اسم لا نكرة .

فإذا فصل أو انتقض النفي أو كان اسم لا معرفة (**لم يعملا**) ما ، ولا (**نحو : ما أنْ زيدٌ قائمٌ ، وما قائمٌ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا قائمٌ**) فالمثال الأول لما يفصل بينهما بأنْ ، والثاني لما يفصل بينهما بخبرهما ، والثالث لما ينتفض النفي بإلا (**ولا يتقدم معمولُها عليها**) على ما ولا، لما مر من أنهما عاملان ضعيفان .

(**والعامل**) من العامل اللفظي السماعي، الكائن (**في الفعل المضارع على نوعين**): الأول (**ناصب**) الفعل المضارع، والثاني: (**جازم**) الفعل المضارع.

(**فالناصب أربعة أحرف** [1]) بالاستقراء:

---

(١) ينصب الفعل المضارع بطريقتين:

الأولى : بالحروف الظاهرة؛ وهي: أنْ ، لن ، كي ، إذَنْ.

الثانية : بـ (أنْ) المضمرة بعد هذه الحروف: لام التعليل، حتى ، الفاء السببية ، أو ، واو المعيّة.

أَنْ للمصدريّةِ، ولَنْ لنفي المؤكدِ في الاستقبال، وكي للسّببيَّةِ، وإذنْ للشَّرطِ والجزاءِ .....

١- (**أن المصدرية** [١]) احتراز عن الزائدة؛ فإنها لا تعمل[٢]، وعن المفسّرة .

٢- (**ولن لنفي المؤكد في الاستقبال** [٣]) لنفي مضمون الفعل مع تأكيده مستعملاً في زمان الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف:٨٠][٤].

٣- (**وكي السببية** [٥]) سبباً لتحقق ما بعدها،أو لإفادة سببية ما قبلها لما بعدها.

٤- (**إذنْ للشرط والجزاء**) لإفادة كون الجملة الأولى شرطاً، والثانية جزاءً، وهي حرف جزاء وجواب[٦].

---

(١) وهي التي تنصب المضارع من غير شروط المصدرية : أي تؤوّل هي والفعل المضارع بمصدر، نحو : أريد أن أدرس ، أحب أن تقعد.

(٢) خلافاً للأخفش. انظر نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٥٠).

(٣) لن : وهي التي تنصب المضارع من غير شروط ، وهي لنفي زمان المستقبل لا للنفي المؤبد، خلافاً للمعتزلة.

(٤) حتى في الآية للانتهاء، وهو يناقض التأبيد الذي زعمه المعتزلة .

(٥) كي : تنصب الفعل المضارع بشرط أن تكون مصدرية: أي تؤوّل هي والفعل المضارع بعدها بمصدر، وفي هذه الحالة يغلب أن تسبقها لام التعليل، فإن لم تسبقها فهي مقدرة، نحو : جئت لكي أتعلم ، جئت كي أتعلم (مقدرة).
وتعمل كي كذلك إذا جاء بعدها حرف مصدري؛ مثل: ما، نحو: إنما وجدَ الفتى كيما يعملُ ويساعدُ.

(٦) إذن له حكمان :
الحكم الأول : أن تنصب الفعل المضارع إذا توفرت له هذه الشروط:
أن يكون له صدر الكلام، أي في صدر الجملة .
أن يكون الفعل المضارع بعده دالًّا على الاستقبال، غير محدد الزمن .
ألا يفصل بينه وبين الفعل المضارع فاصل سوى القسم، نحو: سأدرسُ إذنْ والله تفلح.
الحكم الثاني : أن تعرب إذنْ حرف جواب، ويرفع المضارع بعدها عندما ينعدم واحدٌ من الشروط السابقة ، نحو : زيدٌ إذنْ يكرمُك (لم تنصب إذن المضارع لأنها جاءت في وسط الكلام).

وشرطُ عملهِ أنْ يكونَ فعلُهُ مستقبلاً غيرَ معتمدٍ على ما قبلهِ وأنْ أُرِيْدَ بهِ الحالُ أو اعتمدَ على ما قبلهِ لَمْ تعملْ، نحو: إذنْ أظُنَّكَ كاذباً لمنْ قالَ قلتُ هذا القول. ونحو: أَنَا إذنْ أكرمُكَ لمنْ قالَ جئتكَ.

ويجوز إضمارُ أَنْ خاصةً فينصبُ المضارعُ بهِ .....

(**وشرط عمله**) وجوباً أو جوازاً (**أن يكون فعله**) المدخول عليه (**مستقبلاً**) غير محدد الزمن، يدل على زمان الاستقبال لا الحال (**غير معتمد على ما قبله**) غير متعلق فعله بما قبله، بأن يكون خبراً عن مبتدأ، أو جواباً لقسم، إذ شرط ليسلم عن المعارض.

(**وإن أريد به الحال أو اعتمد على ما قبله**) بأن يكون خبراً أو جواباً لقسم أو شرطاً قبله (**لم تعمل**).

(**نحو: إذنْ أظنَّكَ كاذباً؟ لمن قال: قلت هذا القول**) لم تعمل لأن المراد بالظن هو الظن الواقع في الحال لا في الاستقبال، فهو مثال أريد به الحال.

(**ونحو: أنا إذنْ أكرمُكَ**) بالرفع (**لمن قال: جئتك**) وهو مثال لما اعتمد فعله على ما قبله، وهو يمنع عملها.

(**ويجوز إضمار أنْ**) حال كونها (**خاصة**) مخصوصة من بين النواصب بجواز الإضمار (**فينصب المضارع به**) بأن المضمرة، بشرط أن يكون بعد الفاء السببية، وبشرط أن يكون قبلها الأمر[1]، أو النهي[2]،أو حرف التخصيص[3]، أو العرض[4]،

---

(١) فعل الأمر المبني على السكون.

(٢) وهو المضارع المسبوق بلا الناهية الجازمة .

(٣) حروف التخصيص هي : هلاّ ، ألاّ ، لَوْمَا ، لولا ، ألا.

(٤) حروف العرض هي : ألا ، أمَا ، لَو.

نحو: زرني فأكرمَكَ.

والجازم خمسَ عشَرةَ كلمةً: أربعةٌ منها حروفٌ تجزمُ فعلاً واحداً، وهي: لَمْ، ولَمّا لنفي الماضي، .....

أو التمني[1]، أو الاستفهام[2].

(نحو : زرني فأكرمَكَ).

(والجازم) العامل اللفظي السماعي الذي يعمل في المضارع عمل الجزم (**خمسَ عشرةَ كلمةً: أربعة منها حروف تجزم فعلاً واحداً؛ وهي : لم**[3] **ولمّا**[4]) وهما (**لنفي الماضي**) بعد قلبهما المضارع إليه، لكن الثانية لاستغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم.

---

(١) حروف التمني هي: ليتَ ، لو ، هل .

(٢) حروف الاستفهام هي : أ ، هل .

(٣) لم : حرف جزم ، ونفي ، وقلب ، أي أنها تجزم المضارع، وتقلب زمنه من الحاضر إلى الماضي، وتنفي حدوثه، فجملة : (لم يعمل) أي: ما عمل في الماضي.

(٤) لمّا : حرف جزم، ونفي، تنفي حدوث الفعل المضارع في الماضي مع استمرار هذا النفي إلى زمن التكلم، وتوقّع حدوثه في المستقبل.

فإذا قلت: لمّا يحضر زيدٌ بعدُ،أي ما حضر إلى الآن، ولكن يتوقع حضوره.

وتفارق لمّا لم في خمسة أمور؛ وهي:

- أن لمّا لا يقترن بأداة الشرط، لا يقال: إن لمّا تقم.

- أن منفي لمّا مستمر النفي إلى الحال، ومنفي لم يحتمل الاتصال ، ولهذا جاز: لم يكن ثم كان، ولم يجز: لمّا يكن ثم كان.

- أن منفي لمّا لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لم ، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز: لمّا يكن.

- أن منفي لمّا متوقع ثبوته، عكس منفي لم .

- أن منفي لمّا جائز الحذف، بعكس منفي لم .

انظر : حاشية على نتائج الأفكار، ورقة (٤٢/ ب).

ولامُ الأَمرِ، ولاءُ النَّهي للطلبِ.

وأَحدَ عشرَ منها تجزمُ فعلينِ إِنْ كانا مُضارِعينِ، تسمى كلمَ المجازاتِ، وهي: إِنْ للشرط والجزاء، وحَيثما، وأَينَ، وأَنّى للمكانِ، وإِذْ ما، وإذا ما، .....

و (**لام الأمر** [1]) احتراز عن لام الجر والابتداء، وهي تدخل على الفعل المضارع، سواء أكان للغائب أم المخاطب أم للمتكلم معلوماً كان أو مبنيًّا للمجهول

(**ولا النهي للطلب**) الناهية: وهي كذلك للطلب؛ أي لطلب الفعل وتركه استعلاءً أو خضوعاً أو استواءً، فيدخل لام الدعاء والالتماس.

(**وأحدَ عشرَ منها**) من تلك الخمس عشر (**تجزمُ فعلين إنْ كانا مضارعين ، تسمى كلم المجازات**) كلم تقتضي الجزاء (**وهي**):

١- (**إنْ للشرط والجزاء** [2]) تكون المجملة الأولى شرطاً، والثانية جزاءً [3].

٢- (**وحيثما**) لا تجزم إلا مع ما ، وهي كافة عن الإضافة[4].

٣- (**وأين**) تجزم بها وبدونها، وهي ليست كافة، بل مزيدة[5].

٤- (**وأنّى**) وكل هذه الثلاثة (**للمكان**)[6].

٥- (**وإذ ما**) لا تجزم إلا مع ما، وهي كافة عن طلب الإضافة[7].

---

(١) لام الأمر : وهي التي كفعل الأمر ، وطلب القيام بعمل، أي تجعل المضارع بمعنى الأمر؛ نحو : لِتكتب الوظيفةَ ، أي اكتب. وهذه اللام (لام الأمر) تكون مكسورة، إلا أنه يجوز تسكينها إذا وقعت بعد الفاء، أو الواو؛ ومثال ذلك : فلْتكتب، ولْتسافر .

(٢) حرف شرط جازم، وكثيراً ما تقع ما الزائدة بعده ، وفي هذه الحالة تدغم بها فتصير الكلمة: إمّا .

(٣) مثال ذلك : إن تشاهد حليماً فعظِّمْهُ .

(٤) مثال ذلك : حيثما يسر القائدُ يتبعه الجندي.

(٥) مثال ذلك : أينَ يحلل ذوا المروءة يُكرَم .

(٦) مثال ذلك : أنّي تذهب أصحبْكَ .

(٧) مثال ذلك : إذا ما عمرو حضرَ فأكرمْه .

وإذا ما، ومتى للزمانِ، ومهما، وما، ومَنْ، وأيٌّ.

ويجوز إِضمارُ أَنْ خاصَّةً فتجزمُ المضارعُ بها، نحو: زرني أكرمْكَ.

٦- (**وإذا ما**) لا تجزم بدون ما إلا على قلة القلة[١].

٧- (**ومتى للزمان**) كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة[٢][٣].

٨- (**ومهما**) بمعنى ما [٤].

٩- (**وما**)[٥].

١٠- (**ومن**) في ذوي العلم [٦].

١١- (**وأيٌّ**) مع ما وبدونها لما مر، وهي موضوعة للشيء المبهم، وتختلف عن أخواتها من أسماء الشرط في أنها غير مبنية، بل تعرب إعراباً [٧].

(**ويجوز إضمارُ أنْ خاصّة**) لأصالتها في هذا النوع وكثرة استعمالها ، ولا يجوز إضمار غيرها من هذا الكلم، كما أنَّ أن المصدرية أصل لباب النواصب (**فينجزم المضارع بها**) بأن المضمرة بعد الأمر [٨] لفظاً بدون الفاء (**نحو: زرني أكرمْكَ**).

---

(١) مثال ذلك : إذا ما زيد جاء فأكرمْه .

(٢) مثال ذلك : متى تعملْ تثْبْ بنفسك .

(٣) وتأتي متى على أوجه؛ هي: ١- اسم استفهام، كقوله تعالى:﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٤]. ٢- اسم شرط، كقوله: متى أضع العمامة تعرفوني. ٣- حرف بمعنى من، كقوله: أخرجه متى كمه، أي من كمه. ٤- حرف بمعنى في، كقوله : وضعت متى كمه. أي في كمه.

(٤) مثال ذلك : مهما تخف الشيبَ يظهر.

(٥) مثال ذلك : ما تقرأ تستفدْ منه.

(٦) مثال ذلك : منْ يغتربْ يحسبْ العدوّ صديقاً.

(٧) مثال ذلك : أي يومٍ تسافرْ أسافرْ.

(٨) بعد الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو العرض، أو التمني.

obeikandl.com

والعامِلُ القياسيُّ ما يمكن أنْ يُذكَرَ في عملهِ قاعدةٌ كليّةٌ موضوعها غير محصورٍ ولا يضرّهُ كونُ صيغتهِ سماعيّةً، نحو: كُلُّ صفةٍ مشبَّهةٍ ترفعُ الفاعِلَ؛ وهو تسعةٌ:

الأوَّل: الفعلُ فكلُّ فعلٍ .....

(**والعامل القياسي**) القسم الثاني من العامل اللفظي: وهو العامل الذي لا يتوقف إعماله على السمع، بل هو (**ما يمكن أن يذكر في**) بيان (**عمله قاعدة كلية**) والقاعدة الكلية : هي قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، أي حكم كلي منطبق على كل جزئي منه (**موضوعها**) أفراد مبتدئها وأفراد فاعلها (**غير محصورة**) تلك الأفراد غير محصورة في عدد، بخلاف السماعيّ (**ولا يضره**) كونه قياسيّاً اختصاصه ببعض الأحكام، مثل (**كون صيغته سماعية**) جواب لسؤال مقدر، كأنه قيل: كيف كان هذا النوع من العوامل قياساً مع أن بعضاً من أفراده يتوقف إثبات صيغته على السماع، كصيغ الصفة المشبهة، واسم الفعل، وكعدم تصرف صيغته، كما في المدح والذم، وفعل التعجب، وعسى وليس وغيرها؟ فأجاب عنه: بأنه لا يضر هذا التوقف كونه قياساً؛ لأن التوقف على السماع إنما هو في إثبات صيغ بعض أنواعه ، والمراد هنا بعدم توقفه على السماع توقف أحكام جزئياته في إعمالها بعد إثبات الصيغة الموضوعة بهيئتها لذلك المعنى (**نحو: كل صفة مشبهة ترفع الفعل**) فإن إفراد موضوعها وإن كانت محصورة بحسب الصيغة، لكنها غير محصورة بحسب المادة، بخلاف السماعي فإن أفراده محصورة بحسب المادة .

(**وهو**) العامل القياسي (**تسعة**):

النوع (**الأول: الفعل**) مطلقاً (**فكل فعل**) متصرف وغير متصرف، تام أو ناقص، لازم أو متعدٍّ، معلوم أو مجهول، فعل قلب أو لا، ماضٍ أو مضارع أو أمر، فعل تعجب

يرفعُ وينصبُ معمولاتٍ كثيرةً.

ويجوزُ تقديمُ منصوبهِ عليهِ، وهوَ على نوعينِ: لازمٌ، ومتعدٍّ.

فاللازمُ: ما يتمُّ فهمهُ بغيرِ ما وقعَ عليهِ الفعلُ، نحو: قَعَدَ زيدٌ.

ولا ينصبُ المفعولَ بهِ .....

أو غيره (**يرفع**) فاعلاً أو اسماً (**وينصب معمولاتٍ**) جمع معمول، وهو منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، أي ينصب مفاعيل أو غيرها كالخبر والحال والتمييز والمستثنى وغيرها (**ويجوز تقديم منصوبه عليه**) معمول منصوب الفعل لقوته في العمل، وما يجيء من عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه.

(**وهو على نوعين**) الفعل على نوعين؛ هما: اللازم، وهو (**ما يتم فهمه** [1] **بغير ما وقع عليه الفعل** [2]) يتم فهم مدلوله من غير مدلول المفعول به ، وقدم النوع الأول اللازم على النوع الثاني المتعدي لكون مفهوم اللازم وجوديّاً، ولقلة بحثه بالنسبة إلى المعتدي (**نحو: قعدَ زيدٌ**) فهم منه أن القعود ثابت لزيد في الزمان الماضي، والحدث الذي هو القعود قائم به لا يحتاج إلى شيء في إثبات القعود.

(**ولا ينصبُ**) الفعل اللازم (**المفعول به**) احترز عن المفعول المطلق، مثل : قعد زيدٌ قعوداً . نحو قوله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ [الأعراف:١٧٧]، وساء غلام الرجل زيد (**وحبذا**) من حب كظرف لازم بمعنى صار حبيباً الكائنة (**للمدح**).

---

(١) إن المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى شيءٌ واحد، وإنما الاختلاف بالاعتبار، فالشيء من حيث إنه يدل عليه اللفظ مدلول، ومن حيث أنه يفهم من اللفظ مفهوم، ومن حيث يقصد باللفظ معنى، ومن حيث أنه وضع اللفظ له مسمى. حاشية الإظهار ، ورقة (١٠/ ب)، حاشية نتائج الأفكار (٥٦).

(٢) أو هو الفعل الذي لا يتطلب مفعولاً به، أي يقتصر على الفاعل ولا يتعداه إلى المفعول به، ولهذا يسمَّى: لازماً، أو قاصراً، لأن عمله يلزم الرفع في الفاعل فقط.

بغيرِ حرفْ الجرِّ، فمنهُ أفعالُ المدحِ والذمِّ، وهي نِعْمَ للمدحِ، وبِئْسَ للذمِّ.

وشرطُهما أَنْ يكونَ الفاعلُ معرَّفاً باللامِ أو مضافاً إليهِ، أو مضمراً مميزاً بنكرةٍ، ويذكرُ بعدَ ذلكَ المخصوصُ مطابقاً للفاعِلِ .

(**وفاعله**) فاعل حب (**ذا**) وهو من أسماء الإشارة مرفوع محلًّا على أنه فاعل (**لا يتغير**) ذا أو الفاعل أو حبذا عما هو عليه، فلا يتغير بالإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث؛ وذلك لكون المخصوص واحداً منها، بل هو مفرد مذكر دائماً لجريه مجرى الأمثال ، فلا يقال : حبذان الزيدان ، ولا حب أولاء الزيدون ، ولا حبتا هند؛ بل حبذا في الكل.

(و) يذكر (**بعده**) أي بعد حبذا (**المخصوص**) غالباً أو دائماً (**وإعرابه**) مخصوص حبذا (**كإعراب مخصوص نعم**) مرفوع مبتدأ لا على الخبرية [1].

(**بغير حرف الجر**) والنصب بحرف الجر يعم اللازم والمتعدي، ولا يخص بواحد منها (**فمنه**) من الفعل اللازم (**أفعال**) موضوعة لإنشاء (**المدح والذم**) يصدق تعريفه عليها وإضافتها إلى المدح والذم لاختصاصها بإنشائهما .

(**وهي : نعم للمدح**) لإنشائه (**وبئس للذم**) لإنشائه، وهما : نعم وبئس أصلان في الباب، فلذا قدمهما (**وشرطهما**) من حيث العمل (**أن يكون الفاعل معرفاً باللام**) للعهد الذهني (**أو مضافاً إليه**) إلى المعرف باللام (**أو مضمراً مميزاً بنكرةٍ**) يكون فاعلهما مفسراً بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز؛ نحو: نعم رجلاً زيد (**ويذكرُ بعد ذلك**) الفاعل الموصوف بهذه الصفة (**المخصوص**) المقصود بالمدح والذم (**مطابقاً للفاعل**) مطابقاً ذلك المخصوص الفاعل في الإفراد والتثنية، والجمع والتأنيث، والجنس .

---

(١) لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما.
انظر: نتائج الأفكار (٦٠).

وهوَ مبتدأ وما قبلهُ خبرهُ، نحو: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، ونِعْمَ غلاماً الرجلِ الزيدان، ونِعْمَ رجلاً زيدٌ.

وقدْ يحذفُ المخصوصُ إذا عُلِمَ، وقد يتقدمُ على الفعلِ، نحو: الزيدونَ نِعمَ الرِّجالِ، وساءَ مثلُ بئسَ، وحبَّذا للمدحِ وفاعلهُ ذا ولا يتغيّرُ وبعدُه المخصوصُ، وإعرابَهُ كإعرابِ مخصوصِ نِعمَ، نحو: حبذا زيدٌ.

(**وهو**) ذلك المخصوص (**مبتدأ**) مرفوع على أنه مبتدأ (**وما قبله**) جملة نعم وبئس (**خبره**) مقدماً عليه.

(**نحو: نعم الرجلُ زيدٌ**) مثال للفاعل المعرف باللام، وذُكرَ بعده مخصوص مطابق له في الإفراد.

(**ونعم رجلاً زيدٌ**) مثال لما كان الفاعل مضمراً مميز بنكرة، وذُكرَ بعده مخصوص مطابق له في الإفراد.

(**وقد يحذف المخصوص إذا علم**) بالقرينة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ﴾ [ص:٤٤] أي أيوب عليه السلام بقرينة أن الكلام في ذكره.

(**وقد يتقدم**) المدح والذم (**على الفعل ، نحو: الزيدون نعمَ الرِّجال**).

ولمّا فرغ المصنف من ذكر ما هو أصل في باب المدح والذم شرع فيما هو كالفرع فقال (**وساء مثل بئس**) فعل ساء مثل بئس في إفادة الذم والشرط والأحكام (**نحو : حبّذا زيدٌ**).

والمتعدي مالا يتمُّ فهمُهُ بغير وما وقعَ عليهِ الفعلُ، وهو على ثلاثةِ أَضربٍ:

الأوَّلُ: متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً. ويجوزُ حذفُ مفعولِهِ بقرينةٍ .....

ولما فرغ من بيان النوع الأول في الفعل وهو الفعل اللازم، شرع في بيان النوع الثاني وهو المتعدي، فقال:

(**والمتعدي لا يتم فهمه**) فهم معناه أي مدلوله (**بغير ما وقع عليه الفعل** [1]) وهو مدلول المفعول به، أي احتاج إلى ذكر المفعول به الصريح، وخرج به الفعل الناقص، وإن كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر، لكنه ليس مما وقع عليه الفعل.

(**وهو**) الفعل المتعدي (**على ثلاثة أضرب**) أضرب: جمع ضرب، يستعمل في معنى لازمه، لأنه إذا ضرب شيء بإرادة قسمه إلى قطع وأقسام.

والضرب (**الأول**) منها (**متعد إلى مفعول واحد** [2]) لاقتضاء معناه هكذا (**نحو: ضرب زيد عمراً**) فالضرب لا يتحقق وجوده إلا بإيقاعه على عمر .

(**ويجوز حذف مفعوله**) مفعول الفعل الذي يتعدى إلى واحد (**بقرينة**) لو منويّاً[3] وهو المحذوف من اللفظ والمقصود في المعنى،فحذف المفعول من الكلام

---

(١) أو هو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله، وإنّما يتجاوزه ويتعداه إلى مفعول يتمِّم به معناه .

(٢) أي هذا الفعل يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ .

(٣) الفرق بين المنوي والمنسي؛ أن المنوي محذوف من اللفظ مقصود في المعنى ، والمنسي ليس بمقصود لا لفظاً ولا معنى،

والفرق بين المنوي والمحذوف : أن المنوي يحكم بوجوده في حكم الملفوظ، كالفاعل المستتر، فهو معتبر بالكلام فيكون منوياً، بخلاف المحذوف فإنه كالمفعول، حذف من الكلام استغناءً عنه بالقرينة، غير أنه جعل في حكم الملفوظ .

انظر: حاشية عبد الحكيم السيلكوتي على حاشية عبد الغفور على الجامي شرح الكافية (٤٠٠).

أو بدونها.

الثَّاني: متعدٍ إلى مفعولينِ، وهو على ثلاثةِ أَقسامٍ:

القسمُ الأَوَّلُ: ما كانَ مفعولهُ الثاني مبايناً للأولِ، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً.

ويجوزُ حذفهُمَا وحذفُ أَحدهِمَا مع قرينةٍ وبدونها.

استغناء بالقرينة، ولكن جعل في حكم الملفوظ ؛ نحو : ضربت في جواب : هل ضربت زيداً؟

(**أو بدونها**) بدون القرينة لو منسيّاً، فيجعل كلازم فلا يحتاج إلى قرينة، نحو : فلان يأكل ويشرب، أي يفعل الأكل والشرب.

والضرب (**الثاني متعد إلى مفعولين، وهو على ثلاثة أقسام**):

القسم الأول منها (**ما كان مفعوله الثاني مبايناً للأول**)[1] مغايراً لا يصدق ولا يصح حمل أحدهما على الآخر[2] (**نحو : أعطيت زيداً درهماً**) أعطيت المتعلم كتاباً .

(**ويجوز حذفهما**) المفعولين (**معاً**) حال كونهما مجتمعين (**وحذف أحدهما**) ويجوز حذف الأول أو الثاني فقط، أي حذف أحد المفعولين وذكر الآخر (**مع قرينة أو بدونها**) مع قرينة ولو منويّاً ، نحو : سأل زيد عمراً درهماً فأعطى، أو بدونها منسيًّا ، نحو : فلان يعطي ، أي يفعل الإعطاء .

---

(١) وهو المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وهذه الأفعال هي : أعطى ، سأل ، منح ، كسا ، ألبس ، وهب، ويقال لها: باب أعطيت .

(٢) وبمعنى آخر: إذا جرّدت المفعولين من فعلها، وحاولت أن تجعل منها جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، فإنه لا يستقيم لك المعنى ، أي أنك لا تستطيع أن تقول : زيدٌ درهمٌ، أو المتعلمُ كتابٌ .

القسمُ الثَّاني: أَفعالُ القلوبِ: وهي أَفعالٌ دالَّةٌ على فعلٍ قلبي داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ ناصبةٌ إيَّاهمَا على المفعوليةِ، نحو: علمتُ رأيتُ ووجدتُ وزعمتُ وظننتُ وخِلْتُ وحسبتُ وهبْ بمعنى أحسبْ غيرَ مُتصرفٍ.

ولا يجوزُ حذفُ مفعوليها معاً وأَحدِهِما بدونِ قرينةٍ .....

(**والقسم الثاني**) من الأفعال التي تتعدى إلى المفعولين (**أفعال القلوب** [1]) هي طائفة أو مجموعة من الأفعال دالة على معنى في القلب، سميت بأفعال القلوب، وخصت بها هذا الاسم واشتهرت به (**وهي أفعال دالة على فعل قلبي** [2]) خرج به غير دالة القلبي (**داخلة على المبتدأ والخبر**) خرج بها غيرها من الأفعال القلبية (**ناصبة إياهما**) صفة ثالثة (**على المفعولية**) بيان للواسطة بين العامل والمعمول، يعني أن أفعال القلوب عاملة، تنصب المبتدأ والخبر بواسطة كونهما مفعولين لهذه الأفعال (**نحو: علمتُ**) أفعال القلوب نحو: علمت (**ورأيت، ووجدت، وزعمت، وظننت، وخلت، وحسبت، وهب بمعنى أحسب**) على وزن أعلم أو اضرب؛ نحو: هب زيداً عالماً (**غير متصرف**) لا يجيء له ماضٍ، ولا غيره كالمستقبل (**ولا يجوز حذف مفعوليها معاً أو أحدهما بدون قرينة**) لو منويًّا إذ هو لا يعلم بدونهما لو حذفت يفوت المقصود، ولو منسيًّا (**ليس بمقصود لا لفظاً ولا معنى**) فيجوز حذفها معاً .

---

(١) أفعال القلوب : وهي أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، قال البركوي في امتحان الأذكياء :" أفعال القلوب: أي أفعال اصطلاحية دالة على أفعال القلوب". وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- أفعال الظن، أو الرجحان: ظنَّ ، حسب ، زعم ، حَجَا ، عدَّ، هَبْ ، خال.

٢- أفعال اليقين : رأي القلبية، جد ، علم ، ألفى، درس ، تعلَّم ، جعل.

٣- أفعال التحويل : صيّر، جعل، اتَّخَذ ، تَخِذ، ترك ، ردّ .

انظر : امتحان الأذكياء للبركوي (١٤٢)، المغني للجابردي (٢٥)، شرح المغني للميلاني (٨٠)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٣٢٣-٣٢٧).

(٢) انظر: امتحان الأذكياء للبركوي (١٤٢).

ومَعَ قرينةٍ كثرَ حَذفُهما معاً وقَلَّ حذفُ أَحدِهِمَا فقطْ.

ومِنْ خَصائصِها جوازُ الإلغاءِ والإعمالِ إذا توسطتُ بين معمولها، نحو: زيدٌ علمتُ منطلقٌ أو تأخرتَ، نحو: زيدٌ منطلقٌ علمتُ، ومنها جوازُ أنْ يكونَ فاعِلُها ومفعولها ضميرين متصلينِ مُتحدي المعنى، نحو: علمتني قائماً.

(**ومع قرينة كثر حذفهما معاً**) كثر حذفهما مع وجود قرينة؛ نحو: من يسمع يخل، أي من يسمع شيئاً يظن مسموعة صادقاً (**وقلَّ حذف أحدهما فقط**) مع قرينة .

والحاصل: إن حذف المفعولين أو حذف أحدهما إما بقرينة أو بدون قرينة، والثاني ممتنع (**أي بدون قرينة**) والأول أي مع وجود القرينة إما حذفهما أو حذف أحدهما والأول كثير، والثاني قليل ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم**﴾ [آل عمران:١٨٠] أي بخلهم .

(**ومن خصائصها** [1]) جمع خصيصة، وهي صفة مشبهة تدل على الاستمرار والثبوت، بخلاف الخواص فإنها جمع خاصة، وهي تدل على الحدث .

(**جواز الإلغاء**) الامتناع أي إبطال عملها (**والإعمال**) أولى[2] (**إذا توسطت**) أفعال القلوب (**بين معموليها**) التعبير بالمعمول لكونهما معمولين في بعض الصور (**نحو: زيدٌ علمتُ منطلقٌ ، أو تأخرت**) أفعال القلوب عن المفعولين (**نحو :زيدٌ منطلقٌ علمتُ**).

(**ومنها**) ومن خصائصها (**جواز أن يكون فاعلها ومفعولها**) الأول (**ضميرين**) فلا يجوز أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً (**متصلين متحدي المعنى**) **تكلماً أو خطاباً أو غيبة** (**نحو: علمتني قائماً**) **أو علمتك، أو زيد علمه.**

---

(١) جمع خصيصة: وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره، ويدل على الاستمرار والثبوت. انظر : الفوائد الضيائية لملا جامي (٣٦٣).

(٢) الفوائد الضيائية لملا جامي (٣٦٥).

وحُملَ عَدمَ وفقدَ في هذا الجوازِ على وَجَدَ، ومنها جواز دخولُ أنَّ على مفعوليها، نحو: علمتُ أَنَّ زيداً قائمٌ.

وأمَّا التَّعليقُ .....

(**وحملَ عَدَمَ وفَقَدَ في هذا الجواز على وَجَدَ**) إن فعل عدم وفعل فقدَ محمولات على وجد في جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متحدين، وأما حمل فعل عدم على فعل وجد فمن قبيل حمل النقيض على النقيض؛ لأن فعل عدم نقيض فعل وجد، وحمل فقد على وجد من قبيل حمل النظير على النظير، حيث إن فقد بمعنى وجد، نحو : عدمتني وفقدتني كما يقال وجدتني.

(**ومنها**) من خصائص أفعال القلوب (**جوزا دخول أنَّ**) المفتوحة (**على مفعوليها**) على المفعولين في الجملة (**نحو : علمت أن زيداً قائمٌ**).

(**وأما التعليق**) اختلف في حقيقة التعليق، فقال بعض النجاة : هو إبطال أصل الفعل في جزئي الجملة الاسمية لوجود مانع، وهو يختص بأفعال القلوب، ولا يوجد إلا في المفعولين . وقال البعض: هو إبطال عن الفعل المانع، فهو يعم أفعال القلوب وغيرها من الأفعال، ويوجد في المفعولين وفي واحد، وهذا ما اختاره المصنف . وقيل: هو تعذر وصول العامل في اللفظ إلى المعمول .

ومعنى التعليق والإلغاء إبطال العمل، ولكن الفرق بينهما من مهمات هذا الفن، فإن الإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع ، والتعليق ترك العمل لفظاً لا معنى، فالإلغاء جائز، والتعليق واجب ، والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغي.

واعلم أيضاً أن أفعال القلوب تختص بالإلغاء، وأما التعليق فيجوز في الأفعال التي تشبه أفعال الشك واليقين في كونها غير محققة الوقوع؛نحو:علم، ونظر، وتفكر[1].

---

(١) انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (٣٦٥-٣٦٦)، حاشية العصام على الفوائد الضيائية (٣٢٥-٣٢٦)، حاشية عبد الحكيم على حاشية عبد الغفور اللاري على الجامي (٤٠٣-٤١٠)، متن المغني للجابردي (٢٥-٢٦)، شرح المغني للميلاني (٨١).

بكلمةِ الاستفهامِ أَو النَّفي أَو لامِ الابتداءِ أَو القسمِ أَو إنْ المكسورةِ إن دخلَ في خبرِها لامُ الابتداءِ أَي إبطالُ العملِ على سبيلِ الوجوبِ لفظاً لا معنى فيعُمُّ هذه الأفعالَ، نحو: علمتُ أزيداً عندكَ أم عمروٌ، .....

وعليه يكون لأفعال القلوب ثلاثة أحكام في الإعمال:

الحكم الأوَّل : أن يكون عملها واجباً ، أي يجب أن تنصب مفعولين، وذلك إذا جاءت قبل مفعوليها من غير فاصل بينهما، نحو : هب زيداً عالماً.

الحكم الثَّاني : هو الذي ترك فيه الخيار، وذلك بأن تجعل هذه الأفعال عاملة ناصبة، أو تلغي عملها، وذلك في موضوعين :

أ- إذا توسطت بين المفعولين، نحو: زيدٌ علمتُ منطلقٌ، أو زيداً علمت منطلقاً.

ب- إذا تأخرت هذه الأفعال عن مفعوليها، نحو : زيدٌ منطلقٌ علمتُ، أو زيداً مطلقاً علمتُ .

الحكم الثَّالث : أن يعلق (**يبطل عملها لفظاً ويبقى محلاً**) عمل هذه الأفعال، وذلك إذا فصل بينها وبين مفعوليها فاصل، نحو : علمتُ ما (**زيدٌ منطلقٌ**) وتكون الجملة بعد أفعال القلوب : في محل نصبٍ سدت مسدّ المفعولين .

(**بكلمة الاستفهام**) حرفا الهمزة، وهل واسماً، مثل: ما، ومن، وأين، وأنى، ومتى ، وأين ، وكم، وكيف، داخلة على الجملة (**أو**) كلمة (**النفي**) الداخلة أيضاً على الجملة (**أو لام الابتداء**) الداخلة على الجزئين (**أو**) لام (**القسم**) (**أو إن المكسورة إذا دخل في خبرها لام الابتداء**) إنما شرط دخول اللام إذ لولاه لفتحت، فلم يكن تعليقاً .

(**أي**) تفسير التعليق (**إبطال العمل على سبيل الوجوب**) إبطالاً كائناً على سبيل الوجوب (**لفظاً لا معنى**) في اللفظ دون المعنى، (**فيعم**) التعليق (**هذه الأفعال)** أفعال القلوب (**نحو: علمت أزيدٌ عندك أم عمرٌ؟**) مثال لما تعلق بكلمة الاستفهام

ورأيتُ ما زيدٌ منطلقٌ، ووجدتُ لزيدٌ منطلقٌ.

وكُلَّ فعلٍ قلبيّ غيرها، نحو: شككتُ وتَبيّنتُ ونسيتُ وكُلَّ فعلٍ يطلبُ بهِ العلمُ، نحو: امتحنتُ وسألتُ.

ومنهُ أفعالُ الحواسِ الخمس كلمستُ وأبصرتُ وسمعتُ وشممتُ وذقتُ.

والقسمُ الثالثُ: أَفعالٌ ملحَقةٌ بأفعالِ القلوبِ في مجردِ الدخولِ على المبتدأ والخبرِ، وعدمِ جوازِ حذفِهما معاً، أَو حذف أَحدهما فقط بلا قرينةٍ، .....

(ورأيتُ ما زيدٌ منطلقٌ) مثال للتعليق بكلمة النفي (ووجدتُ لزيدٌ منطلقٌ) مثال للتعليق بلام الابتداء، ونحو : علمت إنّ زيداً لقائمٌ ، مثال للتعليق بإنَّ المكسورة.

(و) يعم (كل فعل قلبي غيرها) غير هذه الأفعال (نحو : شككت، وبيّنت ، ونسيت ، وكل فعل يطلب به العلم، نحو : امتحنتُ ، وسألتُ).

(ومنه) من الفعل الذي يطلب به العلم (أفعال الحواس الخمسة [1]) الظاهرة (كلمست) أهو لين أم خشن مثال للتعليق بهمزة الاستفهام (وأبصرت) ما زيد أسد (وسمعتُ) أن صوته كريه (وشممت) أهو طيب (وذقت أهو حلو) ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته في هذا الحكم .

(والقسم الثالث) القسم الثالث من أقسام المتعدي إلى مفعولين (أفعال ملحقة بأفعال القلوب) مشبهة، ولما كان إلحاق شيء بشيء محتاجاً إلى مناسبة بينهما ذكره بقوله (في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر) أولاً (وعدم جواز حذفهما معاً أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة) ثانياً.

---

(١) الحواس عشرة أشياء : خمس للحواس الظاهرة؛ وهي : اللمس، والبصر، والسمع، والشم، والذوق.
وخمس للحواس الباطنة؛ وهي: الحس المشترك، والخيال، والمتصرفة، والواهمة، والحافظة.
انظر: الحاشية الجديدة على شرح عصام على الفريدة: خليل الأفندي الفلبوي (٢/ ١٧٩).

وقلَّةِ حذفِ أَحدِهما فقط بها، نحو: صَيَّرَ وجعلَ وتركَ واتَّخذَ.

والثالثُ متعدٍّ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، نحو: أَعلم وأَرى. وهذهِ مفعولُها الأوّلُ كمفعولِ بابِ أَعطيتُ والأَخيرانِ كمفعولي بابِ عَلِمتُ، نحو: أَعلمَ زيدٌ عمراً بكراً فاضلاً.

(**وقلة حذف أحدهما فقط بها**) بالقرينة، ولم يتعرض المصنف لكثرة حذفهما لكونها غير مختصة بهذه الأفعال.

ولا بأفعال القلوب (**نحو : صيّر، وجعل**) بمعنى الاعتقاد الباطل (**وترك**) بمعنى صيّر كقوله تعالى :﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف:٩٩]، (**واتخذ**) بمعنى وجد كقوله تعالى :﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥].

(**والثالث**) والضرب الثالث من المتعدي، هو (**متعدّ إلى ثلاثة مفاعيل**) تنصيب ثلاثة مفاعيل، والمفعول الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر[1]، ومن هذه الأفعال (**نحو: أعلم ، وأرى**) وهما أصلان في هذا القسم، ولذا خصهما في الذكر (**وهذه**) الأفعال (**مفعولها الأول كمفعول باب أعطيتُ**) كمفعول أول باب أعطيت في كونه مبايناً للثاني، وفي جواز الاقتصار عليه، نحو : أعلمت زيداً كأعطيته ، وفي الاستغناء عنه كأعلمت عمراً فاضلاً، كأعطيت درهماً ، وفي عدم جواز التعليق بالنسبة إليه بالاستفهام والنفي واللام (**والأخيران**) المفعول الثاني والثالث (**كمفعولي باب علمت**) في كون أحدهما غير الآخر، وعدم جواز حذفهما أو حذف أحدهما بدون قرينة، وكثرة حذفهما وقلة حذف أحدهما بها، وإن جواز دخول أنَّ عليهما، وجواز الإلغاء والإعمال إذا توسطت بينها أو تأخرت عنهما، وفي جواز التعليق وغيرها من المذكورات (**نحو : أعلمَ زيد عمراً بكراً فاضلاً**).

---

(١) وهذه الأفعال هي: أعلم، أرى، نبّأ، أخبر، خبَّر، حدّث.

ثُمَ اعلم أَنَّهُ لابدَّ لكلِ فعلٍ من مرفوعٍ فإن تمَّ به كلاماً ولم يحتجْ إلى غيره يسمّى فعلاً تاماً ومرفوعهُ فاعلاً، ومنصوبُهُ إن كان متعدياً مفعولاً كالأفعالِ السابقةِ.

وإِن احتاجَ إلى معمولٍ منصوب يسمّى فعلاً ناقصاً .....

(**ثم** [1] **اعلم**) أن الفعل على نوعين، النوع الأول: كون الفعل لازماً متعديّاً، والمتعدي متعديّاً إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة إلى غير ذلك، والنوع الثاني أو الانقسام الثاني أو الآخر متراخ عن الأول ، وهو (**لا بد لكل فعل من مرفوع**) لما مر (**فإن تم به كلاماً**) بالمرفوع صار الفعل كلاماً تامّاً بأن يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند إليه (**ولم يحتج إلى غيره**) لإفادته فائدة تامة [2] (**يسمى**) الفعل في الاصطلاح (**فعلا تامّاً**) لتمامه بمرفوعه (**و**) يسمى (**مرفوعه فاعلاً**) لقيام معنى الفعل به.

(**و**) يسمى منصوباً (**إن كان متعديًّا مفعولاً**) مفعولاً به لالتصاق معنى الفعل به لوقوعه عليه (**كالأفعال السابقة**) من المتعدي إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة .

(**وإن احتاج**) الفعل (**إلى معمول منصوب**) بحيث لا يصير كلاماً تامًّا بدونه (**يسمى فعلًا ناقصاً** [3]) لعدم تمامه بمرفوعه، واحتياجه إلى المنصوب، والاحتياج مبني على النقصان.

---

(١) إن كلمة ثم تأتي على خمسة أوجه:
بمعنى الترتيب والعطف، وبمعنى قبل، وبمعنى مع، وبمعنى التعجب، وبمعنى الابتداء.

(٢) لأن تمام الفائدة إنما يكون بتمام الفهم، وهو ليس بموجود في المتعدي.

(٣) الفرق بين الأفعال الناقصة والتامة، أن الأفعال التامة مركبة من ثلاثة أجزاء ، أعني : الحدث ، الزمان، نسبة الحدث إلى الفاعل، سواء كان معيناً أو لا .
والأفعال الناقصة وإن كانت تدل على الحدث، إلا أنها لا تدل على نسبة الكون والصيرورة إلى الموضوع يعني اسمها، بل يدل نسبة الخبر إلى اسمها؛ لأن معنى: كان زيد قائماً يدل لثبوت القيام إلى زيد، لا نسبة الكون إلى زيد، بخلاف: ضرب زيد لأنه يدل على الضرب المنسوب إلى زيد.
انظر: الحاشية الجديدة على شرح عصام على الفريدة: خليل أفندي الفلبوي (١/ ٣٠٤).

ومرفوعهُ اسماً لهُ ومنصوبهُ خبراً لهُ ولا يدخلُ إلا على المبتدأ والخبر في الأصل، وهو على قسمينِ:

القسمُ الأولُ: ما لا يدلُ على معنى المقَاربةِ فهو الشايعُ المتبادرُ مِنْ إطلاقِ الفعلِ الناقصِ، نحو: كانَ، وصارَ، وكذا، وآلَ، ورجَعَ، وحَالَ، واستحَالَ، وتحوّلَ، وارتدَّ، وجاءَ، وقعدَ إذا كُنَّ بمعنى صارَ.....

(**ومرفوعه اسماً له**) للفعل الناقص (**ويسمى منصوبه خبراً له**) للفعل الناقص (**ولا يدخل**) الفعل الناقص (**إلا على المبتدأ، والخبر الأصل**) لأن وضعه ليعطي الخبر حكم معناه، كالانتقال، والاستمرار، وغير ذلك.

(**وهو**) الفعل الناقص (**على قسمين : القسم الأول لا يدل على معنى المقاربة**) القرب من زمان الحال (**فهو الشايعُ المتبادرُ من إطلاق الفعل الناقص**) هو المشهور بين الطالبين الذي ينتقل إليه الذهن بسرعة، وذكر الفعل الناقص لثبوت خبره لاسمه في الماضي، دائماً أو منقطعاً .

(**نحو: كان**) كان زيدٌ فاضلاً ، وكان زيدٌ غنيًّا فافتقر (**وصار**) للانتقال من صفة إلى صفة؛ نحو: صار زيدٌ عاملاً، أو من حقيقة إلى حقيقة؛ نحو: صار الطين خزفاً (**وكذا آل**) بمد الألف بمعنى رجع ، تقول آل زيد عالماً (**ورجع، وحال، واستحال**) نحو: العداوة تستحيل مودة (**وتحول وارتد**) مثل قوله تعالى ﴿فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا﴾ [يوسف:٩٦] وزاد هذه الستة (**من آل إلى ارتد**) ابن مالك أيضاً، وفي هذه الزيادة وما سيأتي في اللواحق تنبيه على أن الأفعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا [1] (**وجاء وقعد إذا كن بمعنى صار**) إذا كن المذكورات من آل إلى قعد بمعنى صار، ولكونها

---

(١) نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (٦٧)، الفوائد الضيائية لملا جامي (٣٦٩).

وأصبحَ وأمسى وأضحى وظلَّ وباتَ، وآضَ، وعادَ، وغدا، وراحَ، وما زالَ، وما فتئَ، بفتحِ التاء وكسرها، وما أَفتئَ، وما برحَ، وما ونيَ، وما رامَ كلُها بمعنى ما زالَ، وما دام وليسَ.

وقد يتضمَّنُ الفعلُ التامُ معنى صارَ فيصيرُ ناقصاً، نحو: تمَّ التسعةُ بهذا عشرةً أي صارت عشرةً تامَّةً وكَمُلَ زيدٌ عالماً أي صارَ عالماً كاملاً وغير ذلكَ.

ملحقة بصار قدمها على السائر، وأخر الآخرين (**وأصبح**) قدمه لأنه أول النهار (**وأمسى**) قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الأول (**وأضحى، وظل، وبات**) وكذلك (**وآض وعاد**) يقال: آض أو عاد زيد من سفره؛ أي رجع (**وغدا**) بمعنى ذهب في وقت الغداة؛ وهي أول النهار (**وراح**) بمعنى مشى في وقت الرواح؛ وهو ما بعد الزوال.

والغالب في هذه الأربعة (**آض، وعاد، وغدا، وراح**) أن تكون تامة، وإنما تكون ناقصة إذا كانت بمعنى صار، فتكون من ملحقاتها .

(**وما زال**) من زال يزال، لا تستعمل إلا ناقصة (**وما فتئ بفتح التاء وكسرها**) وبالهمزة، وقيل: بالياء ما فتأت أذكره، ومافتئت أذكره، أي مازلت أذكره (**وما برح**) في الأصل بمعنى زال عن مكانه(**وما وني**)بالياء من وني في الأمر،بمعنى ضعف (**وما رام**) من رام يريم ريماً، أي برح(**كلها**) كل واحد من المذكورات من مافتئ إلى ما رام (**بمعنى ما زال**) الموضوعة لإفادة ثبوت خبرها لاسمها على وجه الدوام (**وما دام وليس**).

(**وقد يتضمن الفعل التام معنى صار**) قد يدل الفعل التام على معنى صار مع دلالته على معناه الأصلي (**فيصير**) ذلك الفعل التام (**ناقصاً**) محتاجاً إلى خبر منصوب، ويكون معناه الأصلي حال أو خبر بعد خبر أو صفة. (**نحو: تم التسعة بهذا**) بسبب الواحد أو ملابساً به (**عشرة، أي صار**) التسعة بهذا (**عشرة تامة**) كاملة، حال لاصقة، أي يكون معناها الأصلي حالاً (**وكمل زيد عالماً ؛ أي صار عالماً كاملاً وغير ذلك**) مثل: عدل زيد أميراً، صار أميراً عادلاً.

ويجوزُ تقديمُ أخبارها على نفسِها إلا ما في أولهِ ما فلا يجوزُ، نحو: قائماً ما زالَ زيدٌ، وكذا إن بُدِّلَ ما بإنْ النافيةِ، وأَمَّا إنْ بدلَ بِلَمْ وكنْ فيجوز، نحو: قائماً لم يزلْ زيدٌ.

والقسمُ الثَّاني: ما يدلُّ على معنى القربِ، ويسمى أفعالَ المقاربةِ .....

(**ويجوز تقديم أخبارها**) أخبار الأفعال الناقصة (**على نفسها إلا ما**) كان فعل ناقص (**في أوله**) لفظ (**ما**) من ما زال إلى ما دام (**فلا يجوز**) تقديم أخبارها، أي لم يخبر تقديم خبر فعل ناقص في أوله ما (**نحو: قائماً ما زال زيد**) بتقديم الخبر عليها، وكذا لا يجوز نحو : اجلس جالساً ما دام زيد (**وكذا**) لا يجوز التقديم (**إن بدل**) لفظ (**ما بإن النافية، وأما إن بدل**) أي ما (**بلم ولن فيجوز**) هذا التقديم (**نحو : قائماً لم يزلْ زيدٌ**).

(**والقسم الثاني**) من أقسام الفعل لناقص (**ما يدل**) ذلك الفعل الناقص (**على معنى التقرب**) قرب حصول الخبر لا اسمه، أي القرب من زمان الحال، خرج به الناقص المتعارف، وهذا حد جامع ومانع (**ويسمى**) هذا القسم في الاصطلاح (**أفعال المقاربة**[1][2]) ويعبر عنها بهذا اللقب لدلالتها عليه، ولا تستعمل أفعال المقاربة

---

(١) قال ابن هشام في مغني اللبيب:" اعلم أن أفعال المقاربة من أخوات كان لكونها أيضاً لتقرير الفاعل على صفة، وإنما أفردها بالذكر لاختصاص غيرها بالفعل المضارع). مغني اللبيب (١/ ٨٦٩).

(٢) واعلم أن أفعال المقاربة ثلاثة أقسام باعتبار أوضاعها؛ وهي:

القسم الأول: ما وضع لدنو خبر، أي للدلالة على قرب حصول الخبر، مثل: رجاء، احلولق، وحرى.

القسم الثاني : ما وضع لدنو الخبر حصولاً، مثل: كاد.

القسم الثالث: ما وضع لدنو الخبر شروعاً بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل للخبر، مثل: كربَ، وهلهلَ، وطفقَ، وأخذَ، وأنشأَ، وأقبلَ، وهبَّ، وجعلَ، وعلقَ، وأوشكَ.

انظر: الفوائد الضيائية لملا حاجي (٣٧٦-٣٧٧)، وحاشية العصام على ملا جامي (٣٣٥-٣٣٦)، شرح مغني الجابردي (٨٣).

ولا يكونُ إخبارُها إلَّا فعلاً مضارعاً، نحو: عَسى زيدٌ أنْ يخرجَ وقد تحذفُ أَنْ، وقد تكون تامّة بأنْ معَ المضارعِ، نحو: عسى أنْ يخرجَ زيدٌ.

وكادَ وخبرهُ غالباً مضارعٌ بلا أَنْ، نحو: كادَ زيدٌ يخرجُ. وقد يكونُ مع أن

إلا ماضية، إلا كاد وأوشك، فإنه يجيء مضارعهما وندر استعمال الفاعل منهما (**ولا يكن أخبارها إلا فعلاً مضارعاً**) لا اسماً ولا ماضياً بالاستقراء، بل يجب أن يكون مضارعاً، أي فعلاً دالًّا على زمان الاستقبال والحال (**نحو: عسى**[1]) وهو غير متصرف، ومنه زعم الزجاج أنه حرف، ويقويه اتصال الضمير المنصوب من عساه وعساك، والصواب: أنه فعل لكثرة استعماله باتصال ما يختص بالفعل (**وخبره الفعل المضارع**) الكائن (**مع أن**) الدالة على الاستقبال المناسب للرجاء (**غالباً**) غالب الاستعمال (**نحو: عسى زيد أنْ يخرج**) حال زيد أن يخرج ، وهو مثال لما كان الخبر مضارعاً مع أن (**وقد يحذف**) لفظ (**أن**) من خبره (**وقد تكون تامة**) وقد تكون كلمة عسى (**تامة**) فعلاً تامًّا بمعنى قرب (**بأن**) الكائن (**مع المضارع**) نحو: عسى أن يخرجَ زيدٌ.

(**وكاد**) ونحو لفظ كاد (**وخبره**) خبر كاد (**غالباً مضارع بلا أنْ**) لدلالته على الجزم، فلا يناسبه أن الدالة على الرجاء (**نحو: كاد زيدٌ يخرجُ**) أي تحقق وتم سبب الخروج.

(**وقد يكون**) خبر كاد أو المضارع الذي يكون خبره (**مع أن**) فيقال: كاد زيد أن يخرج، وهذا الاستعمال لتشبيه كاد بعسى في مطلق معنى القرب.

---

(١) قال سيبويه:" عسى طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه".
قال الفاضل العصام:" وقيل استعمال عسى في كلام الله تعالى بمعنى اليقين لأنه أحد استعمالاته".
وقال الرضي:" إنا لا نعرف مجيئه بمعنى اليقين في غير كلام الله تعالى".
وقال أبو عبيدة:" عسى من الله إيجاب فجاء على إحدى لغتها لقرب، لأن عسى للرجاء واليقين، وإنا لا نعرف عسى في غير كلام الله تعالى لليقين".
انظر: الفوائد الضيائية لملا حاجي (٣٧٦-٣٧٧)، شرح مغني الجابردي (٨٣).

وكربَ وهوَ مثلُ كادَ في وجهيهِ، وهَلهلَ وطفقَ وأخذَ وأنشأ وأقبلَ وهَبَّ وجعلَ وعلِقَ وأخبارها الفعلُ المضارعُ بلا أَنْ، وأوشكَ وهو يستعملُ استعمالَ عسى وكادَ، ولا يجوز تقديمُ أخبارِ أفعالِ المقاربةِ على نفسها.

والثاني: اسمُ الفاعِلِ، فهوَ يعملُ عملَ فعلهِ المعلومِ.

(**وكربَ**) بفتح الراء وكسرها، والأول أفصح (**وهو مثل كاد في وجهيه**) في كون خبره مضارع بلا أن، وبها، أي بأن أو بغيرها (**وهلهل**) على وزن وسوس في الأصل، بمعنى قارب (**وطفق**) بكسر الفاء وفتحها في الأصل، بمعنى شرع، كقوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[الأعراف:٢٢].

(**وأخذ**) بمعنى شرع (**وأنشأ**) مهموز بمعنى أوجد (**وأقبل**) بمعنى أقبل عليه (**وهب**) كرد (**وجعل**) بمعنى أوجد (**وعلِق**) بكسر اللام (**وأخبارها**) خبر كان من هلهل إلى علق (**الفعل المضارع بلا أن**) لمثل ما مر (**وأوشكَ**) في الأصل بمعنى أسرع وهو يناسب القرب (**وهو يستعمل استعمال عسى**) يكون مع استعمال أن تامًّا أو ناقصاً (**و**) استعمال (**كاد**) أي يكون الخبر بلا أن، لأنه قد يستعمل في الجزم (**ولا يجوز تقديم أخبار أفعال المقاربة**) كلها (**على أنفسها**).

(**والثاني**) العامل القياسي الثاني من التسعة [1] (**اسم الفاعل** [2]) وهو أصل بالنسبة لما سيذكره بعده (**فهو**) الفاء للتفصيل، فاسم الفاعل (**يعمل عمل فعله**) المشتق، وهو من التام أو الناقص اللازم أو المتعدي (**المعلوم**) لاشتقاقه منه [3].

---

(١) وهي: ١- الفعل المطلق، ٢- اسم الفاعل، ٣- اسم المفعول، ٤- الصفة المشبهة، ٥- اسم التفضيل، ٦- المصدر، ٧- الاسم المضاف، ٨- الاسم المبهم التام، ٩- معنى الفعل.

(٢) اسم الفاعل: هو اسم يشتق من الفعل للدلالة على وصف من قام بالفعل.

(٣) ولاسم الفاعل حالتين في اشتقاقه من الأفعال:

الأولى: يشتق عن الفعل الثلاثي على وزن فاعل.

الثانية: يشتق من الأفعال غير الثلاثية على وزن الفعل المضارع، مع إبدال حرف المضارعة (ميماً) مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

والثالث: اسمُ المفعولِ، فهوَ يعملُ عملَ فعلهِ المجهولِ وشرطَ عملهما في الفاعِلِ المنفصلِ والمفعولِ بهِ أَنْ لا يكونا مصغَّرين، نحو: ضُويربٍ، ومضريبٍ، ولا مَوصوفَيْنِ، نحو: جاءني ضاربٌ شديدٌ.

وإنْ وُصِفا بعدَ العملِ .....

(**والثالث**) العامل القياسي الثالث من التسعة (**اسم المفعول** [1]) ولاعتبار النسبة فيه أيضاً وموافقته لاسم الفاعل في الشرط، ونصبه المفعول به في بعض المواضع قدمه (**فهو يعمل**) مثل جميع (**عمل فعله**) التام (**المجهول**) لكونه مأخوذاً ومشتقّاً منه (**وشرط عملهما**) اسم الفاعل واسم المفعول لفظاً أو تقديراً لا محلاً، ولما كان كل منهما عاملين بمشابهتهما بالفعل الذي هو أصل في العمل لم يعملا مطلقاً، بل احتاج إعمالهما على الشرط، وهو نوعين؛ أحدهما: شرط عملهما في الفاعل، والآخر شرط عملهما في المفعول به الصريح، لذا قال: وشرط عملهما (**في الفاعل المنفصل**) أصلاً أو نائباً بارزاً أو مضمراً.

(**والمفعول به**) الصريح لأنه معمول قوي، حتى لا يعمل فيه من الأفعال إلا المعتدي، الأول (**أن لا يكونا**) اسم الفاعل والمفعول (**مصغرين**) على وزن التصغير (**نحو : ضويرب**) ومضيريب (**و**) الثاني أن (**لا يكون موصوفين**) بصفة (**نحو: جاءني ضارب شديد**) لأنهما إذا وصفا يصيران كالمسند إليهما، والمسند إليه مخصوص بالاسم، فيبعدان عن المشابهة بالفعل، هذا إن وصفا قبل الإعمال (**وإن وصفا بعد العمل**)

---

(١) اسم المفعول: وصف مشتق يدل على من وقع عليه الفعل، ويشتق اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول، وله حالتان:

الأولى: يصاغ فيها على وزن (مفعول) من الفعل الثلاثي.

الثانية: يصاغ فيها من الأفعال غير الثلاثية على وزن الفعل المضارع بعد إبدال حرف المضارعة (ميماً) مضمومة، وفتح ما قبل الآخر.

لم يضرُّ عملهُما السابقُ، نحوَ: جاءني رجلٌ ضاربٌ غلامُهُ شديدٌ.

ثمَّ إن كانا باللامِ لا يشترط لِعملهما غيرُ ما ذكرَ، نحو: الضاربُ غلامُهُ عمراً أمسِ عندنا.

وإن كانا مجردينِ منها يشترطُ الاعتمادُ على المبتدأ أَو الموصوفِ أو ذي الحالِ، نحو: جاء زيدٌ راكبٌ غلامُهُ، أو الاستفهامِ، نحو: قائمٌ الزيدانِ أو النفي، نحو: ما قائمٌ الزيدانِ.

عملهما: يعني إن وجد اسم الفاعل أو المفعول عاملين في فاعلهما أو مفعولهما، ثم جيء بصفة يوصفان بها (**لم يضر**) كونهما موصوفين (**عملهما السابق**) عملها قبل الوصف (**نحو : جاءني رجل ضاربٌ غلامه شديدٌ**).

(**ثم إن كانا**) اسم الفاعل والمفعول معرفاً (**باللام**) باللام التعريف (**لا يشترط لعملهما غير ما ذكر**) من عدم كونهما مصغرين ولا موصوفين، بل يعملان بمجرد انعدامهما، ولا يحتاجان إلى شرط آخر (**نحو : الضاربُ غلامه عمراً أمس عندنا**) قوله أمس إشارة إلى أن اسم الفاعل والمفعول المعرفين باللام يعملان بلا اشتراط الدلالة على الحال والاستقبال .

(**وإن كانا**) اسم الفاعل والمفعول (**مجردين منها**) من اللام (**يشترط**) مع ما ذكر منعدم التصغير والتوصيف (**الاعتماد على المبتدأ**) وقوعهما خبر المبتدأ ولو بعد النسخ، نحو: كان زيدٌ ضارباً عمراً (**أو الموصوف**) وقوعهما صفة لموصوف ، نحو جاءني رجلٌ ضاربُ عمراً (**أو ذي الحال**) بأن كانا حالين (**نحو: جاء زيد راكباً غلامه**) أو مركوباً حماره (**أو الاستفهام**) وقوعهما بعد الاستفهام حرفاً أو اسماً (**نحو : أقائمٌ الزيدان**) وهل ضارب زيداً أخواه (**أو النفي**) وقوعه بعد النفي حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً (**نحو: ما قائمٌ الزيدان**) وغير قائم الزيدان ، وليس ضارب البكران عمراً .

ويشترطُ في نصبهما المفعولَ بهِ الدّلالةُ على الحالِ أَو الاستقبالِ وتثنيتُهما وجمعُهما كمفردِهما، وكذا ثلاثةُ أوزانٍ من مبالغةِ الفاعِلِ فعَّالٌ وفعولُ ومفعالٌ.

ولا يُشترط في عملِ هذهِ الثلاثةِ معنى الحالِ والاستقبالِ.

ولما فرغ المصنف من بيان الاشتراط في رفع فاعله شرع في بيان نصب مفعوله، فقال: (**ويشترط**) مع الشروط المذكورة [1] (**في نصبهما**) اسم الفاعل والمفعول (**المفعول به**) الصريح إذا كان اسم الفاعل من المتعدين (**الدلالة على الحال**) تحقيقاً، نحو : زيد ضارب عمراً ، أو حكاية كقوله تعالى :﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف:١٨].

(**أو الاستقبال**) نحو : زيد ضارب عمراً غداً (**وتثنيتها وجمعها**) صحيحاً أو مكسراً في العمل والاشتراط (**كمفردها**) اسم الفاعل والمفعول في العمل في الفاعل والمفعول به في العمل والشرط (**وكذا**) اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط، وفي كون تثنيتها وجمعها كمفردها فيها (**ثلاثة أوزان من مبالغة الفاعل : فعال ، وفعول ، ومفعال**).

(**ولا يشترط في عمل هذه الثلاثة**) في المفعول به (**معنى الحال والاستقبال**) لأن اشتراطها كان لإتمام المشابهة اللفظية وقد فاتت؛ لأن أوزان المبالغة لما وضعت للمبالغة في الفعل كان بمنزلة التجدد، وتدل عليه وعلى الانعدام كالفعل، وكانت سبباً لبعده عن المشابهة .

---

(١) الشروط في عمل مفردات اسمي الفاعل والمفعول المجردين من اللام في الفاعل ونائبه المنفصلين سبعة: خمسةٌ منها وجودية، وهي : الاعتماد على المبتدأ، أو على الموصوف، أو على ذي حال، أو على الاستفهام، أو على النفي.
واثنان منها عدميان : عدم كونها مصغرين، وعدم كونها موصوفين.

والرَّابعُ: الصفةُ المشبهةُ، فهي تعملُ عملَ فعلِها بالشروطِ المعتبرةِ في اسمِ الفاعِلِ غيرَ معنى الحالِ والاستقبالِ فإنهُ لا يشترطُ في عملها، نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ.

والخامسُ: اسمُ التفضيلِ وهو لا ينصبُ المفعولَ بهِ بالاتّفاق، .....

(**والرابع**) الرابع من العامل القياسيّ التسعة (**الصفة المشبهة** [1]) باسم الفاعل في كونها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، وتكون لما قام به الفعل (**فهي**) الصفة المشبهة (**تعمل عمل فعلها**) مثل عمل فعلها الذي اشتقت منه (**بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل**) وهي عدم التصغير، والموصوفية، والاعتماد على ما سبق، والدلالة على الحال والاستقبال، من (**غير معنى الحال والاستقبال، فإنه لا يشترط في عملها**) في نصب معمول الصفة المشبهة ، فإن الصفة المشبهة لا تعمل في المفعول به لكونها مشتقة من الفعل اللازم (**نحو: زيد حسنٌ وجهُهُ**) برفع الوجه على كونه فاعلاً للصفة، أو ينصب الوجه على كونه مشبهاً بالمفعول ، أو بجر الوجه على كونه مضافاً إليه للصفة .

(**والخامس**) من العامل القياسي التسعة (**اسم التفضيل** [2] [3])، **وهو**) آخره لضعفه بسبب بعده عن مشابهة الفعل (**لا ينصب المفعول به**) الصريح القوي (**بالاتفاق**) باتفاق النحاة .

---

(١) الصفة المشبهة : اسم يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على صفةٍ ثابتةٍ في الموصوف ، مثل : أسمر ، أعور، أعمى. وتصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي الماضي اللازم الذي يكون: على وزن فَعِلَ، مثل: فَرِحَ ، حَزِنَ. على وزن فَعُلَ ، مثل: عَظُمَ ، شَرُفَ .

(٢) اسم التفضيل : اسم يصاغ على وزن :(أفْعَلُ) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، نحو : الوقايةُ أنفع من العلاج.
وهناك ستة شرط يجب أن تتوفر في الفعل الثلاثي حتى يصاغ منه اسم التفضيل؛ وهي: أن يكون تامًّا، ومثبتاً، ومتصرفاً، ومبيناً للمعلوم، وقابلاً للتفاوت، وأن لا يكون الوصف من الفعل الثلاثي على وزن (أفعل) فعلاء. انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (٣٢٤-٣٣٣).

(٣) والفرق بين اسم التفضيل وأفعل التفضيل،أن الأول أعمّ من الثاني؛ لأن أفعل التفضيل يكون من صيغة أفعل فقط، واسم التفضيل يكون من غيره .

ولا يرفعُ الفاعِلَ الظاهرَ إلاّ إذا صارَ بمعنى الفعلِ بأن يكونَ وصفاً لمتعلقِ ما جرى عليهِ مفضَّلاً باعتبارِ التعلُّقِ على نفسهِ باعتبارِ غيرِهِ منفياً، نحو: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلَ منهُ في عين زيدٍ ويعملُ في غيرِهما.

والسَّادسُ: المصدرُ .....

(**ولا يرفع**) اسم التفضيل (**الفاعل الظاهر**) لقوته باستقلاله كما مر (**إلا إذا بمعنى الفعل بأن يكون**) اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الأمر (**وصفاً**) حقيقيًّا (**لِمتعلق**) بكسر اللام (**ما**) شيء (**جرى**) اسم التفضيل في اللفظ (**عليه**) على ذلك الشيء بأن يقع صفة أو خبراً عنه أو حالاً منه، وكون ذلك المتعلق (**منفصلاً باعتبار التعلق**) تعلقه بما جرى عليه، وكونه مفضلاً (**على نفسه**) أي نفس المتعلق (**باعتبار غيره**) باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه، وكونه (**منفيّاً**) نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد (**ويعمل في غيرهما**) في غير المفعول به والفاعل الظاهر من سائر المعمولات .

(**والسادس**) والعامل القياسيّ السادس من التسعة (**المصدر** [1]) وهو اسم لمكان من الصدر، بمعنى محل الصدور، سمي به لأنه محل صدور الاشتقاق، ثم نقل في العرف إلى اسم الحدث الذي جرى على الفعل الاصطلاحي، فالمصدر: هو لفظ المعنى الذي جرى على الفعل، يعني صدر من فاعله، وهو يعمل عمل فعله المشتق هو منه، ولهذه المناسبة قدم على المضاف .

---

(١) المصدر: اسم يدل على الحدث المجرد من الزمان، وهو الأصل الذي تصدر عنه الأفعال والأسماء المشتقة، وهو على نوعين : المصدر المؤوَّل ، والمصدر الصريح.

فالمصدر المؤوَّل: هو الذي لا يذكر بلفظه ، أو لا يصرح به في الكلام، ولكنه يُفهم من خلال فعله الذي يظهر مسبوقاً بحرف مصدري.

والمصدر الصريح: هو الذي يذكر في الكلام بلفظه ويصرح به، وهذا المصدر يشمل مصادر الأفعال الثلاثية والرباعيّة والخماسيّة والسداسيّة ، ويُعرب حسب موقعه من الجملة .

وشرطُ عملهِ في الفاعلِ والمفعولِ بهِ أَنْ لا يكونَ مصغَّراً، ولا موصوفاً، ولا مقترناً بالحالِ، ولا معرفاً باللامِ عند الأكثرِ، ولا عدداً، ولا نوعاً، ولا تأكيداً مع الفعلِ وبدونهِ، والفعلُ مرادٌ غير لازمُ الحذفِ، وإن كانَ لازمَ الحذفِ فيعملُ المصدرُ لقيامِهِ مقامَ الفعلِ، نحو: شقياً زيداً.

ويجوزُ حذفُ فاعِلهِ بلا نائبٍ، ولا يجوزُ هذا في غيرِ المصدرِ .....

(**وشرط عمله**) المصدر (**في الفاعل والمفعول به**) الصريح - لأنه يعمل في غير الصريح بلا شرط - هذه الشروط سبعة:

الأول :(**أن لا يكون**) المصدر (**مصغراً**).

الثاني: (**ولا موصوفاً**).

الثالث :(**ولا مقترناً بالحال**) نحو : الآن.

الرابع :(**ولا معرّفاً باللام**).

وهذه الشروط الأربعة (**عند الأكثر**) عند أكثر النحاة ، وأما عند بعض النحاة فهو يعمل بدون هذه الأربعة.

الخامس :(**ولا**) يكون المصدر (**عدداً**).

السادس :(**ولا نوعاً**) نحو : ضربة.

السابع :(**ولا تأكيداً**) نحو ضرباً .

(**مع الفعل وبدونه، والفعل المراد**) المقصود (**غير لازم الحذف**) غير واجب الحذف (**وإن كان**) الفعل (**لازم الحذف**) واجب الحذف (**فيعمل المصدر**) عند سيبويه : لا لمصدريته وكونه مقدّراً بأن مع الفعل، بل (**لقيامه مقام الفعل**) لا لتأويله بالفعل (**نحو: سقياً زيداً**) مثال لما حذف فعله وجوباً .

(**ويجوز حذف فاعله**) فاعل المصدر (**بلا نائب**) الفاعل، وهذا من خواصه، ولذا قال :(**لا يجوز هذا**) حذف الفاعل بلا نائب (**في غير المصدر**) من الفعل واسم

obeikandl.com

ولا يضمرُ فيهِ ولا يتقدمُ معمولُهُ عليهِ.

والسَّابعُ: اسمُ المضافُ وهو يعملُ الجرَ، وشرطهُ أَنْ يكونَ اسماً مجرداً عن تنوينهِ ونائبهِ لأجل الإضافةِ،.....

الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل وأسماء الأفعال، إذ كل منها دالة على نسبة المرفوع، وهي مأخوذة في وضعها، فيحتاج إلى ذكره ولو مستتراً، بخلاف المصدر الذي نظر فيه إلى ماهية المصدر لا إلى النسبة إلى المرفوع (**ولا يضمر فيه**) لا يستتر الفاعل تحت المصدر (**ولا يتقدم معموله**) معمول المصدر ولو ظرفاً (**عليه**) على المصدر عند الجمهور [1].

(**والسابع**) العامل القياسي، السابع من التاسعة (**الاسم المضاف**) هو الاسم الذي أضيف إلى اسم آخر بأي إضافة (**وهو يعمل**) الاسم المضاف يعمل عمل (**الجر**) المنتقل إليه من حرف الجر، إما بتقدير حرف الجر أو محمول على ما بتقدير لكونه فرعه (**وشرطه**) شرط كونه مضافاً ثلاثة: الأول :(**أن يكون اسماً**) لا فعلاً ولا حرفاً؛ لأن الإضافة من خواص الاسم (**مجرداً عن التنوين**) إذا وجد فيه التنوين جرد عن الإضافة، وذلك لأن التنوين دليل تمام الكلمة والإضافة دليل عدمه ، فهما متنافيان (**ونائبه**) نائب التنوين وهو نون التثنية والجمع[2] (**لأجل الإضافة** [3]) متعلق بقوله

---

(١) ولكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمصنف يجوزون تقديم الظرف عليه، على ما سيجيء في بحث المفعول فيه .

انظر : شرح مغني الجابردي للميلاني (٦٣)، نتائج الأفكار : مصطفى بن حمزة (٧٨)،(المخطوطة) ورقة (٦٣/ أ).

(٢) الإضافة : هي نسبة بين اسمين، الأول منها يسمى مضافاً، ويعرب حسب موقعة من الجملة، ويسمى الثاني مضافاً إليه ، ويعرب مضافاً إليه مجرور.

والإضافة نوعين؛ الأول : إضافة غير محضة، والثاني : إضافة معنوية أو محضة .

(٣) وهذا مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في امتحان الأذكياء حيث قال في بحث المثنى :" إن حذفها في الإضافة لشبهها بالتنوين، لا لقيامها مقامه". امتحان الأذكياء للبركوي (١٢٥).

وأن لا يكونَ مساوياً للمضافِ إليهِ في العمومِ والخصوصِ، ولا أخصَّ منهُ مطلقاً.

مجرداً، وهو مفعول له ، يعني أن الشرط أن يكون مجرداً عن التنوين لأجل كونه مضافاً لا لأجل مانع آخر، وهو احتراز عن المضاف المعرف باللام، فإنه لا يجوز إضافة المعرف باللام في الإضافة المعنوية.

الشرط الثاني (**وأن لا يكون**) الاسم المضاف ، وهو معطوف الشرط الأول (**مساوياً للمضاف إليه**) لما يصير مضافاً إليه (**في العموم والخصوص** [1]) أن لا يكون معنى المضاف هو معنى المضاف إليه في كون شمول أحدهما كخصوص الآخر ، وهذا إما أن يكون لفظاهما مترادفين[2]، مثل: ليث وأسد، فإن معنى كل واحد منهما هو الحيوان المفترس، وكل واحد مهما يشمل كل واحد من أفراده، فهما متساويان [3] في العموم ، وإما أن يكون لفظاهما غير مترادفين، كالإنسان والنطق، فهما متساويان في العموم ، وأما المساوي في الخصوص مثل: عمر أبو حفص ، فإن كل منهما مختص بذات، فلا يجوز إضافة كل منهما إلى الآخر .

(**ولا أخص**) من المضاف إليه، لا تكون أفراده أقل (**منه**) من أفراد المضاف إليه (**مطلقاً**) لا من أي وجه .

---

(١) قلت : العموم والخصوص هو أحد النسب بين الكليات الأربع؛ وهي:
١ - التساوي، ٢ - التباين، ٣ - العموم والخصوص المطلق، ٤ - العموم والخصوص من وجه.

(٢) الترادف: ما كان معناه واحداً، وهو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات، وأسماؤه كثيرة ضد المشترك، وقد أخذ هذا اللفظ من الترادف ، الذي هو ركوب أحد خلف آخر ، كأن المعنى مركوب ، واللفظ راكبان ، نحو: جلسة كالأسد والليث .
وصحة المترادفين حلول كل منهما محل الآخر .

(٣) ليس المراد بالمساواة : المساواة بالوضع؛ إذ لا خفاء في صحة ذلك، كقولك: نور النور، وألف ألف، وغلام غلام، وأبواب أبواب، وغير ذلك مع اتحاد المضاف والمضاف إليه في الوضع، وإنّما المراد بالمساواة في الإرادة بالنور المضاف ما يستتر به المضاف إليه ، وبالمعدود في ألف ألف غير المراد بالعدد.

وهي على نوعينِ: معنويةٌ، ولفظيةٌ.

فالمعنويةُ أَنْ يكونَ المضافُ غير صفةٍ مضافةٍ إلى معمولِها، نحو: غلامُ زيدٍ وضاربُ عمروٍ أمسِ.

وشَرطُها تجريدُ المضافِ من التعريفِ.

(**وهي**) الإضافة المطلقة (**على نوعين**) الأولى: إضافة (**معنوية**) مقيدة شيئاً في المعنى، كما في اللفظ، ولذا سميت بها (**ولفظية**) مفيدة شيئاً في اللفظ، ولذا سميت بها.

(**فالمعنوية** [1]) علامتها (**أن يكون المضاف غير صفة**) وهي اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وكذا المنسوب والمصدر بمعنى الصفة، والاسم المستعار (**مضافة إلى معمولها**) الذي تعمل فيه عمل فعلها (**نحو: غلام زيدٍ، وضاربُ عمرٍ أمسِ**) مثال لما يكون صفة غير مضافة إلى معمولها.

(**وشرطها**) الإضافة المعنوية (**تجريد المضاف عن التعريف**) إذا كان معرفة، أما إذا نكرة فأولى بقاؤه.

---

(١) الإضافة المعنوية أو المحضة: هي التي يكتسب فيها المضاف تعريفاً، ويكتسب فيها تخصيصاً، وهذه الإضافة لا يكون فيها المضاف (وصفاً).

والمقصود بالتعريف: أن الاسم النكرة يصير معرفة بإضافته إلى معرفة، مثل: كتاب التلميذ.

والمراد بالتخصيص: أن المضاف يتخصص بإضافته إلى نكرة، مثل: كتابُ طالبٍ.

والمقصود بالوصف: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة.

وأنواع الإضافة المعنوية، هي:

النوع الأول: الإضافة المعنوية اللامية الاختصاصية لا التعليلية: وهي التي يكون فيها حرف الجر المقدر من المضاف والمضاف إليه هو: اللام، مثل: كتابُ زيدٍ، والتقدير كتابٌ لزيدٍ.

النوع الثاني: الإضافة المعنوية البيانية: وهي التي يكون فيها حرف الجر المقدر في المضاف والمضاف إليه هو: مِنْ، مثل: خاتمُ فضّةٍ، والتقدير خاتمٌ من فضةٍ.

النوع الثالث: الإضافة المعنوية الظرفية: وهي التي يكون فيها حرف الجر المقدر في المضاف والمضاف إليه هو: في، مثل: سهرُ الليل متعبٌ، والتقدير: سهرٌ في الليل متعب.

وهي إما بمعنى مِنْ إن كانَ المضافُ إليه جنساً شاملاً للمضافِ وغيرِه، نحو: خاتمُ فضةٍ، وبمعنى اللامِ في غيرِهِ وهوَ الأكثرُ، نحو: غلامُ زيدٍ ورأسُ عمروٍ. وتفيدُ تعريفاً إن كانَ المضافُ إليهِ معرفةً.

والمضافُ غيرَ غيرٍ وشبهٍ ومثلٍ فإنها لا تتعرفُ بالإضافةِ، نحو: غلامُ زيدٍ وتخصيصاً إنْ كان نكرةً، نحو: غلامُ رجلٍ.

(**وهي**) الإضافة المعنوية (**إما بمعنى من**) البيانية، وهذه كثيرة (**إن كان المضاف إليه جنساً**) للمضاف أصلاً له، ويلزمه العموم له ولغيره (**شاملاً للمضاف وغيره ، نحو: خاتمُ فضّةٍ**) فالخاتم يكون من فضة وغيرها ، والفضة تكون خاتم وغيره، وتسمى هذه بيانية.

(**أو بمعنى اللام**) الإضافة المعنوية بمعنى اللام الاختصاصية لا التعليلية (**في**) وقت وجود مضاف إليه(**غيره**)غير الجنس الشامل (**وهو الأكثر**) كون الإضافة المعنوية بمعنى اللام هو الأكثر استعمالاً من كونه بمعنى من (**نحو: غلام زيدٍ ورأسُ عمروٍ**[1]).

(**وتفيد**) الإضافة المعنوية (**تعريفاً**) للمضاف، أي كون المضاف معرفة بعد كونه نكرة (**إن كان المضاف إليه معرفة**) اسم (**والمضافُ غيرَ غيرٍ وشبهٍ ومثلٍ**) وغير ذلك مما لم تعرف (**فإنها لا تتعرف**) لا تقبل التعريف أصلاً (**بالإضافة**) بسبب إضافتها إلى المعرفة لتوغلها في الإبهام، وانعدام العهد فيها ، فإذا قيل: غير زيدٍ يشمل غيره من الموجودات (**نحو: غلامُ زيدٍ**).

(**و**) تفيد الإضافة المعنوية (**تخصيصاً**) للمضاف ، والمراد بالتخصيص تقليل الشركاء (**إن كان**) المضاف إليه (**نكرة ، نحو : غلامُ رجلٍ**) فإن الغلام قبل الإضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة، فلما أضيف خص بالمضاف إليه .

---

(١) اعلم أن الصرفيون زادوا في اسم عمرو واوًا للتفريق بينه وبين عمر مع الكثرة، ولم يعكسوا لأن عمراً أخف من عمرو، والزيادة بالأخف أولى ، وإنما أضاف وزاد المصنف الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم.

واللفظيةُ: أَن يكونَ المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولِها، ولا تفيدُ إلا تخفيفاً في اللَّفظِ، نحو: ضاربُ زيدٍ وحسنُ الوجهِ ومعمورُ البابِ، والضاربا زيدٍ، والضاربوا زيدٍ.

وامتنعَ، نحو: الضارِبُ زيدٍ لعدمِ التخفيفِ.

(**واللفظية**) الإضافة اللفظية ، وعلامتها (**أن يكون المضاف صفة**) حقيقة أو تأويلاً، لا اسماً (**مضافة إلى معمولها**) الفاعل والمفعول به، بأن يوجد شرط عمله فيه، فخرج كل ما دخل في المعنوية، ودخل كل ما خرج عنها (**ولا تفيد**) لا تفيد الإضافة اللفظية لا تعريفاً ولا تخصيصاً (**إلا تخفيفاً في اللفظ** [1]) فقط بحذف شيء من المضاف، كالتنوين والمضاف إليه، كحذف الضمير (**نحو : ضارب زيد**) مثال لما يوجد التخفيف من المضاف فقط وهو حذف تنوين ضارب .

(**وحسن الوجه**) أصله حسن وجهه، ولما أريد إضافته حذف الضمير من المضاف إليه والتنوين من المضاف إليه، وكذلك (**ومعمور الدار**) أي معمول داره (**والضاربا زيد، والضاربوا زيد**) بحذف نائب الفاعل وحده، أو مع الضمير نحو : الزيدان قائم الغلام ، أي قائم غلامهما، والزيدون قائموا الفرس ، أي قائم فرسهم .

لما فرغ المصنف من بيان الأمثلة التي جرت لوجود التخفيف، شرع في بيان الأمثلة التي امتنعت لعدم التخفيف، وجازت بالحمل على المجاز، فقال:

(**وامتنع**) لا يجوز (**الضاربُ زيدٍ لعدم التخفيف**) بأن تكون الصفة مفردة باللام، ومضافة إلى غير المعرف باللام، لذا انعدمت الفائدة في الإضافة، وهي التحقيق، حيث لم توجد في أحد الطرفين (**سقوط التنوين باللام**).

---

(١) التخفيف في الإضافة اللفظية على ثلاثة أقسام :

الأول : التخفيف في المضاف فقط : ويكون بحذف التنوين منه حقيقة وحكماً.

الثاني : التخفيف في المضاف إليه فقط : ويكون بحذف الضمير منه.

الثالث : التخفيف في المضاف والمضاف إليه معاً : ويكون إما بحذف التنوين ونائبه من المضاف ، أو بحذف الضمير من المضاف إليه.

وجازَ الضاربُ الرجلِ، حملاً على الحسنُ الوجهِ أصلِ الحسنُ وجههُ.

والثَّامنُ: الاسمُ المبهمُ التامُ فإنه ينصبُ اسماً نكرةٌ على التمييز وتمامهُ أي كونُهُ على حالةٍ يمتنعُ إضافتهُ معها بأحدِ خمسةِ أشياء :

(**وجاز**) مع عدم التخفيف لا في جانب المضاف، ولا في جانب المضاف إليه (**الضاربُ الرجلِ**) وذلك (**حملاً**) أي قياساً (**على**) المذهب المختار[1] في (**الحسنُ الوجهِ**) لأن (**أصله الحسنُ وجهُهُ**) لاشتراكهما في كون المضاف إليه اسم جنس معرف باللام.

(**والثامن**) العامل القياسي الثامن من التسعة (**الاسم المبهم التام**) وهو الذي مدلوله غير معين باعتبار جنسه لا باعتبار ذاته[2]، فهو الاسم الذي فيه إبهام وخفاء (**فإنه ينصب اسماً نكرة على التمييز**) لاختصاص التمييز بالنكرة [3]، وإزالة الإبهام بالتمييز، وبيان وجه نصبه وأنه (**التمييز**) يشبه المفعول في وقوعه بعد أن يتم بما بعده، ومقتضى هذه المشابهة أن يكون التمييز منصوباً.

(**وتمامه** [4]) لما كان التمام مشتركاً بين معانٍ أراد أن يبين ما هو المراد هاهنا، فقال (**أي كونه**) الاسم (**على حالة يمتنع إضافته معها**) إلى شيء، واتصافه بالتمام يكون (**بأحد خمسة أشياء**) فإنه بها يمتنع إضافته، وهي:

---

(١) قلنا: المختار لأن في تركيب (الحسن الوجهِ) وجهين آخرين، وهما: رفع الوجه ونصبه، وهما غير مختارين، وإنما حمل على المختار وهو جر الوجهِ.

انظر: الفوائد الضيائية لملا جامي (١٩٢)، حاشية العصام على الفوائد (١٨٠)، نتائج الأفكار لمصطفى بن حمزة (٨٤).

(٢) الفرق بين المبهم والنكرة : أن المبهم يطلق على غير المحدود ، والنكرة تطلق على المحدود وغيره .

(٣) على ما هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيين المعرفة . انظر: نتائج الأفكار لمصطفى حمزة (٨٤).

(٤) تمام الاسم بهذه الأمور أن يكون بحالة لا يمكن إضافته معها، أو به تمنع إضافة الاسم، أو المضاف لا يضاف.

بنفسهِ وذلك في الضميرِ المبهمِ، نحو: رُبَّهُ رجلاً ونعم رجلاً، وفي اسمِ الإشارةِ، نحو: قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة:٢٦].

وبالتنوين، أمّا لفظاً، نحو: رطلٌ زيتاً. أو تقديراً، نحو: مثاقيلُ ذهباً وأَحَدَ عَشرَ رجلاً. ومميزُ ثلاثةٌ إلى عشرةٍ لا ينصبُ بل هو مجرورٌ، ومجموعٌ، نحو: ثلاثةُ رجالٍ إلا في ثلاثمائةٍ إلى تسعمائة. ومميزُ أَحد عشرَ إلى تسعٍ وتسعينَ منصوبٌ مفردٌ دائماً.

الأول: تام (بنفسه) لا بآخر (وذلك في الضمير المبهم) الذي لا مرجع له (نحو: رُبَّهُ رجلاً) لقيته أمي لعنيت رجلاً كاملاً لقيته رداً على من قال: ما لقيت رجلاً، وفيه من المبالغة والتفخيم (ويالهُ رَجُلاً) اللام للتعجب (ونِعْمَ رجلاً) والتمييز فيه عن الضمير (و) وأيضاً التمام بنفسه واقعة (في اسم الإشارة) إن أسماء الإشارة ما لم تذكر مع معدوده فهي من المبهمات (كقوله تعالى﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة:٢٦]).

(و) والثاني: أي ثاني الوجوه الخمسة التي يتم بها الاسم المبهم تمامه (بالتنوين: إما لفظاً؛ نحو: رطل زيتاً، أو تقديراً؛ نحو: مثاقيلُ ذهباً) ومكاييل براً (وأحد عشر رجلاً).

(ومميزُ ثلاثة) بلا تنوين غير متصرف لكونها علماً لنفسها، أو في حكمه، والزائد عليها منتهياً (إلى عشرةٍ ، لا ينصب) المميز (بل هو مجرور) بالإضافة (ومجموع) لفظاً ومعنى ليطابق المعدود العدد (نحو: ثلاثة رجال) وثلاثة رهطٍ (إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة) فإن التمييز فيها مائة وهي ليست بالجمع، لا لفظاً ولا معنى لدلالتها على عدد معين .

(ومميز أحدَ عشرَ إلى تسع وتسعين منصوب) لتعذر الإضافة (مفردٌ دائماً) لكونه أخف مع ثقل التركيب في المركب وخفة المفرد.

ومميز مائةٍ وألفٍ وتثنيتهما وجمعهِ لا ينصبُ بل هو مجرورٌ مفردٌ، نحو: مائةُ رجلٍ وألف درهمٍ.

وبنون التثنيةِ، نحو: منوانِ سمناً، ويجوزُ في بعضِ هذينِ القسمينِ الإضافةُ، نحو: رطلُ زيتٍ، ومنوا سمنٍ. ولا تجوزُ في غيرِهما.

وبنونِ شبهِ الجمعِ وهو عشرونَ إلى تسعين، نحو: عشرونَ درهماً .

(**ومميز مائة وألف**) ومميز (**تثنيتهما**) المائة والألف (**وجمعه**) أي الألف؛ لأن جمع المائة لا يميز[1]، أي لا يستعمل مع التميز (**لا ينصبُ بل هو مجرورٌ**) بالإضافة للتخفيف (**مفردٌ**) لأنه قد يضاف إلى بعضها، وهو صفة مجرور (**نحو : مائة رَجُلٍ**) ومائتا رجل (**وألف درهم**) وألفا درهم، وآلاف درهم.

(**و**) وسبب التمامية الثالثة ، أي ثالث الموجودة الخمسة التي يتم بها الاسم المبهم تمامه (**بنون التثنية، نحو: منوان سمناً**) منوان تثنية من هو اسم لوزن مخصوص[2]، وهو اسم مبهم تام بالنون، وسمناً بالنصب على أنه تمييز.

(**ويجوز في بعض هذين القسمين**) القسم التام بالتنوين والقسم التام بنون التثنية (**الإضافة**) إلى التمييز (**نحو: رطلُ زيتٍ ، ومنوا سمنٍ**) ومثاقيلُ ذهبٍ (**ولا تجوز في غيرهما**) ولا تجوز الإضافة في غير القسمين : التام بالتنوين، والتام بنون التثنية.

(**و**) وسبب التمامية الرابعة ، أي الوجه الرابع من الخمسة التي يتم بها الاسم المبهم تمامه (**بنون شبه الجمع**) لا بنون الجمع الحقيقي (**وهو**) أي شبه الجمع (**عشرون**) قيدت بالشبه لأنه ليس جمعاً لعشرة، بل اسم موضوع لهذا العدد، وكذا إخوانه، ومشابهتها بنون الجمع في سقوطها بالإضافة، فقال (**إلى تسعين**) بل تسعين (**نحو : عشرونَ درهماً**).

---

(١) على مذهب المصنف، وخالفه كل من الرضي الأستراباذي وعصام الدين.

انظر: فتح الأسرار: محمد بن محمد بن أحمد (٣٠٨)، وحاشية نتائج الأفكار، ورقة (٢٨/ أ).

(٢) منّ : وحدة تقدر بوزن (٢٦٠) درهماً .

وبالإضافةِ، نحو: ملؤهُ عسلاً.

ولا يتقدم معمولُ الاسمِ التامِّ عليهِ.

والتاسعُ: معنى الفعلِ والمرادُ منهُ كلُّ لفظٍ يفهمُ منهُ معنى فعلٍ.

فمنهُ: أسماءُ الأَفعالِ: وهوَ مَا كانَ بمعنى الأمرِ والماضي .....

(و) والوجه الخامس الذي يتم بها الاسم المبهم تمامه (**بالإضافة**) إضافة الاسم المبهم (**نحو: ملؤهُ عسلاً**) مثال لما تم الاسم المبهم بالإضافة إلى الضمير.

(**ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه**) لا يجوز تقديم التمييز المعمول على الاسم التام العامل لكونه عاملاً ضعيفاً لا يعمل فيما قبله.

(**والتاسع**) العامل القياسيّ التاسع والأخير من التسعة (**معنى الفعل**) تركيب إضافي موضوع لنوع مخصوص من الألفاظ وحقيقة عرفية بحيث لا يحتاج في استعماله إلى قرينة، وبهذا يكون مفرداً كعبد الله ، ولا يراد منه معنى الإضافة ، ولذا قال (**والمراد منه كل لفظ**) مشتق أو غير مشتق منه (**يفهم منه معنى الفعل**) معناه المطابقي كما في أسماء الأفعال ، أو تضمني وهو الحدث كما في غيره، فأصل معنى الفعل دال على معنى الفعل، فأطلق المدلول على الدال[1].

(**فمنه**) من معنى الفعل (**أسماء الأفعال**) أسماء معاني الأفعال، لأنه يفهم منها لا من ألفاظها (**وهو**) اسم الفعل (**ما كان بمعنى الأمر والماضي**) والمضارع[2]

---

(١) إن معنى الفعل يأتي على ثلاثة معانٍ؛ هي:

الأول : كل لفظ يفهم منه معنى فعل.

والثاني : ما يفهم منه فعل مشتمل على النسبة التامة، مشتقاً أو غيره .

والثالث : ما يفهم منه معنى الفعل مشتملاً على النسبة التامة أو لا، مشتقاً أو غيره .

(٢) لم يذكر المصنف المضارع لقلة ما كان بمعناه .

ويعملُ عملَ مسمّاهُ، ولا يتقدمُ معمولهُ عليه.

الأوَّلُ نحو: ها زيداً أي خذهُ، ورويداً زيداً: أي أمهلهُ، وهلمَّ زيداً أحضرهُ، وهاتَ شيئاً: أي أعطهِ، وحيَّهَلَ الثريدَ: أي إيتهِ، وبلهَ زيداً: أي دعه، وعليكَ زيداً: أي الزمُهُ، ودونكَ عمراً: أي خذوهُ، وتَراكَ زيداً: أي اتركُهُ، وغير ذلك.

والثاني نحو: هيهاتَ الأمرُ: أي بعدَ، وشتّانَ زيدٌ وعمروٌ: أي افترقا، وسرعانَ زيدٌ، وشكانَ عمروٌ: أي قربا، وغيرُ ذلك.

(**ويعمل عمل مسماه** [1]) يعمل دال على اسم الفعل (**ولا يتقدم معموله**) اسم الفعل (**عليه**) إلا إذا كان المعمول ظرفاً فإنه يتقدم على معنى الفعل مطلقاً .

(**والأول**) أي النوع الأول من نوعي اسم الفعل، وهو ما كان بمعنى الأمر (**نحو : ها زيداً؛ أي خذه**) خذ زيداً (**ورويد زيداً؛ أمهله، وهَلمَّ زيداً؛ أحضرهُ**) أي أحضره (**وهاتِ شيئًا؛ أي أعطه، وحيهل الثريدَ؛ أي ايته**) وأصله حيهلا (**وبله زيداً؛ أي دعه ، وعليك زيداً؛ أي إلزمه**) بكسر الهمزة (**ودونَكَ عمراً؛ أي خذه، وتراك زيداً؛ أي اتركه، وغير ذلك**).

(**والثاني**) أي النوع الثاني من أسماء الأفعال، وهو ما كان بمعنى الماضي (**نحو: هيهاتَ الأمر؛ أي بَعُدَ ، وشتان زيد وعمرو؛ أي افترقا، وسرعان زيدٌ، ووشكانَ عمرٌ؛ أي قربا، وغير ذلك**).

---

(١) أسماء الأفعال : كلمات تدل على معنى الفعل ، وتعملُ عمله، غيرَ أنها لا تقبل علاماته ، وهذه الأسماء تأتي على ثلاثة معانٍ، هي :

الأول : بمعنى الفعل الماضي، مثل : هيهات؛ بمعنى بَعُدَ .

الثاني : بمعنى الفعل المضارع، مثل: أُفٍّ؛ بمعنى أتضجر.

الثالث : بمعنى فعل الأمر، مثل : رويدك؛ بمعنى تمهَّل.

ومنهُ : الظرفُ المستقرُ، وقد مرَّ تفسيره، وهو لا يعملُ في المفعول بهِ بالاتفاقِ، ولا في الفاعلِ الظاهرِ إلاَّ بشرطِ الاعتمادِ على ما ذُكِرَ، أو الموصولِ، نحو: زيدٌ في الدارِ أبوهُ، وما في الدارِ أحدٌ، وجاءني الذي في الدارِ أبوهُ.

ويجوزُ كونُ الظرفِ خبراً مقدماً، وإن لَمْ يَرفعْ ظاهراً ففاعِلهُ ضميرٌ مستترٌ فيهِ منتقلٌ من متعلقهِ المحذوف ويعملُ في غيرهما كالحالِ والظرفِ بلا شرطٍ.

ومنهُ : المنسوبُ فإنهُ يعملُ كعملِ اسم المفعولِ، نحو: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ أخوهُ.

(ومنه) ومن معنى الفعل غير أسماء الأفعال (الظرف المستقر، وقد مر تفسيره) في بحث حرف الجر، بأنه مجموع الجار والمجرور الذي استقر فيه معنى كان، أو كائن، أو غيرهما من الأفعال العامة .

(وهو) الظرف المستقر (لا يعمل في المفعول به) القوي (بالاتفاق) اتفاق النحاة (ولا) يعمل الظرف المستقر (في الفاعل الظاهر إلا بشرط الاعتماد على ما ذكر) في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الأشياء الخمسة، ووجه الاشتراط ما مر (أو الموصول) ليكون نائباً عن الفعل الذي هو أصل في العمل، إن الصلة لا تكون إلا جملة (نحو: زيدٌ في الدار أبوه ، وما في الدار أحدٌ ، وجاءني الذي في الدار أبوه).

(ويجوز) في هذه المواضع (كون الظرف خبراً مقدماً) وما بعده مبتدأ مؤخر؛ نحو : أقائم زيد (وإذا لم يرفع) الظرف (ظاهر) اسماً ظاهراً (ففاعله) ضمير مستترٌ (فيه) في الظرف (متنقل) صفة بعد صفة (من متعلَقه) بفتح اللام (المحذوف، ويعمل في غيرهما) المفعول به والفاعل الظاهر (كالحال والظرف بلا شرط) أما في الظرف فلما مر غير مرة، وأما في الحال فلكونها في حكمه.

(ومنه) من معنى الفعل (المنسوب) الاسم المنسوب الذي في آخره ياء نسبية قياساً أو غير قياسي (فإنه يعمل كعمل المفعول) يعني أنه يرفع نائب الفاعل كما يرفعه اسم المفعول ، أي لكونه مؤولًا به (نحو : مررتُ برجلٍ هاشميّ إخوةٌ).

ومنه: الاسمُ المستعارُ، نحو: أسدٌ في قولكَ، مررتُ برجلٍ أسدٍ غلامُهُ، وأسدٍ عليَّ: أي مجتريٌ. فلذا عملَ عمله.

ومنهُ: كلُّ اسمٍ يفهمُ منهُ معنى الصفةِ، نحو: لَفظةِ اللهِ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام:٣] أي المعبودُ فيها.

ومنهُ: اسم الإشارةِ، وليتَ، ولعلَّ، وحرفُ النداءِ، والتشبيهِ، والتنبيهِ، والنفي وغيرُها.

(ويشترط في عمله) المنسوب (ما يشترط فيه) في اسم المفعول.

(ومنه) من معنى الفعل (الاسم المستعار [1]) الاسم الذي يستعار من معناه الأصلي لمعنى يشبه بمعناه الأصلي في أمر، ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه بمعناه الأصلي (نحو: أسدٌ في قولك: مررت برجل أسد غلامهُ، وأسد عليّ مجترئٌ، فلذا) لأجل أن الأسد بمعنى المجترئ (عمل عمله).

(ومنه) من معنى الفعل الذي عدمه العامل القياسي (كل اسم يفهم منه معنى الصفة، نحو: لفظة الله) لفظة الجلالة، والتي وقعت (في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام:٣]) فالمراد في اللفظة صفتها لا ذاته المقدسة، وفسرت هذه الصفة بقوله (أي المعبود فيها) الذي يعبده من في السموات ومن في الأرض.

(ومنه) من معنى الفعل (اسم الإشارة) نحو: هذا زيد يوم الجمعة، أي: أشير إلى زيد (وليت ولعل) معطوف على اسم الإشارة، أي من معنى الفعل ليت ولعل، نحو: ليت ولعل زيداً عندنا مسروراً، أي أتمنى وأترجى زيداً عندنا مسروراً.

(وحروف النداء، والتشبيه، والتنبيه، والنفي، وغيرها) في المذكورات.

---

(١) هو الاسم الذي استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادته.

فهذه تعملُ في غيرِ الفاعلِ والمفعولِ بهِ من معمولاتِ الفعل، كالحال والظرف.

والعامِلُ المعنويُّ: ما لا يكونُ للسانِ فيه حظٌّ، وإنّما هوَ معنى يعرفُ بالقلبِ.

وهوَ اثنان:

الأوَّلُ: رافعُ المبتدأِ والخبرِ؛ وهو التجريدُ عن العَواملِ اللفظيةِ لأجلِ الإسنادِ، نحو: زيدٌ قائمٌ.

(**فهذه**) المذكورات من قوله منه كل اسم إلى قوله وغيرها (**تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل؛ كالحال، والظرف**) وغيرها كالمفعول معه.

لما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظي شرع في بيان العامل المعنوي فقال : (**والعامل المعنوي**) هو (**ما لا يكون للسان فيه حظ**) تلفظ (**وإنما هو معنى يعرف بالقلب**).

(**وهو اثنان**) العامل المعنوي اثنان :

(**الأول: رافع المبتدأ والخبر**) ما يرفع المبتدأ والخبر (**وهو التجريد**) للاسم (**عن العوامل اللفظية**) لا يكون له عامل لفظي أصلاً على ما هو المفهوم بحسب العرف (**لأجل الإسناد** [1]) إسناد شيء إلى شيء، والشيء الأول الخبر، والشيء الثاني المبتدأ (**نحو: زيدٌ قائمٌ**).

---

(١) الإسناد في اصطلاح النحاة: هو عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، بحيث يصح السكوت عليه.

والثَّاني: رافعُ الفعل المضارع: وهوَ وقوعهُ بنفسهِ موقعَ الاسمِ، نحو: زيدٌ يضربُ.

فيضربُ واقعٌ موقعَ ضاربٍ، وذلكَ الوقوعُ إنما يكونُ إذا تجرَّدَ عن النواصبِ والجوازمِ.

فمجموعُ ما ذكرنا من العَوامِلِ سِتُّوْن.

(**والثاني**) النوع الثاني من العامل المعنوي هو (**رافع الفعل المضارع**) ما يرفع الفعل المضارع، وهو (**وقوعه بنفسه**) لا بالناصب والجازم (**موقع الاسم**) كوقوعه خبراً (**نحو: زيد يضرب**) أو صفةً أو حالاً، نحو: جاءني رجل، أو زيدٌ يضرب (**فيضرب واقعٌ موقعَ ضاربٍ**) لأن الأصل في هذه المواضع وقوع المفرد (**وذلك الوقوع**) وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (**إنما يكون إذا تجرد**) المضارع (**عن النواصب والجوازم**) بأن لا يكون فيه ناصب ولا جازم أصلاً، أي لا يكون فيه النواصب الأربعة، ولا الجوازم الخمسة عشر (**فمجموع ما ذكرنا من العوامل ستوّن**[1]).

فذلكة[2] : أي مجموع الأشياء التي ذكرها المصنف حال كونها من العوامل ستون انحصرت بها.

---

(١) هذا على ما ذكر المصنف، وأما على ما ذكره عبد القاهر الجرجاني ومن تبعه على أنها مائة، فهي زائدة.
انظر: نتائج الأفكار: مصطفى بن حمزة (٩٣)، ونتائج الأفكار (المخطوط) ورقة (٧٣/ أ).

(٢) تدخل الفذلكة على إجمال بعد التفصيل، وفذلكة القضية: أي ملخصها ومحصولها، وفذلكة الحساب: ما يقال في آخر الأمور الكثيرة المفصلة، فذلك يكون كذا وكذا، فهي مأخوذة منه ، أتى من كلام مركب من أكثر من كلمة.
انظر: حاشية الأطه لي الجديدة على الإظهار: علي رضا بن يعقوب الطربزوني ، ورقة (٧٣/ أ).